الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2017

الموضـــوع

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

-دراسة حالة ولاية بسكرة-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص : مالية وإقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):

- زواید یمینة.

إشراف الأستاذ(ة):

*.. بن طبي دلال.

http://www.univ-biskra.dz

السنة الجامعية: 2016-2017

...كلمة لابد منها...

... حين ولجنا أبواب الحرم الجامعي لأول مرة، كانت تسيطر على أفكارنا تساؤلات عدة ... وكان يسيطر على كل هاته التساؤلات تساؤل واحد ووحيد ... كان محورا لكل التجارب التي عشناها في حياتنا الجامعية القصيرة. وحتى ما قبل الفترة الجامعية. ، هذا التساؤل يتلخص في عبارة مضمونها ...

"هل ستترك فينا المرحلة الجامعية التي نقبل عليها بكل شوق أثرها الجلي فينا بكل ما تحمله، وبعد كل ما قيل لنا عنها .؟؟ وفي المقابل _ وهو الأهم. هل سنترك نحن أيضا أثرا فيها بعد رحيلنا الذي لابد وأن يكون ذات يوم وإن حدث وتركنا هذا الأثر ... هل سيحسب لنا أم علينا ...؟؟؟" .

قبل وصولنا أبوابها ... كنا نحمل في عقولنا صورة وردية ، رائعة ومشرقة عنها ... دخلناها وكلنا إصرار وعزيمة ... يحذونا لأمل بأننا سنحقق – ولو مبدئيا – جزءا من أحلام إختزناها وإختزلناها كثيرا في عقلنا الباطن في مرحلة الثانوية، وحتى ما قبلها من مراحل الطفولة والصبا، ورغم كلام الكثيرين، وتثبيط الآخرين إلا أننا كنا ولا زلنا نرى في وصولنا إلى بداية هذا الطريق بداية لتحقيق الكثير مما عجز عنه غيرنا ، وليكون ذلك على الأقل بداية لرد جميل من لم يبخلوا علينا طوال مشوارنا الدراسي من بدايته وحتى هاته اللحظة ...

دخلناها ولا زال إشعاع النور ذاك يغمرنا ، ويخرج بصيصه من أعيننا ... أعجبتنا البداية ... فقررنا الإستمرار ... بدأنا سبر أغوارها بمفردنا ... تعرفنا على الكثيرين ... واجهنا الكثير...صدمنا في أحايين كثيرة .. ضحكنا وبكينا ... تفاءلنا وتشاءمنا ... منحنا وأعطينا ... لعبنا وسهرنا ... ولكننا والله تعلمنا ... تعلمنا الكثير الكثير ... في مجال الدراسة وغيره...

إنقطعنا أحيانا ...ولكننا عدنا وقررنا الإستمرار ، ففي استمرارنا على ذلك ... إستمرار لحياتنا ... فبالنسبة لنا ... لا حياة إذا وقفنا أعداء للعلم والتعلم ... رغم أنه أصبحت تسير بنا مراكب التخلف والجهل في القرن 21م أين لم يكتف غيرنا بالأرض ، وإنطلقوا لسبر أغوار السماء ممتطين سفن العلم والتكنولوجيا بأشرعة العمل بما يعملون ... بينما لم نهتم نحن إلا بقشور حضارتهم ومظاهرها ... ولسنا هنا نعطي صورة سوداوية عن واقع نعيشه تحت أرجلنا بما كسبت أيدينا ، ولكنها دعوة لكل ذي عقل راجح ، وكل طالب على باب الدخول أو الخروج إلى الحرم الجامعي سواء ، بإستغلال هاته المرحلة الجامعة أحسن إستغلال رغم كل الظروف المحيطة ، ورغم كل ما قد تعترض طريق الواحد منا من عقبات ، ولا نضع حجة لأنفسنا بتلك المصاعب فما أخطأ من قال أن : "الأزمة تلد الهمة" .

أخيرا ... ولنسأل أنفسنا سؤالا بريئا ... ما طائلنا وفائدتنا من كل ذلك ...؟ – وها نحن على أبواب التخرج التي كنا نراها بعيدة يوم دخلنا – ولكننا إن شاء الله نأمل أن نخرج بأكثر مما دخلنا ... وفي فكرنا جواب على ذلك ... وهو أننا نأمل أن نجعل لأمتنا أولا ، ولأنفسنا ثانيا – بحكم إنتمائنا – مكانة بين كل الأمم وكل البشر ... هاته المكانة التي نصنعها ولا تمنح لنا على طبق من ذهب ... ولا تزول بزوالنا ... هاته المكانة التي أعجبنا فيها قول أحد أدبائنا الحكماء فيما معناه أن :"الفرق بين المكان والمكانة هو أن الأول يعطي لنا ، مكان يزول أو يسترد أو يفتك منا ذات يوم ، أما المكانة فإننا نصنعها لأنفسنا بأنفسنا ، ولا يمكن لأحد أبدا أن يأخذها منا ولو بعد زوالنا ... فهي لا تزول بزوال صانعها ..." تلكم المكانة ... وذلكم هو المكان ... وتلكم هي كلمتنا .

إهداء

الحمد والشكر لله على جزيل نعمه ووافر عطائه وله الفضل على إحسانه ومنه أما بعد:

خير ما أفتتح به إهدائي هذا القول:

تعلم فليس المرء يولد عالـــما وليس آخر عالم كمن هو جاهل

وإن كبير القوم الذي لاعلم عنده صغير إذا التفت عليه المــجافل.

وإن صغير القوم إذا كان عالـما كبير إذا أردت إليه الـــمحافل.

بسم هذه التعابير البسيطة اهدي ثمرة جهدي هذا إلى أغلى الناس لدي:" والديّ العزيزين: اللذان منحاني الرعاية وتقاسما معي مرارة وحلاوة المعيشة وإلى التي حملتني وهنا على وهن وقادتني إلى حيث أنا الآن إلى رمز العطاء والحنان إلى ربيع الحياة وقارب النجاة وخلود الذكريات، إلى التي حملتني جنينا وتعبت عليا رضيعا وسهرت معي في الصغر ولا زالت ترعاني ريحانة قلبي، إلى "أمي" حفظها الله.

إلى من سهل لي درب الحياة إلى من أبصرت في عينيه اشراقة المستقبل إلى من احتميت به في غدر الزمان إلى رمز الحب والعطاء إلى من كان سببا في وجودي إلى مرشدي ومنير دربي "أبي" أمده الله بالصحة والعافية

إلى الأحضان الدافئة والقلوب الرائفة إلى العائلة التي لا احد يتمتع بها مثل عائلتي الكبيرة إخوتي رضوان وعمر، الذي منحني الله بحبهم وعطفهم

إلى حبيبة قلبي أختي العزيزة خديجة وأحلام وإبنتها ماموشة حفضها الله ورعاها

إلى صديقات الدرب هنو، مريومة، سلمى

إلى كل الأقارب دون استثناء كبيرا و صغيرا

إلى كل طلبة كلية الإقتصاد في مشواري الدراسي.

إلى من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، إلى كل من يتفقد هذه المذكرة.

www.sunna.info

الشكر و التقدير

الحمد الله سبحانه وتعالى الذي أنار دربي ، فإن أصبت فهذا بتوفيق من

ربي

وان أخطت فهذا من نفسي ،أما بعد؛

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز

هذا العمل

إلى الأستاذة **"بن طبي دلال"** لتقبلها الإشراف على مذكرتي؛و التي أفادتني بنصائحها القيّمةإلى السيد مدير قسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية – لحسن إستقباله

إلى كل الأساتذة المؤطرين والتقنين

ومصلحة قسم العلوم الإقتصادية

www.sunna.info

ملخص الدراسة:

تتناول هذه دراسة دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة ، لما تتميز به من فعالية في معالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية كالبطالة و خلق أنشطة تساهم في النمو الاقتصادي. حيث اصبح اهتمام دول العالم بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة مؤكدة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والتي تؤكد علي الوعي البيئي والاهتمام بالتنمية المستدامة.

Cette étude poret sur le role des PME bans la réalisation du développement durable.en raison de son efficacité dans le traitemente de nombreux prolémees économiques et sociaux tels que le chomage et la création dactivités qui contribeuent a la croissance économique.La ou il est devenu la attention du monde sur les questions environnementales et le développement durable confiemées par la tenue de conférences et de colloques qui met laccent sur la sensibilisation envsibilisation environnementale et de lattention au développement durable.

إن الظروف الإقتصادية الحالية والوضع الدولي الراهن وتوسع ظاهرة العولمة، ومحاولة الوصول إلى التكامل الاقتصادي وتطبيق سياسة التحرر الإقتصادي وظهور المنظمة العالمية للتجارة. كل هذه ساعدت على ظهور الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها أهمية ودور في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للوطن، فهي تلعب دورا هاما في إقتصاد المجتمع بحيث تعتبر المؤشر الرئيسي على تقدمه وتطوره.

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة وهذا لما تمتلكه من محفزات إستثمارية كبيرة وغير مكلفة والسبب في ذلك خصوصياتها من مرونة وقدرتها على التغيير السريع وكذلك القدرة على الإبتكار والتطوير كما أنها قادرة على توسيع حركية النشاط الإقتصادية للدول.

إن الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع أساسا لقدرا تها المتعددة على تلبية الحاجيات الاستهلاكية المحلية وإستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة مما أدى إلى إنتشارها وزيادة عددها، إلا أن هذه المؤسسات تعاني جملة من الصعوبات والمشاكل التي تقلل من أهميتها وقدرتها على العمل منها ما يتعلق بمشاكل العقار ومشاكل الحكومية وغيرها من المشاكل ولعل أكبر هذه المشاكل التي يعاني منها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالحصول على مصادر التمويل المختلفة

إن إهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جسد بغية خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات التي تفرضها التعاملات الاقتصادية وهذا من خلال محاولة الإرتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية والدولية، ولكوننا لا يمكننا الحديث عن الدور التنموي دون أن نشير إلى مجموعة من الخصائص التي تميز وتؤهل هذا النوع من المؤسسات للعب الدور الكبير والأساسي في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تبني إستراتيجية تهدف من خلالها إلى دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإقامة أجهزة حكومية متخصصة في تقديم الدعم المالي للمؤسسات ومرافقتها في جميع المراحل لتحقيق الاستمرار والنمو ومن بين هذه الهياكل نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وغيرها من الهياكل.

أولا: إشكالية البحث

من أجل النهوض بالتنمية المستدامة كان على الجزائر إحداث تغييرات جزئية في القطاع المؤسساتي من خلال إنتهاج إستراتيجية لإنشاء وإعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك إدراكا منها ودورها في التنمية المستدامة وما يؤكد هذا التوجه هو إنشاء وزارة خاصة لهذا القطاع وإنشاء وكالات لدعم هذه المؤسسات، وإنطلاقا من هنا فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال حول تساؤل رئيسي وهو:

ما دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

وفي هذا الإطار يمكن طرح **التساؤلات الفرعية** التالية:

1. ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها؟
2. ما هي أهم الآليات لدعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3. ما هي التنمية المستدامة؟ وما هي أبعادها؟

4. ما العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة؟

ثانيا: فرضيات البحث

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة وضعنا الفرضيات التالية:

1. تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلا بذاته لها خصائصها وسماتها التي تميزها عن غيرها.

2. تتبنى الجزائر جملة من الهياكل والهيئات تطبق من خلالها مجموعة من البرامج الهادفة إلى ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم فكرة التنمية المستدامة.

3. التنمية المستدامة هي استخدام الموارد الطبيعية بشكل يضمن حقوق الأجيال القادمة وتستند إلى أبعاد بيئية واقتصادية.

4. تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هام في تحقيق التنمية المستدامة فهي تعتبر العصب الرئيسي لها.

ثالثا: أسباب اختيار موضوع

1. فضولي الشخصي في التعمق في هذا الموضوع دون غيره.

2. معرفة كل ما يتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تحققه في التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

3. الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الآونة الأخيرة.

رابعا: أهمية البحث

1. الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية.

2. إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة.

3. دور برامج تأهيل في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خامسا: أهداف البحث

يسعى الباحث إلى بلوغ الأهداف التالية:

1. الإجابة على التساؤلات الفرعية ودراسة الفروض المقدمة لإثبات صحتها أو نفيها.

2. تقييم مساهمة جميع مصادر التمويل المختلفة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. محاولة دراسة وتقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة وتسليط الضوء على مدى إستفادة ولاية بسكرة من الإستراتجية الوطنية لترقية المؤسسات.

سادسا: منهجية البحث

إن دراستنا تعتمد أساسا على جمع المعلومات وتحليلها من جهة ووصف واقع التنمية المستدامة من جهة أخرى إذن هو منهج وصفي تحليلي.

سابعا: حدود الدراسة

تدور الدراسة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة.

ثامنا: صعوبات البحث:

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهناها لإنجاز هذا العمل فيما يلي:

1. ندرة المراجع التي تربط بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة.
2. صعوبة القيام بدراسة ميدانية خاصة أن طبيعة الموضوع تتطلب ذلك.
3. صعوبة توفر الإحصائيات والدراسات التي تربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة في ولاية بسكرة.

تاسعا: الدراسات السابقة

1. رابح حميدة، **إستراتجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة– دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية**، 2011/2010.

تهدف هذه الدراسة على إبراز معالم والإستراتجيات وتجارب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر والصين وكذا مضامينها، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن كافة الإجراءات التي تبنتها الجزائر لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال هذه الأخيرة تواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق التطور المتسارع لهذه المؤسسات.

إن التجربة الصينية في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت مثار دهشة العالم أجمع لما حققته من إنجازات بدأت آثارها تتضح بشكل جلي على الاقتصاد الصيني خاصة والاقتصاد العالمي عامة.

2. قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة– دراسة تطبيقية بولاية قسنطينة، 2010/2009**.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما تواجهها من مشكلات وكذلك أساليب الدعم التي تقدمها الدولة لتنميتها ومحاولة إيضاح الدور الذي يمكن أن تساهم به في تحقيق التنمية المحلية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن البطالة ظاهرة وواقع معقد وتحمل في طياتها عدة أثار سلبية تنعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وأن استمرارها وعدم الاهتمام بها يزيد من حدتها.

–تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل تتعلق أساسا بوجود صعوبات إدارية وبيروقراطية، وعراقيل مالية وكذلك المشاكل المرتبطة بالعقار الصناعي.

3. زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر–دراسة تقييمية**، 2006/2005.

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار كيفية القيام بالتنمية في الدول النامية، ومن النتائج المتوصل إليها يجب على المنظمات الدولية أن توجه إعاناتها للدول التي هي بحاجة إليها وبالقدر المطلوب حسب إحتياجاتها مع التركيز على وضع سياسات ملائمة لهذه الدول.

عاشرا: خطة وهيكل البحث

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول تضمن الفصل الأول والمعنون مدخل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاثة مباحث تطرق المبحث الأول إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاثة مطالب ثم في المطلب الأول تعريف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فرعين وتوزع المطلب الثاني على فرعين أيضا جاء فيه أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما في المطلب الثالث فتضمن فرعين يتطرق إلى تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوامل المؤثرة فيها.

أما المبحث الثاني تضمن مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل التي تواجهها حيث تم فيه ثلاث مطالب ففي المطلب الأول مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فرعين وتوزع المطلب الثاني على فرعين أيضا جاء فيه أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين يتضمن المطلب الثالث مشاكل وعوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال فرعين. أما في حين المبحث الثالث تم التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال المطلب الأول الذي تم فيه توضيح تعريف وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك من خلال فرعين في حين تضمن المطلب الثاني هيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك لتطرق في الفرع الأول على وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناعة التقليدية، والفرع الثاني يوضح الهيئات المكلفة بتسهيل الإستثمارات أما المطلب الثالث والمعنون برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال فرعين الفرع الأول تعريف وأبعاد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين الفرع الثاني تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أما الفصل الثاني والمعنون ب: **مدخل إلى التنمية المستدامة** وفيه تم تطرق من خلال المبحث الأول إلى ماهية التنمية المستدامة في حين تم تعرف في المطلب الأول على تطور التاريخي لتنمية المستدامة وأطراف المتداخلة فيها وذلك من خلال فرعين وفي المطلب الثاني تعريف وأهداف التنمية المستدامة، ثم يأتي المطلب الثالث الذي يوضح مبادئ وآليات تحقيق التنمية المستدامة. أما المبحث الثالث فيتطرق إلى أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة وصعوبات التي تواجهها وذلك من خلال ثلاثة مطالب. أما المبحث الثالث وفيه تم التطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة جاء في المطلب الأول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من الجانب الإقتصادي وذلك من خلال ثلاثة فروع ، أما المطلب الثاني دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من الجانب الإجتماعي نجد في الفرع الأول مساهمة في توفير مناصب شغل وإشباع رغبات واحتياجات الأفراد والفرع الثاني مساهمة في إستغلال موارد المحلية وتحقيق التنمية المحلية وتناول المطلب الثالث دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من الجانب البيئي وذلك بفرعين الفرع الأول مساهمة رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري والفرع الثاني مساهمة في تحقيق التطور التكنولوجي.

أما الفصل الثالث فتم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة وذلك عن طريق ثلاث مطالب، فالمطلب الأول كان عن بطاقة تقنية لولاية بسكرة وذلك من خلال فرعين في حين المطلب الثاني كان عن نشأة ومهام بمديرية

التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، أما المطلب الثالث حول قطاع الصناعة وترقية الإستثمار وبعد ذلك تطرقنا إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة في المبحث الثاني وذلك من خلال ثلاث مطالب تمثل المطلب الأول في حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة أما المطلب الثاني هياكل وأجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين المطلب الثالث دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في ولاية بسكرة

تمهيد:

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين أن تبرهن على فعاليتها الإقتصادية في ترقية النشاط الإقتصادي وذالك رغم التحولات الإقتصادية التي مر بها العالم، هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها، ومن الواضح أن هذه المؤسسات تقوم بدور فعال في التطور والنمو الإقتصادي والإجتماعي من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية وتوفير مناصب الشغل، في الحين يفرض تطبيق التكنولوجيا الجديدة إنخفاض مستمر في اليد العاملة، ولذالك فقد إكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الإقتصادي والإجتماعي جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الإقتصاديين الذين اجمعوا على حيوية هذا القطاع، ودوره الفعال في تحقيق التنمية الشاملة، إلا أن هناك إشكال فيما يتعلق بإعطاء تعريف جامع ومناسب لها، وفي تحديد أشكالها ومشاكلها.

وعلى هذا الأساس ولإلمام بمختلف جوانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل التي تواجهها

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحور الرئيسي والمحرك الإقتصادي الأكثر فعالية، حيث استطاعت خلال العشريتين الأخيرتين، أن تبرهن على فعاليتها الإقتصادية في ترقية النشاط الإقتصادي وذلك رغم التحولات الإقتصادية التي مر بها العالم، هذا مما أدى إلى زيادة الإهتمام بها نظرا لدورها الفعال في التطور والنمو الإقتصادي والإجتماعي.

المطلب الأول: تعريف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إمكانية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد صعبا لتباين وجهات النظر بين مختلف المهتمين بهذا القطاع، وكذا إختلاف النقاط الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية وربما في نفس البلد عند إختلاف النشاط الإقتصادي، وللمؤسسة الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى ولقد أدت هذه الخصائص إلى إنتشار الأعمال الصغيرة والمتوسطة وكثرة عددها.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك صعوبات يواجهها الإقتصاديون عند محاولة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

أولا: إختلاف درجة النمو

إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية، وينعكس هذا التفاوت على مستوى التطور التكنولوجي والإقتصادي والإجتماعي والسياسي في كل دولة، يترجم ذلك في إختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات من بلد لآخر وحتى في البلد الواحد من مرحلة نمو إلى أخرى[1]، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن إعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب، ومن هذا المنطلق نفسر غياب تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صالح لجميع الدول.[2]

ثانيا: اختلاف النشاط الاقتصادي

لكل مؤسسة نشاط الإقتصادي وبالتالي لكل منها تنظيم داخلي وهيكلة مالية مختلفة، عند المقارنة بين المؤسسة التي تنتمي إلى القطاع الصناعي والتي تنتمي إلى القطاع التجاري، فتظهر الإختلافات.

ثالثا: تعدد معايير التعريف

هناك عدد كبير من المعايير لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها نجد الكمية كعدد العمال، حجم النوعية ومن هنا تظهر صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين أصناف المؤسسات بإختلاف نشاطاتها والقطاعات التي تنتمي إليها.[3]

رابعا: إختلاف فروع النشاط الإقتصادي

يتفرع كل نشاط إقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الإقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية، وكل منهما يضم عدد من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية والصناعة المعدنية الأساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من

---

[1] سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادي والاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد الثاني جوان 2011، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، ص ص74-75.

[2] قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة–دراسة ميدانية بولاية قسنطينة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع التسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري–قسنطينة، 2010/2009، ص 52.

[3] بن سعيد محمد، **ضرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات العولمة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي إليابس–سيدي بلعباس، نوفمبر 2004، ص 2.

حيث كثافة اليد العاملة وحجم الإستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم، فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.[1]

حيث نجد أنه لا يوجد تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويختلف تعريف الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبعا لدرجة التطور الذي حققته ومدى توافر المعلومات[2] أي أن كل دولة قدمت تعرف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

1-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إعتمدت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معياري عدد العمال والإستقلالية في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[3] وصنفتها إلى ما يلي:[4]

آ-المؤسسات بالغة الصغر: هي كل عمل تجاري يستخدم من 1 إلى 5 أشخاص، ويتسم ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص أخر.

ب-المؤسسات الصغيرة: هي كل عمل تجاري يستخدم بين 6 إلى 50 شخصا، حيث يكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط ومن المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.

ج-المؤسسات المتوسطة: وتعرف على أنها تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51 إلى 250 عامل، ويكاد يكون مؤكدا أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع.

2-التعريف البريطاني: فقد عرفها عام 1985 بأنها تلك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي يتوفر لها شروط أو شرطين مما يلي:[5]

أ-حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.

ب-حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي.

ج-عدد العمال والموظفين لا يزيد على 250 مواطن.

3-تعريف فرنسا: تعد مؤسسة الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل ورأس مال متضمن الإحتياجات أقل من 5 مليون فرنك فرنسي.[6]

4-تعريف الإتحاد الأوربي: وميز بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، في قانون 30-04-1996 كالتالي:[7]

آ-المؤسسة المتوسطة:

- تشغل أقل من 250 شخص.
- أو يكون رقم أعماله السنوي 40 مليون أورو.
- أو مجموع الميزانية السنوية لا يتجاوز 27 مليون أورو.

---

[1] سامية عزيز، **مرجع سابق**، ص 76.

[2] نذير عبدالرزاق وقراوي أحمد الصغير، **إعادة منهج التفكير لدى مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الثاني حول تسيير المؤسسات**، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 12-13 أفريل 2004، ص 54.

[3] قروش عيسى، **تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسيلة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص 6.

[4] محمد نجيب دبابش وطارق قدوري، **دور النظام المحاسبي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص 4.

[5] خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص17.

[6] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، الجزائر، 2006، ص 398.

[7] خبابة عبد الله، **مرجع سابق**، ص 17.

ب–المؤسسة الصغيرة:

- توظف أقل من 50 شخص.
- أو رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 7 مليون أورو.
- أو إجمالي الميزانية السنوية لا يتجاوز 5 مليون أورو.

5–تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE)*: عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:[1]

أ–المؤسسة المصغرة: هي التي تشغل حتى 19 عامل.

ب–المؤسسة الصغيرة: هي التي تشغل من 20 عامل حتى 99 عامل.

ج–المؤسسة المتوسطة: هي التي تشغل من 100 إلى 499 عامل.

6–تعريف لبنان: يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنطلاقا من تصنيفها وهي تصنف في القطاع الصناعي والتجاري حسب مؤشرات عدد العمال، وتتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان حسب الجدول القانوني التالي:[2]

جدول رقم (01): تعريف لبنان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مؤسسة صغيرة الحجم	من 1 إلى 5 موظفين
مؤسسة متوسطة الحجم	من 6 إلى 500 موظف
مؤسسة كبيرة الحجم	أكثر من 500 موظف

المصدر: نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 27.

7–تعريف اليابان: تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حصة الأسد في الإقتصاد الياباني ووضع لها تعريفا واضحا، وقد نص عليه القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدل هذا القانون في الثالث من ديسمبر 1999 وعرفها على الجدول التالي:[3]

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية حسب القطاعات

القطاع	عدد العاملين	رأس المال بالمليون
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 عامل أو أقل	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو أقل	100 أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 أو أقل

المصدر: لوكادير مالحه، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو،12-03-2012، ص 16.

*OCDE : هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية وإقتصاد السوق الحر https://ar.wikipedia.org، على 8:00، في 3-05-2017.

[1] شيبان آسيا، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية –حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص 5.

[2] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 30.

[3] لوكادير مالحه، **مرجع سابق**، ص 16.

8- تعريف تونس

فيما يتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس، فإنه في الواقع لا يوجد تعريف رسمي، لكن هناك تعريفان يستعملان خاصة في إطار التمويل:

-المرسوم رقم 94-814 المتعلق بالشروط من أجل التمويل من طرف الصندوق الوطني لتطوير الحرف والمهن الذي عرف المؤسسات الصغيرة على أنها تلك التي لا تتجاوز فيها تكلفة الإستثمار الكلية 50 ألف دينار تونسي.[1]

-المرسوم رقم 99-484 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الصندوق الوطني للتطوير واللامركزية الصناعية FOPRODI الذي عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي على أنها، " تلك التي لا تقل فيها قيمة الإستثمار الكلي على ثلاثة (3) مليون دينار تونسي"

9-تعريف مصر: أعدت قانون رقم 141 لسنة 2004 والذي يعتبر خطوة هامة تهدف إلى تنظيم وتنمية عمل هذه المؤسسات في مصر ورفع قدرتها التنافسية، وخصصت الصندوق الإجتماعي للتنمية بالتعاون مع الوزارات والهيئات العامة لخدمتها وتولي كافة إجراءاتها، كما إهتمت بإنشاء صناديق خاصة لتمويلها في كل محافظة، وتتكون موارد هذه الصناديق من الصندوق الإجتماعي والهبات والمنح الأجنبية والإعتمادات التي تخصصها الدولة والمجالس الشعبية المحلية.[2]

ويمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستخدم الآلات والمعدات الحديثة والمتطورة وعدد كثير للعاملين يختلف من صناعة لأخرى ومن دولة لأخرى وفق متطلبات التنمية بها، ولها القدرة على الإستفادة من الفنون الإنتاجية الحديثة وإستخدام تكنولوجيا التنظيم والإدارة من خلال التخطيط وتحليل السوق.[3]

ويعرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سنتطرق إليه لاحقا في المبحث الثالث من هذا الفصل.

الجدول التالي يوضح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعايير المتعارف عليها

---

[1] مشعلي بلال، **دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة حالة: مؤسسة SATPAP ALIF لتحويل الورق والبلاستيك**، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم الإقتصاد، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2010-2011، ص 35.

[2] بن تركي زينب، **دور تكنولوجيا الإعلام والإتصال في تسيير العلاقة مع الزبون بالمؤسسات الصغير والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-أوماش-بسكرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة والمتوسطة-تكنولوجيات الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة،2008/2007، ص 6.

[3] شبوطي حكيم، **الدور الإقتصادي والإجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة يحي فارس بالمدية، العدد الثالث جوان 2008، ص 240.

الجدول رقم (03): يوضح بعض الأمثلة المستخدمة في العديد من الدول لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمعايير المتعارف عليها

الدولة	عدد العمال	معايير أخرى
الولايات المتحدة الأمريكية: مشروعات الصغيرة	أقل من 500 عامل	مبيعات أقل من 5 مليون دولار سنويا
الاتحاد الأوربي: مشروعات صغرى صغيرة ومتوسطة	أقل من 10 عمال أقل من 50 عامل من 480 إلى 250 عامل	5 مليون أورو حجم الأصول 10 مليون أورو حجم الأصول 21 مليون أورو حجم الأصول
تركيا: مشروعات مصغرة –صغيرة–متوسطة	أقل من 10 عمال من 10 إلى 49 عامل من 51 إلى 249 عامل	لا يوجد
تايلاند: مشروعات صغيرة متوسطة	من 15 إلى 52 عامل من 51 إلى 200 عامل	أصولها اقل من مليون باهت أصولها اقل من 200 مليون باهت
الأردن: مشروعات مصغرة–صغيرة–متوسطة	أقل من 10 عمال من 10 إلى 49 عامل من 50 إلى 249 عامل	رأس مال أقل من 30 ألف دينار أردني 30 ألف دينار فأكثر 30 ألف دينار فأكثر
تونس: مشروعات مصغرة–صغيرة	أقل من 10 عمال من 10 إلى 49 عامل من 50 إلى 99 عامل	لا يوجد

المصدر: عبد القادر يحي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة–دراسة حالة ولاية تيارت** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة وهران، 2011–2012، ص 23.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويمكن حصرها فيما يلي:

أولا: سهولة التأسيس

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من كونها تحتاج إلى رؤوس أموال ضئيلة نسبيا، حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الإقتصادي، ويكون تأسيسها غالبا في شكل شركات تضامن أو شركات ذات المسؤولية المحدودة التي لا يصعب تأسيسها أو تعديل نشاطها أو حلها تبعا للحاجة.[1]

ثانيا: الكفاءة والفعالية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوافر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفاعلية أعلى مما يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تصل إليه وتتحقق هذه الخاصية لأسباب عديدة منها:

-التركيز في إدارة الأعمال والموارد ذات القيمة وتحقيق عوائد سريعة وعالية.

-القدرة على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا.

-الإحساس السريع بحركة السوق، والإلمام المباشر من جانب الإدارة بالمتغيرات الإيجابية والسلبية وتوجهات المنافسين وأنشطتهم مما يسمح بسرعة التكيف وتعديل أوضاع المؤسسة.

-وضوح تأثير الدوافع الشخصية لأصحاب المؤسسة على صيانة إستثماراتهم، مما يجعلهم يبدون إهتماما.
مباشرا بما يحقق النجاح والتفوق.[2]

ثالثا: سهولة وبساطة التنظيم

ذلك من خلال توزيع الإختصاصات بين أقسام المشروع، والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، والتوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة واللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.[3]

رابعا: سهولة الإدارة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سهلة نسبيا في إدارتها لتميزها ب:

-إمكانية متابعة العمل وتقييم الأداء بشكل دوري، مما يمكن من تفادي كثير من الأخطار أو علاجها قبل تفشيها.

- الإتصال الدائم بين إدارة المؤسسة والعاملين، مما يسهل عملية التعرف المستمر على مشاكلهم وأساليب أدائهم لأعمالهم.

-سهولة تحديد الأهداف وتوجيه جهود العاملين نحو أفضل السبل لتحقيقها.[4]

بالإضافة إلى خصائص أخرى نذكر أهمها:

---

[1] سطحاوي عزيز، **دور تكنولوجيا المعلومات في عملية التنبؤ بالمبيعات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة: ملبنة الأوراس L.A.Batna**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-تكنولوجيا الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص 6.

[2] موسي سهام، **مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذة الإستراتجية لتكنولوجيا الأنترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة عينة من مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الصناعية العملية ولاية سطيف**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص 12.

[3] حامد محمد، **واقع التجارة الإكترونية في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة وكالة تيمقاد للسفر-باتنة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة المجاستير، علوم التسيير، تخصص تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-تكنولوجيات الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص 52.

[4] بوزاهر صونية، **دور الأنترنت في العملية التسويقية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسة التمور والمنتجات الزراعية الغذائية طولقة "بسكرة"** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-تكنولوجيا الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص 17.

-تميزها بقلة العاملين ومحدودية نشاطها أدى إلى خلق نوع من علاقات الألفة والمحبة بين الأعضاء والعملاء كما أن مناصب المؤسسة المتوسطة أو الصغيرة يعرف العملاء بأسمائهم ووظائفهم الخاصة، وهذا ما يجعل بعضهم يفضلونها نظرا لهذه الخصوصية في التعامل معهم.

-صغر حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يساعد على الإشراف المباشر، علاوة على أن نمط الإتصال يكون مباشر وغير رسمي ما يساعد على حل المشكلات بسرعة وإتخاذ القرارات بفعالية.

-تتميز الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة تعاملها مع المتغيرات ومواكبتها لها، وهذا عائد إلى نمط العلاقات غير الرسمية السائدة بينها وبين العملاء وداخليا بين صاحب المؤسسة وعماله.[1]

-تعتمد على العمالة متفاوتة في العدد وفي إستطاعة المستثمرين والقطاع الخاص أن يمولها دون مساهمة من الحكومة ودون البحث عن رؤوس أموال الأجنبية.[2]

-سمتها في قلة التكاليف اللازمة للتدريب لإعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلا على إستخدمها في الغالب للتقنيات غير المعقدة، وهي بهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والإبتكارات.

-قدراتها على التجديد والمرونة والتكيف مع متغيرات ومستجدات السوق، وقدراتها على إتخاذ القرار السريع المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المشروعات الكبيرة.[3]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في الإقتصاديات المعاصرة وفي الإقتصاد الجزائري، وهي ضرورة لنمو إقتصادي سليم، نظرا لخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني فلا شك أن هذه المؤسسات لها مجموعة من الأهداف الفعالة والسامية تعمل على تحقيقها.

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للفرد

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للفرد في أن إنشاءها يسمح له بإشباع مختلف الحاجات التي لديه، ولأن لكل شخص حاجات يرغب في إشباعها تختلف من حيث طبيعتها ودرجة إلحاحها حسب طبيعة الشخص والمحيط الذي يوجد فيه، فهذه الحاجات تحكمها عوامل داخلية وأخرى خارجية، وهو ما يبرر الإختلاف في سلوكيات الأفراد في البحث عن كيفية إشباعها، تترجم هذه السلوكيات في الأهداف التي يرغب في تحقيقها والأفعال التي يقوم بها، ومن بينها لجوء الشخص بمفرده أو مع مجموعة من الأشخاص إلى إنشاء مؤسسة، والسؤال هنا كيف يشبع الشخص حاجاته بإنشاء مؤسسة؟.

للإجابة على هذا السؤال سنحدد أولا الحاجات من خلال هرم ماسلو، ومن ثمة كيف يشبع الفرد كل حاجة بإنشائه لمؤسسة سواء بمفرده أو مع مجموعة من الأشخاص، ثم سنتبع ذلك بنظرية هرزبرغ حول الدافعية والوقائية.

لقد قسم ماسلو الحاجات الإنسانية إلى خمسة أقسام، ورتبها حسب درجة إلحاحها – من الأكثر إلحاحا إلى الأقل إلحاحا – من القاعدة إلى القمة، ومن الحاجات الأساسية إلى الحاجات المركبة، على النحو التالي:[4]

---

[1] لونيس ريم، **المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية–باتنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علوم الإجتماع، جامعة سطيف، 2015/2014، ص 75.

[2] أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة–مدخل بيئي مقارن**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 38.

[3] مسدودي دليلة، **المكانة الإقتصادية والإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010–2011**، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 18و19 ماي2001، ص 42.

[4] لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013/2012، ص 30.

الشكل رقم (01): هرم الحاجات عند ماسلو

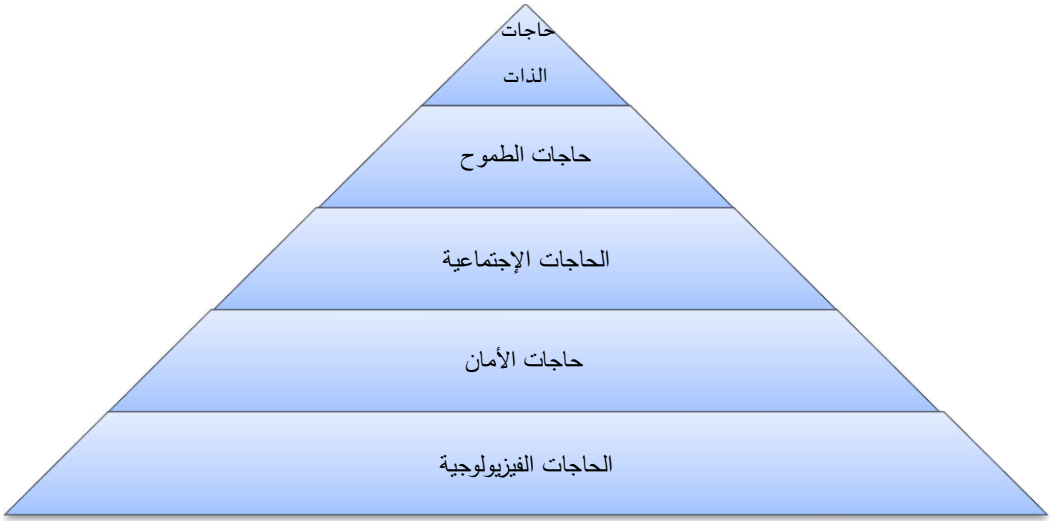

المصدر: لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013/2012، ص 30.

1- الحاجات الفيزيولوجية: تتمثل في ضرورة توفير الغذاء والماء والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكان)، وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع هذه الحاجات للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية[1]، بحيث لا يمكن لأي شخص الإستغناء عنها، وهي في الأساس مشبعة، فلا نستطيع تصور شخص يحرم نفسه المأكل والمشرب من أجل إنشاء مؤسسة، لأن ذلك يحتاج إلى وقت لا يمكن لأي بشر أن يصبر فيه عن عدم إشباع هذه الحاجات، لكن بالإمكان التقليل أو التضحية بمستوى معيشي، أي التقليل من درجة الإشباع خلال فترة من الزمن، من أجل تحسينه في المستقبل.

2- حاجات الأمان: هي المرتبطة بتحقيق الأمان من المخاطر التي تحيط بالشخص، بحيث يسعى إلى إشباعها بتحقيق الاستقرار في الحياة الشخصية والمهنية، وإنشاء مؤسسة يضمن للشخص الحصول على عائد، يسمح له بتحقيق الحاجات الفيزيولوجية، وأيضا أن يدخر منه جزء يحمي به نفسه من المخاطر التي يمكن أن تواجهه في المستقبل كالمرض، أو الإرتفاع في الأسعار الذي يقلل من المستوى المعيشي لديه، حيث تبقيه الزيادة في العائد على الأقل عند نفس المستوى من الإشباع الذي كان يحصل عليه قبل الإرتفاع في الأسعار.

3- الحاجات الإجتماعية: تعبر عن حاجة الفرد إلى تشكيل أسرة، الإنتماء إلى مجموعة وبناء إتصالات معها، ويشبع الفرد هذه الحاجات عندما ينشئ مؤسسة، إذ يضمن دخلا له ولأسرته التي يعيلها، كما تكون له إتصالات مع الشركاء والمستخدمين، وكل من لهم علاقة بالنشاط الذي يقوم به، من العملاء والموردين والممولين، و بهذا يتسع حيز اتصالاته ويكتسب مكانة وسط المجتمع الذي ينتمي إليه.

4- حاجات تقدير الذات أو الإحترام: تظهر هذه الحاجات عندما يبحث الشخص عن ثقته بالنفس وثقة الآخرين به، والحصول على إحترامهم وتقديرهم لما يقوم به، ويمكن للشخص الذي يقوم بإنشاء مؤسسة أن يشبع هذه الحاجات، لأن تمكنه من ذلك معناه أنه قادر على الإنجاز وأداء عمل جيد، يستفيد منه هو وغيره في إشباع الحاجات الأساسية المذكورة أعلاه.[2]

5-حاجات تأكيد الذات: تتمثل هذه الحاجات في بحث الشخص عن أداء الأعمال التي من خلالها يستفيد بالطاقة القصوى والإمكانيات والقدرات الفكرية والعضلية التي يمتلكها، حيث تكون له القدرة على الإبداع، ومثل هذه الحاجات يتسنى للفرد إشباعها

[1] مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 24.

[2] لزهر العابد، **مرجع سابق**، ص ص 32-34.

عندما يقوم بإنشاء مؤسسة خاصة به، إذ تكون له الحرية الكافية في إتخاذ القرارات التي يراها مناسبة للنشاط الذي يمارسه، وهي قرارات كان من الصعب عليه إتخاذها عندما كان يمارس وظيفته في مؤسسات أخرى.[1]

ثانيا: أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على المستوى الكلي

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين المؤشرات الكلية سواء الإقتصادية والإجتماعية، خاصة ما تعلق منها بتخفيض معدلات البطالة، والمساهمة والتحسين في بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية كالناتج الداخلي الخام، الإستهلاك، الإستثمار ومعدلات التصدير والإستيراد.

فقد جرت العادة أن يتم قياس دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد.[2]

كما أن الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تمكن في النقاط التالية:

1- تساعد على الإستقرار الإجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل جديدة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات.

2- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى.

3- تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية.

4- خلق قيمة مضافة في الإقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية.

5- خدمة المجتمع: تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة تحليلية للمجتمع من حيث ماتقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الإستهلاكية.[3]

6- تحقيق التطور الإقتصادي: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تعبر هي الأصل في التطور الاقتصادي وهي النواة التي تنمي الإقتصاد القومي فيما بعد المؤسسات الكبيرة سواء بتطورها أو بالأفكار التي تقدمها، إذن فالمؤسسات اليوم الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات الغد الكبرى.[4]

7- تغطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزاء كبيرا من إحتياجات السوق المحلي.

8- تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة.

9- تشارك في حل مشكلة البطالة، حيث أنها تستوعب القطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات.[5]

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص 32-34.

[2] عمار شلبي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية**، المؤسسة وقضايا التنمية، دون ذكر البلد، دون ذكر السنة، ص 273.

[3] رابح خوني ورقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 54.

[4] عبد السلام عبد الغفور وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص ص 13-14.

[5] نبيل جواد، **مرجع سابق**، ص77.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرمي إنشاء المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

-ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، بإستخدام أنشطة إقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل.

-العمل على توفير مجال واسع للتجديد والإبتكار والتطوير والقدرة على المنافسة.

-تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.[1]

-إستحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق إستخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الإستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الإستجابة السريعة للمطالب الإجتماعية في مجال الشغل.

-إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

-إستعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي.

-يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الإندماج والتكامل بين المناطق.

-يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في إستخدام نفس المدخلات.

-تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الإقتطاعات والضرائب المختلفة.

-تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.[2]

المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوامل المؤثرة فيها

إن تنوع مجالات وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها فرض على هذا النوع من المؤسسات أخذ أشكال عديدة وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى مختلف المعايير التي يمكن الإعتماد عليها لتمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن بعضها البعض.

الفرع الأول: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة معايير نذكر منها:

أولا: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني: وتنقسم حسب هذا المعيار إلى:

1-مؤسسات فردية: وهي مؤسسة يملكها ويديرها فرد واحد يقوم بإتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح وهو المسؤول عن جميع الإلتزامات.[3]

---

[1] أنفال نسيب، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه(ل م د) في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص 210.

[2] محمد يعقوبي، **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أفريل 2006، ص 45.

[3] برجي شهرزاد، **إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص 30.

2-مؤسسات الشركات: وهي التي تعود ملكيتها لأكثر من شخصين وتنقسم إلى:

آ-شركات التضامن: يقوم هذا النوع من الشركات على الإعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف وتشمل شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة*، وشركات المحاصة*.

ب-شركات الأموال: لا أثر للإعتبار الشخصي فيه بمعنى السعي نحو تحقيق أكبر قدر من الأموال ورأسمالها مقسم إلى أسهم قابلة لتداول وتضم شركات التوصية بالأسهم* وشركات المساهمة.[1]

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال التالية المؤسسات العائلية المنزلية التقليدية المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة.

1-المؤسسات العائلية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية بكون مكان إقامتها هو المنزل، تعتمد على المهارات اليدوية والأساليب التقليدية المتوارثة وتنتشر في الريف والحضر ويغلب عليها الطابع العائلي.[2]

2-المؤسسات التقليدية: إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجأ للإستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل المنزل كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي ولهذا فإن هذين النوعين من المؤسسات تتميزان بمجموعة من الخصائص هي:

-إعتمادها في عملية الإنتاج على كثافة عنصر العمل.

-معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا.

-الإستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الأحيان إلا نادرا.

-تعمل في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي، خاصة المؤسسات العائلية.

3-المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة: تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابقين في إتجاهاتها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في إستخدام رأس المال الثابت، أومن ناحية تنظيم العمل، أومن ناحية المنتوجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة من جهة أخرى[3]، بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات، ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية، على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:[4]

-العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة، بإدخال أساليب وتقنيات جديدة واستعمال الأدوات والآلات المتطورة.

-إنشاء وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة والتسيير.

***شركات التوصية البسيطة:** وهي شركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الإدارة ويسمون موصيين و الشركاء الموصيين"لا يلزمهم من الخساره التي تحصل إلا بقدر المال الذي دفعوه. https://ar.wikipedia.org ، على 8:00، في 03-05-2017.

***شركات المحاصة:** وهي شركة تجارية تنعقد بين شخصين أو أكثر يمارس أعمالها شريك ظاهر يتعامل مع الغير، بحيث تكون الشركة مقتصرة على العلاقة الخاصة بين الشركاء على أنه يجوز إثبات الشركة بين الشركاء بجميع طرق الإثبات، **نفس المرجع**.

شركة التوصية بالأسهم: هي إحدى الشركات المختلطة، وهي شركة تتكون من فريقين من الشركاء فريق يضم على الأقل شريكاً متضمناً وفريق آخر يضم شركاء مساهمون لا يقل عددهم عن أربعة ولا يسألون عن ديون الشركة إلا بقدر حصصهم، **نفس المرجع**.

[1] برجي شهرزاد، **نفس المرجع السابق**، ص 30.

[2] قنيدرة سمية، **مرجع سابق**، ص 62.

[3] مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر(2005-2010)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012/211، ص 24.

[4] برجي شهرزاد، **مرجع سابق**، ص 35.

ثالثا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس طبيعة الإنتاج: يمكن لنا أن نصف المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال هذا المعيار إلى:

1-مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية: يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية عن تصنيع كلا من المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود والأحذية والنسيج، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

2-مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية: يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في تحويل المعادن بجميع أنواعها المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيماوية، وصناعة مواد البناء، بينما تنشط أنواع أخرى في قطاع المحاجر والمناجم.[1]

3-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: إن أهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو إحتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال الكثيف وهو مالا ينطبق على المؤسسات المتوسطة والصغيرة ولا على خصائصها وإمكانياتها، لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة، وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطع الغيار المستوردة في البلدان النامية.[2]

رابعا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار النشاط

1-مؤسسات التصنيع: على الرغم من أن الإستثمار في هذا القطاع يحتاج إلى رأس مال كبير يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفيره، ويتطلب خبرات عالية وتكنولوجية متطورة، إلا أن هذا النوع من المؤسسات قد إستطاع إقتحام بعض التخصصات الصناعية.[3]

2- المؤسسات التجارية: المؤسسة التجارية تمارس دور الوساطة بين المؤسسات الصناعية والمستهلك مهما كانت طبيعته، فهي التي تبيع لتجار التجزئة، لتجار الجملة أو للمستهلك النهائي أو للمؤسسات الصناعية، هذه المؤسسات تشكل جزء من سلسلة التوزيع الخاصة بمنتج معين، فوجودها من عدمه يتوقف على سياسة التوزيع التي تتبعها المؤسسة الصناعية.

فقد ينتفي وجودها في حال ما قامت المؤسسة بالبيع المباشر إلى المستهلك الحقيقي لمنتجها، ونميز بين عدة أنواع من المؤسسات التجارية نقسمها حسب شكل التجارة التي تنتمي إليها، وهي التجارة المستقلة، التجارة التكاملية والتجارة التشاركية، والصلة بين هذه الأشكال الثلاثة غير منعدمة.

آ-التجارة المستقلة: تتشكل من التجار الذين يمارسون نشاطا تجاريا وتكون ممثلة في:

-تجار الجملة: وسطاء بيع يبيعون ما يشترونه وبكميات كبيرة.

-**تجار التجزئة:** يشترون من تجار الجملة، أو من المؤسسات الصناعية، ليبيعون إلى المستهلك.[4]

ب-التجارة المتكاملة: تمثلها مؤسسات تشتري بكميات كبيرة وتبيع بالتجزئة، تخضع لطرق التسيير المطبقة في التسويق خاصة تلك المتعلقة بوظيفة التوزيع، كتصريف المنتجات، قوة البيع، إرسال الطلبيات، وتتشكل من الأسواق التجارية المركزية بمختلف أحجامها وتختلف عن بعضها من حيث المساحة، عدد المنتجات المباعة، طريقة تصريفها، الأسعار المطبقة، ونوعية المنتجات المعروضة.[5]

---

[1] عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الإقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2015/2014، ص 29.

[2] محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، دراسة حالة الإستراتجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إستراتجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2011/2008، ص 25.

[3] عثمان علام وفتيحة خوميجة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية-دراسة حالة ولاية البويرة، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح**، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة، يومي 19-20 أكتوبر 2015، ص 220.

[4] لزهر عابد، **مرجع سابق**، ص 22.

[5] عثمان علام وفتيحة خوميجة، **مرجع سابق**، ص 220.

ج–التجارة التشاركية: لكي يستطيع التجار الصغار مواجهة المنافسة، أو ضغط الموردين فقد لجؤوا إلى الشراكة فيما بينهم، سواء بين تجار تجزئة لتنشأ تعاونية تجار التجزئة، أو بينهم وبين تاجر الجملة وتنشأ هنا السلسلة الإرادية.

3–مؤسسات الخدمات: يعد هذا القطاع من أكثر المجالات التي برزت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدم إحتياجها إلى رأس مال كبير وإعتمادها على كثافة اليد العاملة.[1]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تخضع المؤسسات دائما إلى قوى التغيرات ذات طبيعة إقتصادية، تنافسية، بيئية أو سياحية حيث تواجه هذه الأخيرة الترددات والصعوبات المختلفة المتعلقة بالعناصر التالية:

–العولمة المتزايدة.

–الإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، تكنولوجيا الإعلام.

–الطلب الجديد للزبائن والموردين.

وبالتالي هناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر على المؤسسة نلخصها فيما يلي:

أولا: العوامل الداخلية

تسمح العوامل الداخلية بتحليل الموارد الداخلية لتنظيم المؤسسة وبالتالي تحديد العوامل الرئيسية ذات الإنعكاسات على المؤسسة:[2]

–إشكالية تطابق منتجات هذه المؤسسات للمعايير الدولية.

–مشكلة إتباع الطلب المحلي ذوق المستهلك إلى المنتجات ذات تكنولوجية حديثة.

–الموارد الداخلية للمؤسسة (الموارد البشرية، الأنظمة، المناهج والأهلية في التسيير).

–مدخلات المؤسسة (الإستثمار، يد العاملة، العتاد، الآليات والإعلام).

1–الإنتاج: يتأثر الإنتاج بعدة عوامل كتجهيزات الإنتاج والإعداد، إستخدام القدرة التخزين، مراقبة النوعية، الصيانة، براءة إختراع، العلامة التجارية وأيضا المناهج، طرق العمل وتكنولوجيا الخدمات.

2–التسويق، البحث والتنمية: يتأثر بالبحث والإستعلامات، تنمية السوق، فعالية عملاء البيع، منهجية البحث والتنمية، تمركز المبيعات، العلامة الإسمية والصورة.

3– الإدارة: تتأثر بجميع وظائفها وظيفة المحاسبة، وظيفة المالية، وظيفة تسيير الموظفين، النظام الأجري، النظم والمناهج ووظيفة الشراء.

4 –العوامل المؤثرة على المدخلات: أما في ما يتعلق بالعوامل المؤثرة على المدخلات فهي تتعلق باليد العاملة، الآلات والعتاد، رأس المال، الإعلام، المهارة، المواد الأولية والمركبات، الوقود والطاقة.

ثانيا: العوامل الخارجية

يمكن حصرها في:

1–البيئة التي تتواجد فيها المؤسسة: تسمح دراسة بيئة المؤسسة بتحديد العوامل التي تؤثر على المؤسسة وتشمل سياسة الحكومة، العوامل الإجتماعية، الديمغرافية، التكنولوجية والإقتصادية.

---

[1] **نفس المرجع سابق**، ص 220.

[2] قارة إبتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر –دراسة حالة ولاية مستغانم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسويق دولي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص 29.

2-الزبائن والأسواق التي تقوم من خلالها المؤسسة بتصريف المؤسسة منتجاتها: تتأثر المؤسسة بإحتياجات الزبائن حاضرا ومستقبلا، بعدد الزبائن الذين يمثلون نصف نسبة المبيعات، بدرجة القدرة على التفاوض مع الزبائن، بالعدد الإجمالي للزبائن وعدد الزبائن اللذين يمثلون المبيعات، كما تتأثر وضعية المؤسسة في الأسواق بتطور المبيعات، النسبة المئوية للمبيعات الإجمالية، الأرباح الصافية، النسبة المئوية من المبيعات الإجمالية، نمو الأسواق الماضية والمستقبلية نمو متوسط المبيعات وبالميول نحو كل من أسواق المؤسسة

3-المنافسة ومركز المؤسسة ووضعيتها التنافسية: تتأثر المؤسسة بإقتصاديات السعة، الحجم الأعظم للوحدة الوظيفية، القيود عند الدخول، القيود عند الخروج، ديناميكية الإختراعات، رافعة الزبائن والموردين، كثافة رأس المال، التخزين الضروري وتكلفة تغيير رأس المال وتتأثر المؤسسة أيضا بالمنافسة من خلال، عدد المنافسين وتمركز المنافسة، الكثافة التنافسية، الهيمنة المسبقة للأسواق من طرف المنافسين، المنافسة الأجنبية، منافسة المنتجات والخدمات البديلة، الدخول الجديد للمنافسين.

4-العوامل المؤثرة على نتائج المؤسسة: تتأثر نتائج المؤسسة بإستراتيجية التسويق المعتمد من طرفها، وذلك من خلال (الخدمات، الأسعار، المبيعات، التوزيع، الخدمات بعد البيع).

ثالثا: إغراق الأسواق وتدهور سعر الصرف

وفيها نجد:

1-إغراق الأسواق المحلية بالسلع الأجنبية والتي تباع بأسعار جد منخفضة بالأسواق المحلية.

2-الإحصائيات وتحديد الحصص: غياب الإحصائيات الصحيحة المتعلقة بالمنتجات التي من شأنها أن تساهم في تحديد الحصص لحماية الإنتاج الوطني وهذا ما يؤدي إلى تحديدها بالتقارب وينتج عن ذلك الإسراف مما يؤدي إلى تكديس البضائع بالمؤسسات أو الندرة.

3-تدهور سعر الصرف: بإعتماد سياسة سعر صرف أعلى من قيمته، تؤدي إلى تشجيع الطلب على السلع المستوردة بسبب تزايد أسعارها بأقل سرعة من تلك المتعلقة بزيادة الأسعار الداخلية، وتزيد كل هذه العوامل من شدة الضغط على ميزان المدفوعات وعلى الحساب الجاري، فتضطر السلطات إلى زيادة القيود الجمركية والقيود الإدارية على هذا النوع من الواردات قصد حماية بعض المنتجات المحلية.[1]

المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل التي تواجهها

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى أدوات التمويل بأشكالها المختلفة، وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة.

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد مصادر داخلية وأخرى خارجية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: المصادر الداخلية

أولا: التمويل الذاتي

وهو ذلك الفائض النقدي الذي يتولد عن نشاط المؤسسة للإستغلال والذي يبقى بحوزتها بصفة دائمة نوعا ما حيث يمثل الإدخار الداخلي المسجل بواسطة نشاط المؤسسة والموجه لتمويل إستثمارات حسب عدة أشكال أو لتغذية و إثراء الأموال الخاصة. [2] وهو يعتبر المصدر الأساسي لتمويل البداية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث عادة ما يعتمد على الموارد المالية الذاتية أو موارد العائلة وحتى الأصدقاء كمرحلة أولى وهذا غالبا عند الإنشاء إلا إن هذا النوع قد يعترض طريقه العديد من المشاكل والعراقيل خاصة إذا ما كانت هذه الأموال موجودة على شكل عقارات حيث يصعب تحويلها إلى سيولة في أزمنة مناسبة دون خسارة، وهناك أيضا مشاكل المعاملات المالية

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 29.

[2] خميسي شيحة، **التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومه، الجزائر، 2010، ص 93.

بين أفراد العائلة الواحدة أو بين الأصدقاء حيث يلجأ كل واحد منهم إلى طلب مشاركة الآخرين معه في هذا المشروع فتحدث النزاعات حول كيفية المشاركة.[1]

ثانيا: الشركاء والمساهمون في الشركة

يمكن الحصول على المبالغ لتمويل حقوق الملكية عن طريق المشاركة أو عدد من الشركاء أو عن طريق تحويل المشروع إلى شركة وإصدار الأسهم، وعن طريق المشاركة يمكن توفير مبالغ أكبر إما عن طريق الشركاء أو الاقتراض بسبب مساهمة المشاركين في ضمان المبالغ التي يتم إقتراضها من الغير، أما في حالة الشركات فإن المبالغ تكون متاحة للعمل عن طريق العديد من المستثمرين.[2]

ثالثا: الائتمان التجاري

وهو الائتمان القصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها[3]، ويتمثل في تسهيلات السداد التي تحصل عليها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من الموردين، وتتوقف تكلفة الائتمان التجاري على شروط الموردين ، ويعتبر تمويلا مجانبا إذا إستطاعت المؤسسة إستثماره أو إستخدامه بالشكل الملائم، والعكس حيث يصبح تمويلا ذا تكلفة عالية إذا فقدت المؤسسة السيطرة في إستخدامه لصالحها.[4]

رابعا: الحسابات المدينة والمخزونات (المصادر غير مصرفية للإقتراض)

وتعتبر عنصرا مهما في الحصول على الموارد اللازمة في ظل إحجام البنوك التجارية على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكون دورها فيما يلي:

1-خصم الحسابات المدينة: حيث يتم بموجب هذا الأسلوب رهن الحسابات المدينة كضمانات مقابل الحصول على القروض من المصارف[5]، حيث يمنح البنك قرضا في مقابل هذه الحسابات المدينة إلا أن مبلغه يكون أقل من قيمة هذه الحسابات وذلك للاحتياط ولعدم تحمل المخاطر.[6]

2-تمويل بضمان المخزون: تقدم المؤسسة مخزونها السلعي كضمان في مقابل منحها قرضا، وفي هذه الحالة التأخير أو العجز عن سداد القرض يقوم البنك ببيع هذا المخزون واسترجاع أمواله وذلك حسب فترة المتفق عليها بين الطرفين.[7]

خامسا: الأرباح المحتجزة

هي أرباح تحققت، غير أن المؤسسة قررت إحتجازها بدل من توزيعها على حملة الأسهم في تمويل إستثمارات مستقبلة [8]، و يمكن لصاحب المؤسسة الصغيرة تمويل العمليات توسيع ذاتيا بواسطة ما يحتجزه من الأرباح أو من خلال الأموال التي يحتجزها في صورة مخصصات وإحتياطات، أو عن طريق سحب الأموال المملوكة لصاحب المؤسسة أو المؤسسة ذاتها والمستثمر في شكل ودائع، أوراق مالية، عقارات وإستثمارات داخل المشروع.[9]

---

[1] زويته محمد الصالح، **أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 37.

[2] رابح خوني ورقية حساني، **مرجع سابق**، ص 143.

[3] محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن، **مقدمة في الأعمال والمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 310.

[1] حبابة عبد الله وبراهيمي السعيد، **آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الإسلامية**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة-الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2009.

[5] ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط4، عمان، 2014، ص 70.

[6] برجي شهرزاد، **مرجع سابق**، ص 84.

[7] رابح خوني ورقية حساني، **مرجع سابق**، ص 145.

[8] منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في المجال مصادر التمويل**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 82.

[9] رابح خوني ورقية حساني، **مرجع سابق**، ص 145.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية

أولا: الإقتراض من الأهل والأقارب

وهو اللجوء إلى الأقارب لتوفير التمويل وغالبا ما يكون بدون مقابل مادي نتيجة ما تفرضه العلاقة بينهم، وهو ما يؤثر على إستقلالية المؤسسة في إتخاذ القرار إضافة إلى إتخاذ قرارات غير عقلانية كالتوظيف بناء على ذلك.[1]

ثانيا: الإقتراض من السوق غير الرسمي

تلجأ إليه المؤسسة في حالة عدم كفاية باقي الموارد المتاحة إذ تقدم فيه قروضا صغيرة ولفترات قصيرة أو قصيرة جدا، والفائدة تحسب باليوم أو الشهر بنفس المعدلات السائدة في السوق الرسمي عن السنة الكاملة وعادة ما تأخذ ضمانات مالية لتأمين عمليات الإقتراض حليا ذهبية، أو رهونات عقارية وتبرر هذه الشروط ومعدلات الفائدة الكبيرة بالواقعية في ظل ندرة البدائل أمام من يلجأ لهذا النوع من التمويل.

ثالثا: البنوك التجارية

يعتبر هذا النوع من التمويل أهم مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ترتبط إرتباطا وثيقا فيما بينها[2]، ولكنها تتقاضي فائدة تجعل كلفة الإقتراض موضوعا مهما، كما تشترط شروطا معقدة على صاحب العمل الإلتزام بها وإلا عرض العمل لمخاطر التصفية ووضع اليد عليه.[3]

رابعا: عقود تحويل الملكي

الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الإستهلاكية أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات الفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية والصناعية والتي تتراوح مدتها بين 30 إلى 120 يوم والهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.[4]

خامسا: رأس المال المخاطر

يرجع تأسيس شركات رأس المخاطر إلى مشاكل التمويل التي واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك تنشط في أسواق تتصف بالتذبذب، ويعود الإهتمام بالتمويل عن طرق رأس مال المخاطر بعد أن لقي نجاحا كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.[5]

وتحصل المؤسسة على التمويل من شركات رأس المال المخاطر التي تغطي الحاجات التمويلية للمؤسسة دون طلب ضمانات وهي تهتم بنوعين من المؤسسات:

1-المؤسسات الجديدة ذات المخاطر المرتفعة.

2 -المؤسسات القائمة التي تعاني من مشاكل إدارية ومالية وتسويقية وإنتاجية وغيرها من المشاكل الأخرى.[6]

وتهدف شركات رأس المال المخاطر إلى تحقيق جملة من الأهداف تصب كلها في تسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر أهمها فيما يلي:[7]

---

[1] بن نعمان محمد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا–دراسة حالة ولاية بومرداس 2009–2011**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 12.

[2] بوسنة كريمة، **البنوك الاجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر–دراسة حالة البنوك الفرنسية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية علوم الإقتصادية والتجارية وعلوم السيير، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، 2011/2010، ص 119.

[3] سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 275.

[4] لوكادير مالحة، **مرجع سابق**، ص 81.

[5] محمد زيدان، **الهياكل والأليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف–الجزائر، بدون ذكر سنة، ص 124.

[6] طالبي خالد، **دور القروض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري–قسنطينة، 2010–2011، ص 30.

[7] محمد زيدان، **مرجع سابق**، ص ص 124-125.

- مواجهة الإحتياجات الخاصة بالتمويل الإستثماري.
- –توفير الأموال الكافية للمؤسسات الجديدة أو العالية المخاطر والتي تتوفر على إمكانيات نمو وعوائد مرتفعة.
- بديل تمويلي في حالة ضعف السوق المالي وعدم قدرة المؤسسة على إصدار أسهم وطرحها للإكتتاب.

سادسا: قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقوم بعض المؤسسات والهيئات الحكومية لتقديم الدعم المالي والفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتقليل من حدة المشكلات المالية، وذلك بتقديم القروض أو الإعانات المالية (قروض متوسطة أو طويلة الأجل محفظة الفوائد، أو إعانات مالية، أو قروض بدون فوائد).[1]

سابعا: التمويل عن طريق الشركات الكبيرة

هناك العديد من الشركات الكبيرة التي تقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة وتقدم لها الخبرات الفنية والتسويقية اللازمة، وإن كان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو الإستثمار المربح فإن هناك بعض من الشركات الكبيرة التي تسعى للدخول في المؤسسة الصغيرة لضمان توريد منتجاته لها كأحد المدخلات المطلوبة في العملية الإنتاجية الخاصة بها.[2]

ثامنا: التمويل الإسلامي

يقوم التمويل الإسلامي على مبادئ الشريعة الإسلامية مثل:[3]

–تحريم الربا(الفوائد).

–تحريم تمويل مشاريع لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

–تقاسم الربح والخسارة.

المطلب الثاني: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الشركات الصغيرة تواجه قيودا ومشاكل تختلف عن المشاكل التي تواجه الشركات الكبيرة وكثيرا من القيود والمشاكل التي تتعرض لها الشركات الصغيرة تكون بسبب صغر حجمها أو سوء الإدارة فيها أو بعدم قدرتها على الحصول على التمويل المناسب، بحيث نميز بين مجموعة من الأساليب التقليدية والحديثة.

الفرع الأول: الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال بهدف تمويل استثماراتها[4] هناك ثلاثة أساليب وتتمثل في: في:

أولا: التمويل طويل الأجل والتمويل متوسط الأجل

التمويل طويل الأجل ينشأ من طلب الأموال اللازمة لإجراء التحسينات ذات صبغة الاستثمار طويل الأجل والتي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن خمس سنوات فما (فوق) ويتجسد التمويل طويل الأجل في القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية وذلك لتمويل عمليات البناء وإستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والحرف إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية أما التمويل متوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض ولمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات وتلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل متوسط الأجل إلى جانب تمويل طويل الأجل، بغرض تمويل الجزء الدائم من إستثماراتها في الرأسمال العامل المتداول والإضافات على موجوداتها الثابتة.

---

[1] عمران عبد الحكيم، **إستراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التجارية، فرع الإستراتيجية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2006-2007، ص 15.

[2] رابح خوني ورقية حساني، **مرجع سابق**، ص 160.

[3] بن نعمان محمد، **مرجع سابق**، ص 12.

[4] منير إبراهيم هندي، **مرجع سابق**، ص 5.

وتشمل مصادر التمويل متوسط الأجل قروض تتراوح مدة هذا القرض بين ثلاث وخمس سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من بنوك التمويل متوسطة وطويلة الأجل ومن البنوك المتخصصة ونجد أيضا قروض التجهيزات وتمنح هذه القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما تقدم على شراء آلات أو تجهيزات وتمول الجهة المقرضة ما بين 70% إلى 80% من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويقها بسرعة مثل الشاحنات والسيارات والباقي يبقى كهامش أمان للممول.[1]

ثانيا: التمويل قصير الأجل

يقصد بالتمويل قصير الأجل تمويل نشاط الإستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا ويوجه هذا التمويل لتغطية الإحتياطات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل* ونعتمد في التمويل قصير الأجل على السلفات البنكية حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل دورتها الإستغلالية حيث تضمن السلفات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق* السحب على المكشوف* التسبيقات البضائع*.[2]

ويعتمد أيضا التمويل قصير الأجل على الائتمان والشراء بالأجل، ويكون هذا الأسلوب متاحا لشراء المباني والمكينات والمعدات فقد يوافق الباعة بيع التجهيزات بالآجال وأحيانا يكون ممكن بالنسبة للمواد الخام والأولية" برسم البيع" أي يعطي البائع للمؤسسة الفرصة بتسديد ثمن البضاعة بعد التصرف فيه (بيعها لصالحها) بالإضافة إلى الاقتراض غير الرسمي أي عن طريق القنوات التي تعمل خارج إطار القانون الرسمي في الدولة.[3]

ثانيا: الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى الأساليب التقليدية هناك أساليب مستحدثة متمثلة في:

التمويل عن طريق البنوك الإسلامية:[4]

من أهم الصيغ المتاحة أمام البنوك الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

1- التمويل بالمشاركة: تطبق المشاركة في المصارف الإسلامية على عدة صيغ أهمها:

آ- **المشاركة في صفقة معينة:** وهي إشتراك المصرف الإسلامي مع طرف أو أكثر في تمويل صفقة تجارية معينة كإستيراد سلعة وتنهي العملية ببيع تلك السلعة وحصول كل طرف على نصيبه من الربح.

ب-المشاركة الدائمة: وهي إشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتماء هذه الشركة، أي مشاركة طويلة الأجل.

ج-المشاركة المتناقصة: وهي اشتراك المصرف في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة المصرف.

يمكن القول أن صيغة المشاركة وما يتفرع عنها من صور تطبيقية تعتبر أسلوبا تمويليا ناجحا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما يمتاز به هذا الأسلوب من قلة التكلفة بحيث لا يشكل أي عبئ مادي على كامل أصحاب هذه المؤسسات، فالمشاركة بين المصرف

---

[1] محمد الناصر مشري، **مرجع سابق**، ص 52.

* **رأس مال العامل**: كما يطلق عليه **صافي رأس المال العامل**، وهو عبارة عن الفرق بين الأصول الجارية للمؤسسة ما والخصوم الجارية لها، ويستخدم في تقدير قدرة المؤسسة على تمويل .عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل

***تسهيلات الصندوق**: هي أداة لتغطية الفوارق الناتجة بين نفقات المؤسسة وإيراداتها وقد يكون ذلك نتيجة خلل في الوقت الذي يفصل بين تاريخ الدفع والقبض.

***السحب على المكشوف**: هو أن يسمح البنك للعميل أن يصدر شيكات تتجاوز رصيده في البنك بمبلغ معين على أن يقوم العميل بسداده خلال فترة معينة.

***التسبيقات البضائع**: مخزون من البضائع لم يسوق بعد والمؤسسة تحتاج إلى موارد مالية، يتدخل البنك هنا لتقديم هذا النوع من القروض وأخذ البضائع كضمان.

[3] محمد الناصر مشري، **مرجع سابق**، ص 52.

[4] برجي شهرزاد، **مرجع سابق**، ص ص 110،111.

وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر وقوف المصرف إلى جانبها مراجعا خططها ومعطيا مشورته لها من خلال الدراسات الإقتصادية والتحليلية لمشروعات ذلك القطاع، مما يزيد قدرتها على النمو والتقدم.

2- التمويل بصيغة المضاربة: تعرف بأنها "عقد على المؤسسة بمال من أحد طرفي العقد والذي يسمى برب المال من طرف الأخر ويسمى بالمضارب أو العامل"[1] وفيها تقوم مؤسسة التمويل بتوفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتفق الطرفان معا على قسمة ما قد يتحقق من ربح من عملية الإستثمار بنسب معينة بينهما، ولمؤسسة التمويل أن تضع شروطا تضمن حسن إستخدام التمويل، وإذا تحققت خسارة فإن مؤسسة التمويل تتحملها من الأصل، ما لم يثبت أن هناك تقصير أو إهمال أو تعدي من المشروع، وفي حالة الخسارة لا يحصل المشروع على شيء إطلاقا مقابل جهده الذي بذله مهما كان هذا الجهد، فكل منهما يخسر من جنس ما قدمه وبذلك يساوي الإسلام بين المال والعمل (التنظيم) يربحان معا أو يخسران معا، يخسر صاحب المال ماله، ويخسر صاحب العمل عمله وهذا يدفع صاحب المال وهو مؤسسة التمويل إلى الحرص على إختيار المشروع الكفء، كما يدفع صاحب المشروع أن يكون حريصا على تحقيق الربح لينال عائدا مقابل جهده والمحافظة على سمعته.

وبذلك يقدم نظام المضاربة إمكانية ضخمة لتكوين فئة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكتشف فرص الإستثمار بالعمال الشبان في بداية حياتهم، حيث يتاح تمويل مالي دون ربا، ويفتح سبل تشغيل مهاراتهم وتحقيق تطلعاتهم، وهذا هو ما تحتاجه الدول العربية لكسر التخلف والبطالة والفقر، وإذا كان من حق المشروع وحده فهذا يجب ألا يحول المضاربة إلى عملية قرض بفائدة تحت مسمى المضاربة، كما أن هذا لا يمنع مؤسسة التمويل من المراقبة ومتابعة الأداء للمشروع حتى إنتهاء عملية المضاربة.

3- التمويل بصيغة السلم: يمكن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق بيع السلم، سواء تم ذلك نقدا، أو تم من خلال توريدها بالآلات والمواد الأولية، أو بمختلف الخدمات التي تساعدها في عملية الإنتاج، وذلك مقابل كمية من المنتجات للمصرف الممول. وبذلك فإن هذا النوع من التمويل يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على سيولة نقدية فورية متمثلة في الثمن الذي تقبضه عند التعاقد، مقابل التعهد بتسليم كمية الإنتاج المتفق عليها بعد فترة زمنية محددة، كما يمكن إستعمال السلم كصيغة تمويلية طويلة الأجل، مثل تمويل الأصول الثابتة، وبالتالي يكون بمثابة أسلوب بديل للتأجير التمويلي، حيث يقوم المصرف الإسلامي بتوفير الأصول الثابتة اللازمة لقيام المصانع أو إحلالها بالمصانع القديمة القائمة، على أن تكون هذه الأصول كرأس مال السلم مقابل الحصول على جزء من منتجات هذه المصانع على دفعات في آجال مناسبة.[2]

4 -التمويل بالمرابحة: هي عملية تبادل يقوم بمقتضاها المصرف بشراء سلعة ثم بيعها بهامش ربح متفق عليه ،وهي عملية لا تستخدم إلا في حالة حاجة العميل لذلك، ولا يحصل المستفيد في هذه الحالة على الأموال لأغراض أخرى، بالتالي يتم تمويل عميل من خدمة حقيقية ينتج عنها ربح.[3]

5- التمويل بالإستصناع: تعمل هذه الصيغة على خدمة الآمر بالإستصناع في تسليمه العين المستصنعة طبقا للمواصفات المحددة، وغالبا لا يمتلك المستصنع المال والخبرة الكافية في تقويم أعمال المقاولات والمصانع، فهي تمول المؤسسات المنتجة، وهذا يعمل على تحريك الإقتصاد.

2-التأجير التمويلي: هو عقد إيجار يكون بين المؤجر والمستأجر حول أصل معين لمدة محددة من الوقت يستفيد منه المستأجر خلال هذه الفترة مقابل دفع مبلغ محدد من الإيجار لمالك هذا الأصل، على أن يعود له بعد فترة التأجير أو يشتريه المستأجر، هذا الأخير الذي

---

[1] بنك التضامن الإسلامي، **التمويل الإسلامي للنشاط الخدمي والتجاري، صيغ التمويل التنمية في الإسلام**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 1989، ص ص 144-145.

[1] رحيم حسين وسلطاني محمد رشدي، **نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المضاربة السلم والإستصناع، الملتقي الدول حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 21- 22 نوفمبر2006، ص 13.

[3] برجي شهرزاد، **مرجع سابق**، ص 110.

قد يكون من المنقولات مثل المعدات أو غير المنقولات مثل المباني أو من خلال التأجير التمويلي فإن البنك يقدم خدمة تمويلية فهو يعتبر عملا من أعمال الوساطة المالية، حيث يقوم المؤجر (البنك) بتمويل شراء الأصول التي يحتاجها المستأجر ويؤجرها على مدى فترة التعاقد.[1]

المطلب الثالث: مشاكل وعوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل تلك المعوقات في قصور مصادر تمويل تلك المؤسسات، فعادة ما تحجم مؤسسات التمويل خصوصا البنوك التجارية عن إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لعدم توفرها على الضمانات الكافية، وزيادة المخاطرة حول القروض الموجهة لها، بإضافة إلى حلول لهذه المشاكل.

الفرع الأول: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشكلات الهامة، تختلف من حيث شدتها وخطورتها تأثيرها على مسار هذه المؤسسات.[2] ويمكن رصد أهم هذه المشكلات فيما يلي:

أولا: مشكل العقار

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأرض اللازمة لإقامة مشروعاتها، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها في هذا الصدد:

1-ضعف التخطيط العمراني وتخصيص المناطق اللازمة لإقامة وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- قد تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطعة أرض بعيدة عن مناطق تتوفر على تسهيلات المبنى التحتية مما يحملها نفقات النقل الإضافية.

3- قد لا تكون الأرض المتاحة مجهزة بالمستلزمات الأساسية اللازمة لتشغيل المؤسسة بشكلها الإقتصادي.[3]

ثانيا: الخلافات بين الشركاء

في بعض الأحيان تكون المؤسسة ضحية نزاعات لأصحابها وعدم الاتفاق حول الكثير من الأمور كطريقة تسيير العمل، مما يؤثر بشكل أو بآخر على مصير المؤسسة، وترجع هذه الخلافات إلى:[4]

1-إختلاف وجهات النظر حول المسائل المالية، الإنتاجية والتسويقية...إلخ.

2-الأنانية وحب الذات.

3-الإتكالية واللامبالاة.

4-الإكثار من المسحوبات الشخصية.

وتؤدي هذه النزاعات إلى الإهتمام بالأمور الشخصية وإهمال العمل، وقد تتراكم إلى حد تهديد بقاء المؤسسة.

---

[1] زياد جلال الدماغ، **الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الإقتصادية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 184.

[2] موسي بن البار، **تأثير التكنولوجيا المعلومات على إستراتجيات التسعير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة السياحة والسفر (تميقاد للسفر)-باتنة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم التسيير، تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-06-2009، ص 98.

[3] غرزولي إيمان، **البدائل الإستراتجية: مدخل لتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسة k-plast سطيف**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، 2010/2009، ص 13.

[4] توفيق عبد الرحيم، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 20.

ثالثا: مشاكـل تمـويلية

تأتي مشكلة التمويل على رأس المعوقات التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عند تأسيسها أو أثناء نموها، وتتمثل مصادرها التمويلية في رؤوس الأموال الشخصية، الديون والقروض البنكية، ويبقى السبيل إلى التمويل من بين العوامل المعرقلة لمسار إنعاشها وتنميتها، ونذكر منها:[1]

1- صعوبة الحصول على القروض البنكية لعدم توفر ضمانات.

2- مركزية القرار لمنح القروض.

3- عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان الموجه لهذا القطاع وغيره من القطاعات حسب نوع وإستخدام القرض ودرجة أهمية النشاط.

4- صعوبة تقييم وتقدير المخاطر الناجمة عن نشاطات هذه المؤسسات بالنسبة للبنوك التجارية، مما يؤدي بها إلى العزوف عن تمويلها.

رابعا: مشاكـل تسويقيـة

يعد التسويق من المراحل المهمة في العمل إذ يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق الممكنة للصناعة، وتبرز المشكلة من عدم إهتمام أصحاب الوحدات الإنتاجية بدراسة الأسواق لتصريف منتجاتهم نتيجة لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية [2]، وتعتبر المشاكل التسويقية التي تواجه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أصعب المشاكل في الوقت الراهن والتي بدورها تختلف بإختلاف نوع المؤسسة، وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل أهم هذه المشكلات في:[3]

1-إنخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها لتوفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى مشاكل إرتفاع تكاليف النقل وتأخر الزبائن في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.

2-تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد أو المحاكاة أو لإعتياده على إستخدام هذه السلع الأجنبية، مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.

3-عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية، مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسات إغرائية لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتوج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة خاصة للمؤسسات الصغير والمتوسطة.

4-إتجاه نسبة كبيرة من هذه المؤسسات إلى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي أو المستخدم الصناعي أو البيع لتجار التجزئة الصغار مما يؤدي إلى زيادة الأعباء التسويقية لهذه المؤسسات وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة.

5-نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.

خامسا: مشاكل حكومية

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عددا من المشاكل من جانب الحكومة، وتتمثل هذه المشاكل في ضعف الإعفاءات الجمركية والضريبية والإجراءات الحكومية المعقدة في منح التراخيص والإعفاءات، إضافة إلى عدم وجود معاملة تفضيلية في القوانين والتشريعات الخاصة بالضرائب والرسوم الجمركية.

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 20.

[2] كمال كاظم جواد وكاظم أحمد البطاط، **الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 41.

[3] مينة لعمودي، **مساهمة الأنترنت في ترقية دراسات السوق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة بلاستي أنابيب بكوينين–الوادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكنولوجيا المعلومات والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص 26.

سادسا: ضعف النظام المحاسبي

يتضمن هذا النظام الدفاتر والسجلات المالية والطرق والإجراءات الكفيلة بمعالجة البيانات، مما يؤثر على المساهمة في زيادة دخل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإظهار المركز المالي لتلك المؤسسات بشكل يسير ضمن النظام المحاسبي الموجود.[1]

سابعا: عدم توفر المعلومات

-سوق العمل وإحتياجاته، فرص الإستثمار.

-**الأسواق الخارجية:** الأسعار الطلب على المنتجات، الإجراءات القانونية.

-**الأسواق الداخلية:** من ناحية الحجم والقدرة الشرائية.

- مصادر المعدات والتكنولوجيا.

-عدم وجود أجهزة أو برامج لتحليل المعلومات وتحديثها وتبادل مع المراكز والأجهزة التي تعمل في نفس المجال في البلدان التي تتشابه ظروفها، كالبلاد العربية وكذلك عدم توفر وحدات معلومات متخصصة لدى الغرف التجارية والصناعية.[2]

وهناك من ترى أن المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات يمكن أن تصنف إلى:[3]

-**مشكلات داخلية:** كنقص الخبرة والإمكانيات، وقصور في الإدارة والأنظمة وقصور الجهود التسويقية.

-**مشكلات خارجية:** كعدم وجود دعم حكومي كاف أو هذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات، وإضافة إلى منافسة المؤسسات الكبرى لها، وعدم توفير التمويل الكافي لها.

الفرع الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن القول أن فرص النجاح بصفة عامة تزداد إذا تم الإهتمام بالخصائص التالية:

أولا: الخصائص والمهارات الشخصية والإدارية للمالك

الدراسات الإدارية تعطي مكانة أولى للإستعدادات والمؤهلات النفسية ولشخصية لصاحب العمل الصغير، والمعارف والمهارات الإدارية التي يحتاجها حتى يقيم ويدير عملا ناجحا، أي أنها تبين بأنه ليس كل شخص مؤهل لأن يكون صاحب عمل ناجح، ولكن الشخص الذي يتمتع بهذه المؤهلات يحتاج معارف ومهارات محددة وسبب ذلك هو أن صاحب المشروع الصغير مضطر أن يتولى بنفسه الكثير من الوظائف التي غالبا ما تسند إلى متخصصين في الأعمال الكبيرة، فهو مضطر أن يتولى بنفسه الإهتمام بكل وظائف المنظمة.[4]

ثانيا: تحديد الأهداف من طرف المالك

يجب أن يعرف مدير العمل تحديد أهداف واضحة وصريحة لذلك العمل، إن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة عن العديد من الأسئلة: ما هي الأهداف العامة للمنظمة؟ لماذا وجدت المنظمة؟ ما هي أهدافها في المدى القصير؟، إذا لم تكن هذه الأسئلة قد عرضت بوضوح وتمت مناقشتها مع العاملين قصد إستيعابها، فإن المنظمة ستكون معاقة في طريق نموها وإزدهارها.

حيث أنها تتميز بوجود مدير خبير وقادر على الإدارة، والتكنولوجيا، والإتصال والعلاقات الإنسانية وأهم من ذلك يجب أن تتوفر لديه التكنولوجيا وليس التمكن.[5]

---

[1] هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 40،45.

[2] نبيل جواد، **مرجع سابق**، ص 105.

[3] آيت عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السادس، الجزائر، دون ذكر التاريخ، ص 276.

[4] بن يعقوب الطاهر، **آثار إتفاق الشراكة الأورو–جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسط**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 13-14 نوفمبر2006، ص 7.

[5] نعيم نصير، **إدارة وتقييم المشروعات**، المنظمة الربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص 341.

ثالثا: المعرفة الممتازة بالسوق

تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة منتجاتها وسلوكيات عامليها، وردود أفعال المنافسين تحقيق النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها، ويرى العديد من الباحثين أن العلاقة بين الأعمال الصغيرة والزبائن هي السبب وراء نجاح هذه الأعمال، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للأعمال الصغيرة بتقديم خدمات شخصية وليست خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء، إن الأعمال الصغيرة لها المرونة والقدرة على تلبية إحتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق التي في حقيقتها جزء من سوق أو مجموعات من الزبائن قد لا تكون جاذبة للشركات الكبيرة.[1]

1-الإهتمام بالأمانة والثقة والجودة في المنتج أو الخدمة.

2-التجديد والتطوير المستمرين في المنتجات والخدمات.

3-الإدارة الإستراتجية المرنة لقياس التحولات والتغيرات في البيئة المحيطة للبحث عن فرص تسويقية متجددة.[2]

رابعا: قدرة المنظمة على تقديم شيء متميز

تقدم المنظمة شيء جديد للسوق حتى لو بدا مزدهرا بالمنافسين والمنتجات المعروضة، تستطيع المنظمة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو بإستخدام خاص ومنفرد لطرق التوزيع المعروفة، يفترض أن يكون من النادر أن يبدأ العمل دون القدرة على الإبداع والتجديد أو تصور رؤية يستطيع أن يجسدها هذا العمل في أنشطته المختلفة.[3]

خامسا: إدارة متكيفة مع التطور

إن الأعمال الصغيرة إذا ما أريد لها الإستمرارية فإنها يجب أن تستند على فهم جيد للتطور المرتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية والتي يعبر عنها البعض بالآليات لكونها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة، إن معرفة حجم السوق يساهم في تحديد رأس المال الكافي للبدء بالأعمال، ويتطلب الأمر أن يكون صاحب العمل مبدع في الحصول على المال اللازم للقيام بالعمل وفي الغالب تكون القروض من الأصدقاء والمعارف أو الائتمان من البنوك والإتحادات المالية، وهذه الوسائل تساهم إما بنجاح المنظمة الصغيرة أو عكس ذلك إذا لم تدرس بعناية.

سادسا: الحصول على عاملين أكفاء والمحافظة عليهم

إن الأعمال الصغيرة قد لا يوجد لديها الوقت الكافي لعمليات الاختيار المعقدة والمطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب أهمية بالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته التي تعتمد على حسن الإختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين.

إن العاملين اليوم هم أهم الموارد في المنظمة عكس السابق، لأنهم يلعبون دور مهم في تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة، ويعبر اليوم عنها بكونها رأس المال الفكري الذي يتضمن المهارات والمعرفة والقدرة على التعامل مع المعلومات وتحقيق نجاح المنظمة.[4]

---

[1] قارة إبتسام، **مرجع سابق**، ص 17.

[2] فريد النجار، **الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة-مدخل رواد الأعمال** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 22.

[3] قارة إبتسام، **مرجع سابق**، ص 18.

[4] بن يعقوب الطاهر، **مرجع سابق**، ص 7.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بادرت الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات والتشريعات القانونية ومجموعة من برامج الدعم والتمويل وذلك بهدف توفير المناخ الملائم لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يمكنها من الاستمرار والمحافظة على حصصها السوقية من جهة والنفاذ إلى الأسواق الوطنية وحتى العالمية من جهة أخرى وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الإقتصاد الجزائري للإرتقاء أكثر بهذا القطاع.

المطلب الأول: تعريف وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على الرغم من أن وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال إلا أن تحديد محتواها ومضمونها لم يتم الفصل فيه إلا بظهور القانون 18-01 المؤرخ 12 ديسمبر 2001، والذي أعطى تعريفا واضحا.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات

-تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.

-تستوفي معيار الإستقلالية كما هو محدد في النقاط التالية:[1]

أولا: الأشخاص المستخدمون

عدد الأشخاص الموافق لعدد الوحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبر أن أجزاء من وحدات العمل السنوي. السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بأخر نشاط محاسبي مقفل.

ثانيا: الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا

ثالثا: المؤسسة المستقلة

كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة المؤسسات لأخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إستناد إلى القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم02-17 المؤرخ في 2017/01/10

الجدول رقم (04): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري

الصنف	عدد العمال	رقم أعمالها السنوي	مجموع حصيلتها سنوي
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 ملايير دج	من 200مليون إلى 1 مليار دج
صغيرة	من 10 إلى 49	لايتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
صغيرة جدا	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج

المصدر: مواد 08 و09 و10، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 12 ربيع الثاني عام 1438هـ/ 11 يناير سنة 2017م، ص5.

من الجدول التالي نلاحظ أن المواد 08 و09 و10 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنص على:

المادة (08): المؤسسة المتوسطة: تعرف بأنها تشغل مابين 50 إلى 250 شخصا، ورقم اعمالها السنوي مابين أربعمئة (400) مليون دينار جزائري إلى أربع (4) ملايير دينار جزائري، وحصيلتها السنوية مابين مئتي (200) مليون إلى مليار دينار جزائري.

[1] مادة 05، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 12 ربيع الثاني عام 1438هـ/ 11 يناير سنة 2017م، ص6.

المادة (09): المؤسسات الصغيرة: بأنها مؤسسة تشغل مابين عشرة إلى تسعة وأربعين شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة مليون دينار جزائري، مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي مليون دينار جزائري.

المادة (10): المؤسسة الصغيرة جدا: بأنها مؤسسة تشغل من شخص واحد إلى تسعة أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين مليون دينار جزائري، ومجموع حصيلتها السنوي لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري.[1]

الفرع الثاني: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

جدول رقم (05): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2003-2015

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	الصناعة التقليدية	المجموع
	العدد	العدد	العدد	
2003	207949	788	79850	288587
2004	225449	778	86732	312959
2005	245842	874	96072	342788
2006	269806	739	106222	376767
2007	293946	666	116347	41959
2008	392013	626	126887	519526
2009	455398	591	131505	587494
2010	482892	557	135623	619072
2011	511856	572	146881	659309
2012	550511	557	160764	711832
2013	601583	557	175676	777816
2014	656949	542	194562	852053
2015	716895	532	217142	934569

المصدر: رزيق كمال وعوالي بلال، **بين المعوقات والتحديات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث عشر دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتجية التنمية المستدامة-الواقع والرهات** ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، يومي 14و15 نوفمبر 2016، ص11.

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر متزايدة في عددها من سنة لأخرى وذلك بمعدلات متفاوتة، حيث كانت تبلغ 207949 مؤسسة في سنة 2003 لكن نلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في عدد المؤسسات خلال سنة 2013 وكانت 601583 مؤسسة وتستمر هذه الزيادة إلى أن تصل إلى 716895 مؤسسة سنة 2015، ويعود سبب الزيادة في عدد هذه المؤسسات إلى السياسة الإقتصادية المتبعة من طرف الدولة في سبيل دعم إنشاء وتكوين مؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وتطويرها من خلال القيام بالعديد من الإجراءات التحفيزية وإنشاء العديد من برامج الداعمة والممولة لها للنهوض وتفعيل دوره في الإقتصاد الوطني. وتعتبر المؤسسات الخاصة تستحوذ على النسبة الأعلى من عدد المؤسسات وتليها الصناعة التقليدية ثم في الأخير المؤسسات العمومية.

-أما بالنسبة للمؤسسات التابعة للقطاع العام نلاحظ انخفاض مستمر حيث انتقل عددها من سنة 2003 كانت 788 مؤسسة ثم أصبحت 778 مؤسسة سنة 2004 ثم بعد ذلك إزدادت 874 مؤسسة سنة 2005 ثم ينخفض عددها ليصبح سنة 2007 إلى

[1] مواد 08 و09 و10، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، 12 ربيع الثاني عام 1438هـ/ 11 يناير سنة 2017م، ص 5 .

666 مؤسسة ليستمر هذا الإنخفاض إلى أن يصل سنة 2015 إلى 532 مؤسسة ويعود هذا التذبذب والتناقص في عدد مؤسسات القطاع العام من سنة إلى أخرى إلى توجيه الدولة إلى تطبيق سياسة خوصصة في الجزائر وفتح المجال أمام الإستثمار الخاص.

-أما بالنسبة لصناعات التقليدية هناك زيادة من سنة إلى أخرى بنسب متفاوتة من سنة 2003 إلى سنة 2015 حيث كان عددها من 79850 مؤسسة إلى أن وصلت 217142 مؤسسة.

المطلب الثاني: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نتيجة لما يحظى به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إهتمام حالي، فقد تزايدت الخيارات التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تعددت الآليات التي وضعتها الدولة من أجل دعمها وتنميتها.

الفرع الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناعة التقليدية (MIPMEPI)

في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الجزائر سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994، لتوسع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 00-190 المؤرخ في: 11 جويلية 2000، ثم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم إنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار [1]، ومن مهام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:[2]

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد إستراتجيات لتطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة.
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.
- تبني سياسة ترقية القطاع، وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وترقية المناولة*.
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي إطار تجسيدا لأهدافها قامت الوزارة بإنشاء العديد من الهيئات المتخصصة ونذكر منها:[3]

أولا: مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعبر المشاتل عن المؤسسات العمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، ويمكن لهذه المشاتل أن تأخذ أحد الأشكال التالية:

1-المحضنة: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الخدمات.

2-ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.

---

[1] شريف بوقصبة وعلي عبد الله، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013، ص 6.

***المناولة:** تعتبر المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى المناولة بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

[2] شعيب آتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو-جزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم الاقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 71.

[3] عمران عبد الحكيم، **إستراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، فرع الإستراتجية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2007/2006، ص 33.

3-نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات المنتمية إلى ميدان البحث والتطوير.

ثانيا: مراكز التسهيل

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مساعدة حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم ودعمهم ومرافقتهم.

ثالثا: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هو جهاز إستشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتها المهنية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى، يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.

رابعا: صندوق ضمان القروض

أنشئ كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وا لإستقلال المالي، يهدف لضمان القروض الضرورية للإستثمارات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن مهامه:[1]

-التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز إستثمارات في المجالات التالية:

- إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة.

-إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.

-متابعة المخاطر الناجمة عن منح الضمان.

الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بتسهيل الإستثمارات

أولا: بورصات المناولة والشراكة

تم إنشاؤها عام 1991 وتتكون من مؤسسات عمومية تعمل على تشجيع وترقية المناولة والشراكة المحلية والدولية، إضافة إلى إبرام عقود شراكة عديدة مع دول مختلفة وتوجد حاليا أربعة بورصات جهوية للمقاولة من الباطن والشراكة في الجزائر، وهران، قسنطينة، وغرداية.[2]

ثانيا: الوكالة الوطنية لترقية ودعم الإستثمار (APSI)

تقوم هذه الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار بالمهام التالية:

1-القيام بدراسة الإستثمارات المقدمة وتقييمها والمصادقة عليها أو رفضها.

2-تقديم التسهيلات الجمركية المتعلقة بالتجهيزات والمواد الأولية التي ترغب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شرائها.

3-تتحمل الوكالة جزء أو كل التكاليف الإستثمارية تبعا لطبيعة الاستثمار وموقعه وأهميته.[3]

ثالثا: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار(ANDI)

أنشأت هذه الوكالة في سنة 2001 لتحل محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI)، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وتهدف إلى تسهيل ا لإستثمار وتبسيط إجراءات إقامة وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقليص آجال منح التراخيص إلى 30 يوما بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها.[4]

---

[1] وسيلة بلهادي، **دراسة وتحليل آليات ومتطلبات تكيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المتغيرات البيئية-دراسة حالة مؤسسة مامي للمشروبات الغازية بولاية سطيف**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2011/2010، ص ص41-42.

[2] مشعلي بلال، **مرجع سابق**، ص 55.

[3] عبود زرقين، **العناقيد الصناعية كإستراتجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 41، 2014، ص 171.

[4] آيت بارة شفيعة، **دور القيادة في إتخاذ القرارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس -سطيف، 2010/2009، ص 181.

رابعا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب العاطل عن العمل في إنشاء مشروعات مصغرة، تكون موجهة إلى مجالات إستثمارية تزيد عن القدرات الإنتاجية وتخلق فرص عمل جديدة، إما عن إنطلاق التشغيل الفعلي لهذه الوكالة فقد تم خلال السداسي الثاني سنة 1997. تمحورت الوظائف الأساسية التي كلفت بها هذه الوكالة فيما يلي:[1]

1-تسيير الأموال الممنوحة من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

2-دعم وملازمة أصحاب المشروعات المصغرة خلال مرحلة إنجاز المشروع.

3-تقديم إعانات الصندوق الوطني لتشغيل الشباب.

خامسا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في جويلية 1994، وكلت له مهمة دعم العمال الذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة الهيكلة الاقتصادية في تلك الفترة والذين تتراوح أعمارهم بين 35-50 سنة، كما وكلت له تدعيم الشباب الباطل لخلق نشاط خاص.[2]

سادسا: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM)

أنشئت هذه الوكالة في جانفي 2004 وقد أوكلت لها المهام التالية:

1-تسيير آليات منح القرض المصغر.

2-تقديم خدمات إستشارية ومتابعة نشاط المستفيدين من القروض المصغرة.

3-توضيح مختلف الإلتزامات الأخرى التي تتمتع بها المستفيدون من القروض المصغرة.

وتعمل الوكالة الوطنية للقرض المصغر على منح قروض مصغرة وفق صيغ تمويلية مختلفة، فقد تمنح قروض لمشاريع صغيرة أو تساهم مع البنوك في تمويل لمشاريع تتطلب تمويلا أكبر.[3]

سابعا: لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI)

أشاءت في 5 ماي 1994 وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.[4]

المطلب الثالث: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اتبعت الجزائر برنامج وطني من طرف وزارة الصناعة والمناجم يهدف إلى إنشاء نظام مؤسساتي متكامل يتيح إستمرارية المؤسسة من خلال تحسين مستواها الإداري وبالتالي التنافسي للنهوض بالقطاع على مستوى المحلي، الوطني والدولي.

الفرع الأول: تعريف وأبعاد برنامج التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اولا: تعريف برنامج التأهيل: يمكن تعريف برنامج التأهيل بأنه "عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحين موقع المؤسسة في إطار الإقتصاد التنافسي أي أن تصبح لها هدف إقتصادي ومالي على المستوى الدولي." وفي إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الإقتصادية الدولية، وبرامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية، الإستثمارية والتسويقية.

---

[1] عقبة نصيرة، **مرجع سابق**، ص 168.

[2] شريف بوقصبة وعلي عبد الله، **مرجع سابق**، ص 6.

[3] عقبة نصيرة، **مرجع سابق**، ص 169.

[4] مشعلي بلال، **مرجع سابق**، ص 55.

ومن ثم فبرنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها هذه المشروعات، كما يمكن القول أن برنامج التأهيل له جانبين، جانب خارجي يمثل الإمتيازات التي تمنحها الدولة لهذا القطاع وجانب داخلي يتضمن الإصلاحات الداخلية التي تمس المؤسسة ذاتها[1]، ويمكن التعبير عن برنامج التأهيل في الشكل التالي:

الشكل رقم(02): مسار برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

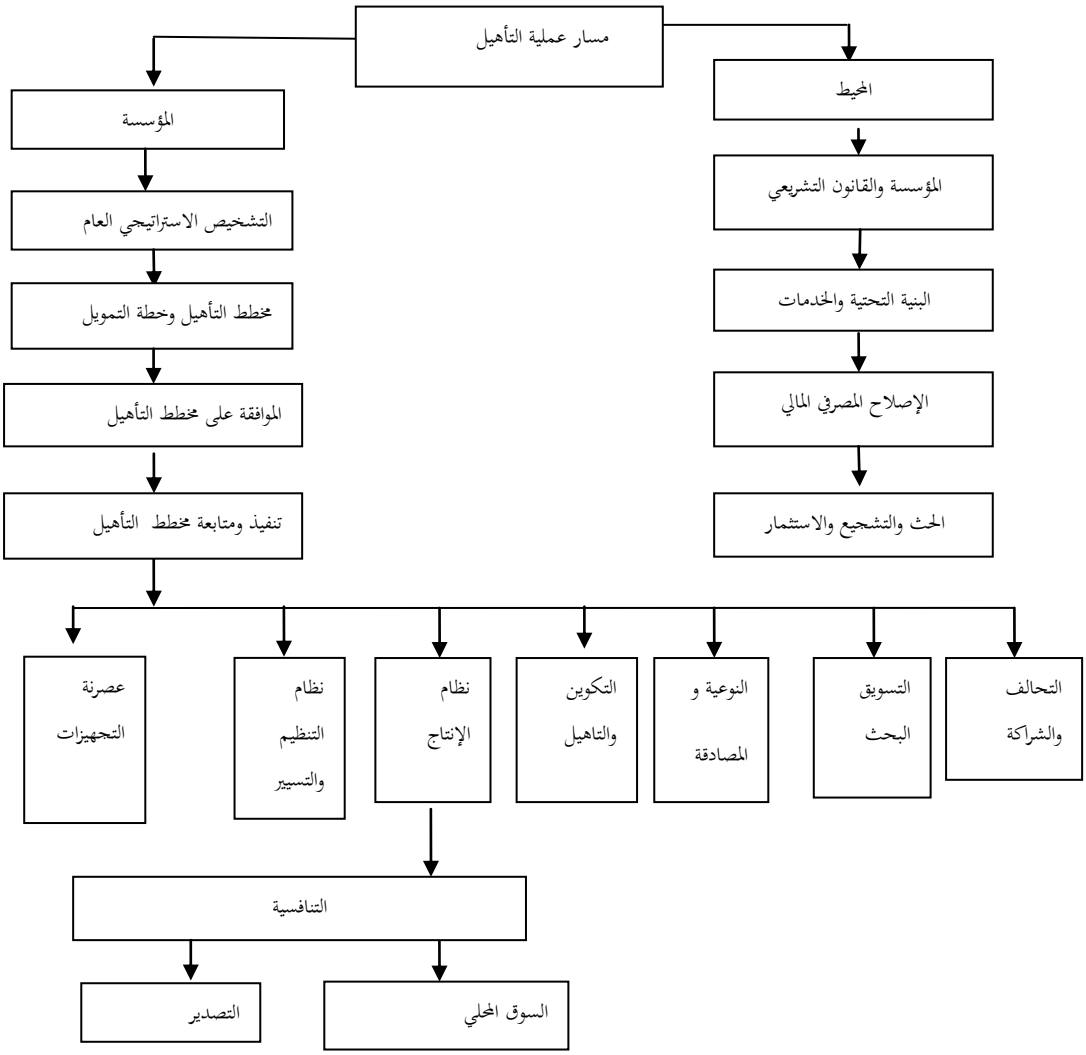

المصدر: معطى الله خير الدين وكوحلة يمينة، **إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006،ص762.

[1] معطى الله خير الدين وكوحلة يمينة، **إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006،ص762.

ثانيا: الأبعاد المختلفة لبرامج التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن برامج التأهيل الموضوعة للدول النامية بصفة عامة وللجزائر بصفة خاصة؛ يمكن تعريفها على أنها مجمل الإجراءات التي يمكن أن تسهم في النمو الاقتصادي، وفي خلق مناصب الشغل، وتدعيم تنافسية المؤسسات. ولهذا فإننا غالبا ما نجد برامج التأهيل تمس عدة جوانب متكاملة: جانب محيط الأعمال، جانب المبنى التحتية، الجانب المالي، جانب الموارد البشرية، وجانب المؤسسات. [1] ولهذه البرامج أبعادا ثلاثة هي:

الشكل رقم (03): أبعاد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

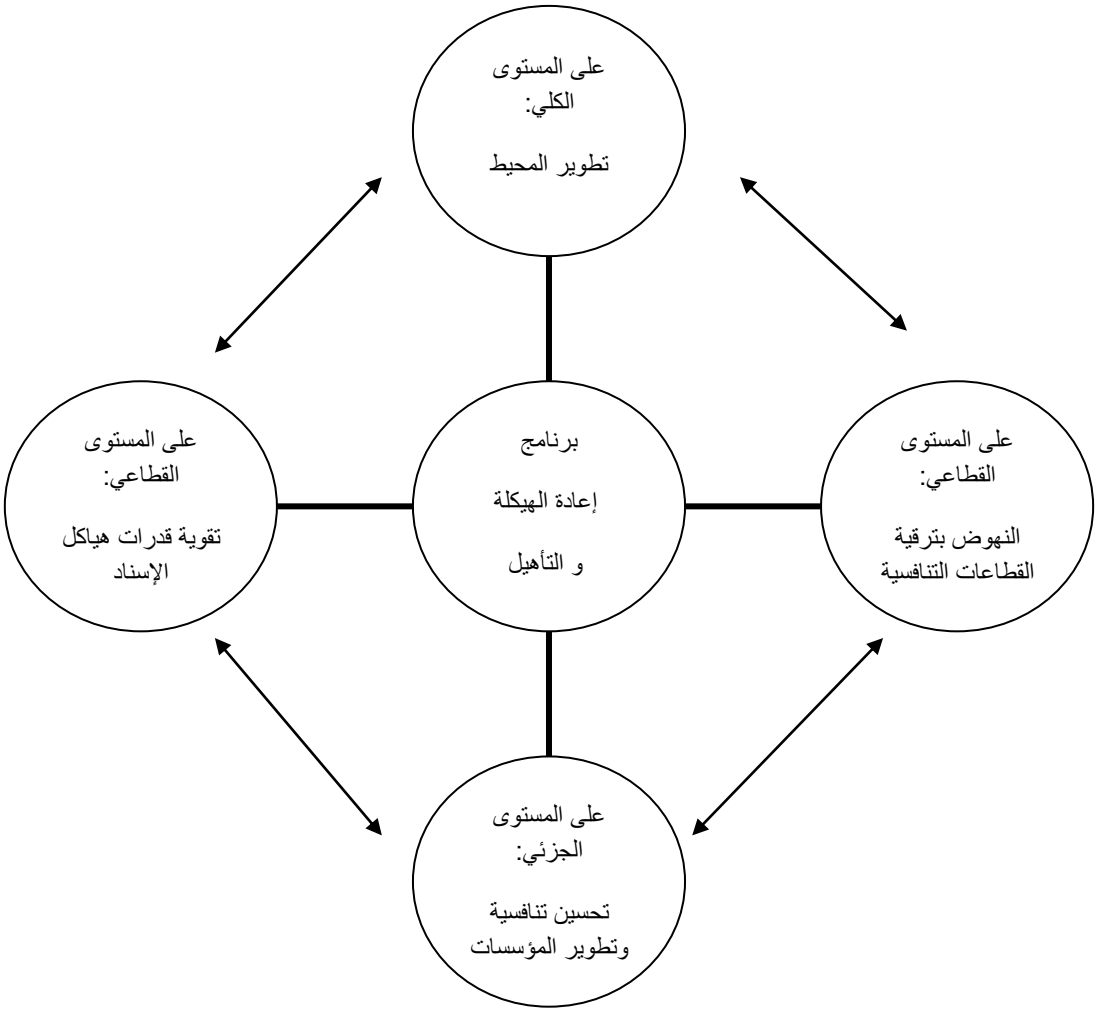

المصدر: عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان، **تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21و22 نوفمبر 2006، ص 5.

[1] عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان، **تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21و22 نوفمبر 2006، ص 6.

نلاحظ من خلال الشكل ما يلي:

1-**على المستوى الكلي: تطوير المحيط الصناعي:** يمكن تلخيص توجهات السياسة العامة لوزارة الصناعة في إطار برامج تأهيل المؤسسات الصناعية والتي تهدف إلى البحث عن مصادر القدرة التنافسية على المستوى الكلي من خلال النقاط التالية:

إعداد سياسات صناعية تكون أساسا لبرامج الدعم مع الأخذ بالحسبان الفرص المتاحة من القدرات الوطنية والدولية.

وضع قيد التنفيذ برنامجا لتأهيل المؤسسات ومحيطها.

وضع قيد التنفيذ برنامجا تحسيسيا وإتصاليا من أجل جعل تسهيل عملية تأهيل المؤسسات الصناعية وجعلها مفهومة بالنسبة للمتعاملين الاقتصادية مع الإشارة بوضوح إلى المتمثلين والوسائل المتوفرة للمؤسسات.

2-على مستوى القطاعي: تدعيم وتقوية قدرات هياكل الدعم ودفع الصناعات المنافسة

إن نجاح برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية إن نجاح برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية مرهونا بمدى قوة وقدرة هياكل الأطراف المشاركة والمساهمة في تقديم الدعم عند التنفيذ من أجل ضمان ترقية وتطوير صناعة تنافسية قوية، من هذا المنطلق جد بأن برنامج تأهيل المؤسسات يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة، من حيث مهامها وإمكاناتها وتأكيد مدى كفاءتها في دعم عملية التأهيل للمؤسسات وترقيتها، وبهذا نستنتج بأن الهدف الأساسي على المستوى القطاعي يكمن في تدعيم إمكانات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يسمح بتحسين المنافسة بين المؤسسات، ويتعلق الأمر ب:

-جمعيات أرباب العمل والجمعيات المهنية في القطاع الصناعي

-هيئات شبه عمومية (تقنيين، مكاتب إستشارية والدراسات في الجودة، مدارس ومعاهد التكوين في الإدارة).

-معاهد ومراكز المصادر التكنولوجية والتجارية.

-منظمات ومراكز التكوين المتخصصة،وهي مكلفة بإعداد إطارات وتكوينهم في الميدان الصناعي وذلك لجعلهم مكونين وفقا لمتطلبات اقتصاد السوق.

3-على المستوى الجزئي: تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية: يعبر برنامج التأهيل عن" مجموعة الإجراءات التي تخص تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية، لهذا فإن أهداف برنامج التأهيل على هذا المستوى تتجسد في ذلك المسار الذي يعمل على إجراء تحسين دائم يسمح للمؤسسة بتشخيص و تحليل أهم النقائص أو الصعوبات التي تعبر عن نقاط قوة وضعف المؤسسة، وهذا ما يوضح بأن هذا البرنامج لا يعتبر إجراءا قانونيا تفرضه الدولة على المؤسسات، وإنما هو عبارة عن إجراء طوعي يهدف إلى مساعدة المؤسسة التي تكون لها إرادة الانخراط في هذا البرنامج ، والدولة هنا تلعب دور المدعم لمساعدة تلك المؤسسة التي تستجيب لشروط الاستفادة من برنامج التأهيل".[1]

ثالثا: أهداف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن من أهم الأسباب المباشرة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يمكن أن نذكر:[2]

1- توقيع إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية بين الجزائر والإتحاد الأوربي في 22 أفريل 2002 ودخولها حيز التنفيذ في سبتمبر2005، وما يترتب عنها من نزع وتخفيض للتعريفات الجمركية خلال 12سنة، وإنشاء منطقة التبادل الحر، وأن المرحلة الأولى من الإتفاقية ستشهد إعفاء ضريبي لكل السلع نصف المصنعة وللمواد الأولية حتى يتم الوصول لمرحلة الإعفاء الضريبي الكامل لجميع السلع التي تدخل للجزائر أو تخرج منه.

---

[1] إبتسام بوشويط، **آلية برامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية-دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة منتوري-قسنطينة، 2009-2010، ص ص35-37.

[2] عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان، **مصادر وآليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الإقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد5، 2008، ص 76.

2- الإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.

3-التطور السريع في التكنولوجيات والتقنيات.

4-ولتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، وبالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها، أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 01 مليار دينار سنويا، تشرف عليه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويهدف هذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا إلى:

آ–جعل هذه المؤسسات قادرة على التحكم في التقدم التقني وفي الأسواق.

ب–جعل هذه المؤسسات قادرة على المنافسة على مستوى السعر والجودة.

ج–إنشاء قيم مضافة جديدة.

د–خلق مناصب شغل جديدة ودائمة.

هـ–تطوير الصادرات خارج المحروقات.

و–التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ز–التقليل من حدة الإقتصاد غير الرسمي.

ح–وضع وسائل تسيير جواريه في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ط–توفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في خدمة الدولة والإقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: برنامج ميدا1 (MEDA)

الذي تتولاه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف ويهدف إلى تدعيم تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة، وهو برنامج ممول ما بين الاتحاد الأوروبي ووزارة المؤسسات الصغيرة والموسطة الجزائرية على فترة 5 سنوات، وقد خصص له مبلغ مالي يقدر بـ62.9 مليون أورو.[1]

الجدول رقم(06): يوضح الجهات الممولة لبرنامج ميدا 1

الجهة الممولة	المبلغ	النسبة
ميزانية الإتحاد الأوربي	57.000.000 أورو	% 90,62
ميزانية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	3.400.000 أورو	% 5.41
المساهمة المتوقعة للمؤسسات المستفيدة	2.500.000 أورو	% 3.97
الميزانية الإجمالية المتوقعة للبرنامج	62.900.000 أورو	% 100

المصدر: كمال حوشين ووردية بوقابة ، **دراسة تقييمية لمسار برنامج تأهيل المؤسسات في الجزائر (2000–2014)**، **الملتقى العلمي الإقتصادي الدولي الرابع حول: التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الاقتصاديات العربية–حالة الجزائر**، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس، يومي 23 و24 نوفمبر 2015.

وتتمثل أهدافه فيما يلي:[2]

1–الهدف الإجمالي: تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الإقتصادي والإجتماعي.

2–الأهداف الخاصة:

آ- تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات إقتصاد السوق.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص9.

[2] يوسف قريشي وسليمة غدير أحمد، **الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، الملتقى تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر"برنامج EDPME"**، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 17و 18 أفريل 2007، ص 16.

ب- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الإقتصاديين في القطاع العام والخاص.

ج- المساهمة في الإشباع الجيد للإحتياجات المالية لPME.

د- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاعPME.

قد حدد هذا البرنامج مجالات التعاون والمتمثلة في التطور الاستراتيجي والتسويق، الإنتاج، والصيانة، الجودة، الإدارة، التنظيم، المحاسبة والمالية ومراقبة التسيير والتموين والتصدير.[1]

ثانيا-نتائج برنامج ميدأ 1 MEDA: تمثلت النتائج المحققة من خلال بداية برنامج إلى غاية 31 ديسمبر 2007 تاريخ نهاية الفترة المخصصة للبرنامج، 730 مؤسسة تقدمت للإنضمام للبرنامج وقد تم تأهيل 445 مؤسسة خاصة أما الباقي فقد تخلت عن البرنامج، كما إستفادت 41 مؤسسة من الحصول على التغطية المالية من الصندوق الوطني لضمان القرض. والجدول الأتي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من هذا البرنامج حسب قطاعات النشاط.[2]

الجدول رقم (07): يوضح توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج ميدا 1 حسب قطاع النشاط

النشاطات	النسبة %
صناعة المواد الغذائية	28
الصناعة الكيميائية	19
صناعة مواد البناء (الرخام والزجاج)	11
الصناعة الميكانيكية والمعدنية	11
الصناعة الكهربائية والإلكترونية	8
صناعة الملابس والأقمشة	6
الإعداد التعبئة والتغليف	6
صناعة أخرى	4
صناعة الخشب والأثاث	3
خدمات	3
صناعة الجلود والأحذية	1
المجموع	100

المصدر: كمال حوشين ووردية بوقابة، **مرجع سابق**، ص 511.

من خلال الجدل نلاحظ أن معظم نشاطات التأهيل كانت حول صناعة المواد الغذائية حيث قدرت (28 %) ثم تأتي بعدها الصناعة الكميائية، كما نلاحظ تدهور كبير من ناحية الخدمات تقدر (3 %) بعدها تأتي صناعة الجلود والأحذية.

ومن أشكال التعاون هناك: التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، التعاون مع البنك العالمي، التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والتعاون الثنائي خاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : الجزائر وفرنسا، الجزائر وايطاليا، الجزائر وتركيا، الجزائر وكندا.[3]

-**التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية**: تم الإتفاق على فتح خط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة وإحداث مشاتل (محاضن)

[1] بونو نور الهدى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " مراحل تطورها ودورها في التنمية"** ، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية، العدد الثاني، بدون ذكر البلد، 2016، ص6.

[2] كمال حوشين ووردية بوقابة، **دراسة تقييمية لمسار برنامج تأهيل المؤسسات في الجزائر (200-2014)، الملتقى الدولي الرابع حول التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الإقتصاديات العربية-حالة الجزائر**، العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس، 23 و24 نوفمبر 2015، ص 510.

[3] بونو نور الهدى، **مرجع سابق**، ص6.

نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير التعاون مع الدول الأعضاء ذات التجارب الناجحة كماليزيا، أندونيسيا وتركيا.

– التعاون مع البنك العالمي: وبالخصوص مع الشركة المالية الدولية(SEI)، تم إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات (NAED) لوضع حيز التنفيذ" لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" قصد متابعة التغيرات التي تطرأ وضعيتها، وسيتدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.

– التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: تم الاتفاق على مساعدة فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية، والتي جسدت إحداث وحدة لتسيير البرنامج وإختيار مكتب دراسات لتشخيص هذا الفرع.

-**التعاون الثنائي:** وفي مجال التعاون الثنائي، وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة، انتقل برنامج التعاون الجزائري إلى مرحلته الثالثة، حيث أنه وبعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء في هذا الميدان(PME) الألماني بالإضافة إلى مهام التكوين والاستشارة المتوفرة للمؤسسات والجمعيات المعنية، قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن.[1]

ثانيا: برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ED/PME

لم يدخل حيز التنفيذ إلا في أكتوبر 2000 وهو يهدف لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، من خلال تطوير قدراتها للتكيف مع إقتصاد السوق وذلك عن طريق المساهمة في الإشباع الجيد لاحتياجاتها المالية. وينتظر من هذا البرنامج تحسين التنافسية والمساهمة في تقديم خدمات فعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف منظمات الدعم العامة والخاصة، مع توفير اتمويل الموافق لإحتياجاتها بتوفير شبكة للمعلومات والخدمات العامة والخاصة في مجال التسيير وتوزيع المعلومات الإقتصادية والمالية والتقنية المخصصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

ثالثا: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والإتصال (PME2)

عند نهاية برنامج ميدا تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي، والذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال، إلى جانب إرساء نظام للجودة وقياسه على مستوى تلك المؤسسات، وعليه فإن برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والإتصال هو برنامج تأهيلي يساعد المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على تعزيز قدرتها على تحسين أدائها وتوسيع حصتها في السوق، ويلعب فيه الإتحاد الأوروبي دورا مركزيا باعتباره مموله الأساسي.

-وقدر المبلغ المخصص له ب 44 مليون يورو، حيث تساهم المفوضية الأوروبية ب 40 مليون يورو، أما 04 ملايين يورو فتمثل حصة مساهمة الجزائر، وتم تحديد مدة البرنامج ب 34 شهرا بداية من انطلاقه والذي كان في ماي 2009-2012.[3]

1– محاور البرنامج: تتمثل في

-الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الخبراء تحت تصرف المؤسسات لتعميق عملية التأهيل وتسهيل عملية الحصول على التمويل الضروري ووضع أنظمة تسيير حديثة.

-دعم الهيئات والجهات المساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الدعم الفني للوزارات والهيئات.

---

[1] حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع الإشارة لولاية الوادي، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص 8.

[2] تلخوخ سعيد، **دور تكنولوجيا المعلومات في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الإقتصاديات العربية–حالة الجزائر**، العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة–بومرداس، 23 و24 نوفمبر 2015، ص 159.

[3] سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج" PME"**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة البليدة–الجزائر، 2011، ص147.

2-نتائج برنامج ميدا MEDA 2: أهم إنجازات البرنامج ما يلي:

آ-الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أهم العمليات المنجزة في هذا الإطار ما يلي:

- تحديد معاير إختيار المؤسسات المعنية بالبرنامج.
- تحديد أكثر من 200 مؤسسة، تم إختيار منها 100 مؤسسة لتنفيذ البرنامج.
- إطلاق مناقصة ب 10.5 مليون أورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب-الدعم المؤسساتي وهيئات الدعم: من خلال إطلاق عمليات الخبرة وتحسين المؤسسة الجزائرية في المجالات:[1]

- برنامج إنشاء المراكز التقنية الصناعية.
- إستراتجية تطوير المناولة.
- برنامج إستراتيجية الإلكترونية.
- آليات التمويل وصناديق الضمان.
- دعم هيئات المهنية.

[1] كمال حوشين ووردية بوقابة، مرجع سابق، 513.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري في الإقتصاديات الحالية سواء كانت المتقدمة منها أو النامية يعود ذلك لأهميتها الكبيرة والدور الحيوي الذي تؤديه ومردوها الإيجابي على كل من الجانب الإجتماعي والإقتصادي. حيث أدركت العديد من الدول أن السبيل الوحيد للتنمية الإقتصادية هو إقامة مشاريع إستثمارية وإستغلال ثروتها على أحسن وجه وعلى هذا الأساس يجب توفير معطيات إحصائية دقيقة ومعرفة وافية للحاجيات والتغيرات المستقبلية، والموارد المالية اللازمة لتمويل هذه الأخيرة وتجسيدها على أرض الواقع، علما أن مصادر التمويل تختلف من مصادر داخلية التي تعبر عن إستقلالية المؤسسة وقدرتها على التمويل الذاتي، وموارد مالية خارجية التي تلجأ إليها المؤسسة العاجزة عن تمويل مشاريعها الإستثمارية بنفسها ولا يكون هذا الأخير (التمويل) تمويلا فعالا إلا بإختيار المصدر الأمثل (الأقل تكلفة، والأكثر ربحا وفي الوقت المناسب والذي يتماشي والتطور التكنولوجي)، ناهيك عن الاهتمام بالجانب البيئي وهذا الجانب لم تعد تغفل عنه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن إنشاءها وقيامها بالمشاريع.

تمهيد:

تقع التنمية المستدامة عند نقطة إلتقاء البيئة والإقتصاد والمجتمع، لذلك يجب على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعيا وإهتماما بالبيئة، وبالمشاكل المتعلقة بها، ليمتلكوا المعرفة والمهارة والسبل والحوافز والالتزام بالعمل كأفراد أو مجموعات من أجل إيجاد الحلول الآنية في الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها في خدمة التنمية المستدامة، وكذا الإستهلاك غير المستدام نتيجة لتغير أنماط الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة وإيجاد فرص عمل وعلى أن تراع ي كل هذا حق الأجيال القادمة في المشاركة في الموارد الطبيعية خاصة المياه والطاقة والأراضي. فبالرغم من إنتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية فيه بقي ت الحاجة الماسة فيه إلى تحديد المؤشرات تمكن من قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة ، وتساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة والحديث عن البيئة سواء على المستوى العربي أو على مستوى باقي الدول والإجراءات العملية التي تقوم بها للحد من نسب التلوث أو التدهور البيئي والوقوف على أهم الأبحاث والدراسات.

وسيتم تناول ما سبق من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة وصعوبات التي تواجهها

المبحث الثالث: علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية المستدامة

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة رغم أن جذوره تمتد في الماضي البعيد إلى أنه مازال غامضا ومازال يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين ولذلك سوف نحاول إعطاء مفهوم شامل لهذا المصطلح بعد التطرق إلى مراحل تطورها التاريخي.

المطلب الأول: التطور التاريخي التنمية المستدامة والأطراف المتداخلة فيها

قد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة إنعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مفهوم التنمية المستدامة وأهم هذه المحطات والأحداث حسب تسلسلها الزمني ما يلي:

الفرع الأول: مراحل التطور التاريخي للتنمية المستدامة

-**1950**: ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى هذه السنة، حيث نشر الإتحاد العالمي للحفاظ على ال طبيعة l'Union internationale pour la conservation de la nature، أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد أعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الإقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.

-**1968**: إنشاء نادي روما الذي جمع عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول، دعى هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي الجديد النمو في الدول المتقدمة.[1]

-1972: نادي روما ينشر تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك بإستغلال الموارد الإقتصادية، وينشر توقعاته لسنة 2010، ولعل من أهم نتائجه عن مسار النمو الإقتصادي في العالم، أنه سوف يحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرون بسبب التلوث وتعرية التربة.

-**1972**: إنعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم في السويد، حيث عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية[2]، وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية إذا تريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة مابين الدول الغنية والفقيرة.[3]

-**1975**: صدر منشور طارئ للأمم المتحدة تحت إسم (Hammarskjold) على إسم أمينها العام أنذاك السويدي (Dag Hammarskjold) بين إحتمال وجود أخطار على الكرة الأرضية تخص تجاوز بعض الحدود، بحيث أصبحت طبقات الغلاف الجوي ذات حمولة زائدة من التلوث. مما سيتسبب في إختلال التوازنات الطبيعة، هذه "القدرة على الإحتمال" أصبحت فيما بعد واحدة من أهم مميزات التنمية المستدامة".[4]

---

[1] فروحات حدة، **إستراتجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر** ، جامعة ورقلة، عدد 07، 2010/2009، ص ص125-126.

[2] N.NEDJADI ET K.KHEBBACHE،la question du developpement durable dans le secteur agricole en algerie-proposition dun debat،recueil de communications du colloque internatinai du 07 au 08 avril 2008،tome02،p26.

[3] عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة** ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 07-08 أفريل 2008، ص 3.

[4] بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية –دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة، سطيف، 2011/2010، ص 74.

-1980: تم نشر وثيقة تدور حول " الإستراتيجية العالمية للمحافظة " التي ركزت على المحافظة على الطبيعة وتأسس آنذاك مفهوم التنمية المستدامة انطلاقا من الإقرار بوجود علاقة وطيدة توحد الاقتصاد والبيئة.[1]

-**1982**: أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، مع الأخذ بعين الإعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.[2]

-**1983**: أنشئت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، لكي تقترح إستراتيجيات بيئة طويلة الأجل وأن تنظر في الطرق والوسائل التي يستطيع المجتمع الدولي أن يعالج بها مشاغل المتعلقة بالبيئة والتنمية بشكل أكثر فعالية

-**1987**: وقدمت اللجنة بعد ثلاث سنوات من العمل مقترحات شاملة للنهوض بالتنمية المستدامة من خلال "مستقبلنا المشترك"، وركزت على أنه حتى تكون السياسات قابلة للاستدامة يتطلب النظر في الأبعاد الأيكولوجية للسياسة في نفس الوقت مع الأبعاد الاقتصادية.[3]

-**1992**: حدد البنك الدولي سبعة سياسات أساسية يمكن من خلالها للحكومات أن تقوم بتنفيذ التنمية المستدامة:[4]

- تضمين العمليات البيئية في عمليات صنع القرار.
- تخفيض نسبة زيادة السكان باعتبارها أولوية.
- التمسك بشعار "فكر كونيا وأعمل محليا"، والقضايا المحلية يجب مواجهتها أولا.
- تخفيض التكاليف الإدارية لحماية البيئة من خلال وضع أهداف واقعية وتطبيقها.
- الحاجة إلى تحرك مخطط ومتوازن داخل المجالات الإقتصادية والإجتماعية والبيولوجية، وذلك من خلال خطط قصيرة الأجل، وطويلة الأجل كذلك.
- تحتاج الحكومات دائما إلى أن تقوم بأبحاث حول التنمية، والتأكد من أن هذه الأبحاث تصل إلى الإداريين والجماهير معا.
- يجب التمسك بالشعار القديم " الوقاية أحسن من العلاج ".

---

[1] ديب كمال، **أثر المستجدات البيئية في تحويل التنمية من مفهومها التقليدي إلى الإستدامة، التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر** ، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بشير الإبراهيمي-برج بوعريريج، 08/07 مارس 2016، ص 13.

[2] راشي طارق، **الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة-somiphos**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، إدارة أعمال الإستراتجية للتنمية، جامعة سطيف، 2011، ص 6.

[3] عبه فريد ومناصرية إسماعيل، **آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية ، الملتقى الوطني الأول آليات حماية البيئة في الجزائر في ظل التنمية المستدامة**، جامعة 08 ماي 1945 قالة، ص ص 4-5.

[4] أنطوان زحلان وطاهر كعنان وأخرون، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الإقتصادية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر والتوزيع، بيروت، 2013، ص 410.

-**1992**: قمة الأرض في ريو دي جانيرو، حيث أصبح واضحا أن إهتمام العالم يجب أن يكون موجها ليس لتأثير الاقتصاد على البيئة، وإنما على تأثير الضغط البيئي (تآكل التربة – أنظمة المياه – الغلاف الجوي) على المفاهيم الاقتصادية.[1]
وقد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية الجديد هو التنمية البشرية المستدامة.[2]

-**1994**: المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (بربادوس*)، يعتمد برنامج عمل بربادوس، الذي نصّ على إجراءات وتدابير محدّدة لأغراض التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.[3]

-**1997**: تم إقرار بروتوكول كيوتو(اليابان)، الذي يهدف إلى الحد من إنبعاثات الغازات الدفيئة* وعلى رأسها غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث تقوم الدول الصناعية بمقتضى الإتفاقية بتخفيض نسبة الإنبعاثات بواقع 5.2% عام 2012 مقارنة بما كانت عليه في العام الذي وقع فيه البرتوكول، بالإضافة إلى التحكم في كفاءة إستخدام الطاقة في القطاعات الإقتصادية المختلفة، من خلال تبني آلية الطاقة النظيفة التي صممت لتسمح للدول الصناعية التي وقعت على الإتفاقية بتحقيق نسبتها من تخفيض إنبعاث ثاني أكسيد الكربون بواسطة رعايتها لمشروعات تنموية في الدول النامية، ثم تحسب لها هذه الرعاية وكأنما خفضت إنبعاث الغازات الضارة في المشروعات التي تقيمها على أرضها، لكن الولايات المتحدة الأمريكية إختارت عدم التوقيع على هذه الإتفاقية مع أنها تتحمل أكثر من غيرها مسؤولية الإحتباس الحراري العالمي، وتتلخص الأعذار التي قدمتها في كون إتفاقية كيوتو لا تساوي بين مسؤوليات الدول متناسية أنها الدولة الصناعية الاولى في العالم.[4]

-لقد عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية حول تطبيق "الأجندة 21"، فأبرزت الدول الأعضاء اختلافها حول كيفيات تمويل التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، إلا أنها أكدت على أن وضع حيز التنفيذ "الأجندة21" يشكل أولوية أكثر من أي وقت مضى.[5]
-**2002**: إنعقاد قمة جوهانسبورغ من 26 أوت إلى 04 سبتمبر حيث صادق الأعضاء المشاركين رؤساء الدول وممثلين حكومات والمنظمات غير الحكومية على المعاهدة التي تتضمن حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.
-2005: أصبح بروتوكول كيوطو ساري المفعول الذي ينص على تقليص إنبعاث الغازات.[6]

***غازات الدفيئة هي**: ثاني أكسيد الكربون (CO_2) ، الميثان (CH_4)، أكسيد النيتروز (N_2O)، المركبات الكربونية الفلورية الهيدروجينية (HFC_S)، المركبات الكربونية الفلورية المشبعة (PFC_S) وسادس فلوريد الكبريت (SF6)

***بربادوس**: كانت الجزيرة بداية مستعمرة إسبانية وبرتغالية تعرف باسم لوس باربادوس أو أوس باربادوس، لكنها أصبحت مستعمرة إنجليزية عام 1625 وبريطانية في وقت لاحق يقدر تعداد سكانها بنحو 284,589 نسمة، منهم حوالي 80,000 في عام 1966، أصبحت بربادوس دولة مستقلة ضمن عالم الكومنولث، https://ar.wikipedia.org، على 21:16، في 2017-05-03.

[1] أسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ملتقى الدولي ثاني السياسات والتجارب التنموية بمجال العربي والمتوسطي التحديات التوجهات الأفاق**، العلوم الإقتصادية، جامعة البويرة الجزائر، 26-27 أفريل 2012، ص 4.

[2] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص 129.

[3] أسيا قاسيمي، **مرجع سابق**، ص 4.

[4] راشي طارق، **مرجع سابق**، ص 7.

[5] زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر –دراسة تقييمية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص التخطيط، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، ص 120.

[6] بلعادي عمار ورمضان لطفي، **أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية، ملتقى وطني حوكمة الإدارة البيئية كأحد مبادئ بلوغ التنمية المستدامة**، جامعة ماي1945، قالمة، 2010.

-يقوم برنامج العمل المعتمد السنوات الذي أقرته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادي عشر(11) المنعقدة في 2003، وبرنامج العمل الراهن ممتد من عام 2004 حتى عام 2017 على أساس دورات زمنية لإجراء الإستعراضات ورسم السياسات مدة كل منها سنتان، والبرنامج منظم حول مجموعات من القضايا:[1]

- **2005-2004**: المياه، المرافق الصحية، المستوطنات البشرية.
- **2007-2006**: الطاقة من أجل التنمية المستدامة، التنمية الصناعية، تلوث الهواء، الغلاف الجوي، تغير المناخ.
- **2009-2008**: الزراعة، التنمية الريفية، الأراضي، الجفاف التصحر، إفريقيا.
- **2011-2010**: النقل، المواد الكيميائية، إدارة النفايات، التعدين، إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج.
- **2013-2012**: الغابات، التنوع البيولوجي، التكنولوجيا الحيوية، السياحة، الجبال.
- **2015-2014**: البحار والمحيطات، الموارد البحرية، الدول الجزرية الصغيرة النامية، إدارة الكوارث وقابلية التأثر بها.
- **2017-2016**: تقييم شامل لتنفيذ جدول أعمال القرن 21، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

[1] كوفي عنان، التنمية المستدامة، **http://www.un.org**، على ساعة 15:30، في 7-03-2017

الشكل رقم(04): السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة

2016-2017: تقييم شامل لتنفيذ جدول أعمال القرن21، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن21، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ

2014 -2015: البحار والمحيطات، الموارد البحرية، الدول الجزرية الصغيرة النامية، إدارة الكوارث وقابلية التأثر بها.

2012-2013: الغابات، التنوع البيولوجي، التكنولوجيا الحيوية، السياحة، الجبال .

2010-2011: إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج.

2008-2009: الزراعة، التنمية الريفية، الأراضي، الجفاف التصحر، افريقيا.

2006-2007: الطاقة من أجل التنمية المستدامة، التنمية الصناعية، تلوث الهواء، الغلاف الجوي، تغير المناخ.

2004-2005: المياه، المرافق الصحية، المستوطنات البشرية.

2002: المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة بجوهانزبورغ

1997: بروتوكول كيوتو 1997 القمة الثانية للأرض

1994: المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

1992: مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو

1987: اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقرير "مستقبلنا المشترك"

1983: إنشاء الجنة العالمية للبيئة والتنمية (CMED)

1982: تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة

1980: ظهور مصطلح التنمية المستدامة

1972: نادي روما تقرير حدود النمو، ومؤتمر ستوكهولم

1968: إنشاء نادي روما

1950: تقرير الإتحاد العالمي لحماية البيئة (UICN)

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى مهري شفيقة، **الإتصال وعلاقته بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية في المؤسسة الإقتصادية-دراسة حالة شركة إسمنت عين لكبيرة سطيف**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص30.

الفرع الثاني: الأطراف المتداخلة في تحقيق التنمية المستدامة

أولا: المؤتمرات

1-مؤتمر ستوكهولم: هو أول مؤتمر بيئي واسع أعدت له الأمم المتحدة عقد بستوآهولم عاصمة السويد 05 جوان 1972 بحضور 113دولة بما فيها الجزائر، حيث قالت مارغوت فالستروم المفوضة السابقة في قضايا البيئة لدى الأمم المتحدة " إن مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972 كان بمثابة نقطة إنطلاق لسياسة بيئية فعالة، ووضع اللبنات الأساسية لفهم القضايا البيئة على أحسن وجه، ورسم إستراتيجية لنشاط سياسي في هذا المجال"[1]، وأهم ما يميز مؤتمر إستوكهولم هو الإعلان عن الحكامة البيئية الشاملة قصد التنسيق وتقييم وتدبير القضايا البيئية العالمية حيث عبر المؤتمر عن قيمة إجتماعية جديدة جديرة بالإحترام في إطار القانون الدولي البيئي وقد عمل الإعلان على تحديد أولى لمفهوم الإستدامة مع الإهتمام ب" الجيل الأول من المشاكل البيئية " ولا سيما الإهتمام بالبعد القطاعي.[2]

2-الأجندة21: يعتبر جدول القرن 21 برنامج عمل شامل تبنته 182 دولة، والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض خلال القرن 21، والأجندة تضم سلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا، ومئة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها لحماية البيئة وتحقيق التنمية البشرية بشكل متكامل إذن فجدول أعمال القرن 21 تشير إلى التنمية المستدامة في كل نقطة أو مجال من المجالات التي تنظمه.[3]

3-**مؤتمر كيوتو1997**: إن إتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ (1992) تتضمن عدد من المبادئ والتعهدات أكثر منها إلتزامات، لذلك ألحقت بالإتفاقية بروتوكول يتضمن إلتزامات في مؤتمر الذي عقد في كيوتو عام 1997، من أجل أن تحقق الإتفاقية هدفها في الحد من ظاهرة الإحتباس الحراري، حيث عقد المؤتمر في 16 آذار 1997 ودخل حيز التنفيذ في 16 شباط 2005 بعد إكمال الشرطين اللازمين، واللذين يتمثلان في تصديق (55) دولة على البروتوكول من ضمنها دول المتقدمة تمثل نسبة إنبعاثها من الغازات 55% من إجمالي الغازات الكربونية المنبعثة في العالم، وتتمثل القواعد الأساسية في البروتوكول:[4]

-الإلتزامات التي تقع على عاتق الدول الأطراف.

-الآليات المرنة.

-مواقف الدول من البروتوكول.

4-**مؤتمر ريودي جانيرو**: إنعقد في البرازيل في الفترة من 13 إلى 22 حزيران/يونيو 2012 سيعقد مؤتمر ويركز المؤتمر على الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، و الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة يهدف من المؤتمر ضمان تجديد الإلتزام السياسي من أجل التنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز حتى الآن والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة الرئيسية للتنمية المستدامة، والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة.

يؤكد المبدأ الأول من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام 1992 على ما يلي: "يقع البشر في صميم الإهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة"، وبعد مرور عشرين عاما على هذا الإعلان تقر منظمة الصحة

---

[1] **http://sverigesradio.se**، على ساعة 10:14، في 18-04-2017.

[2] شكران حسين، **من مؤتمر ستوكهولم 1992 إلى ريو+20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية**، بحوث إقتصادية عربية، العددان 62-63، المغرب، 2013، ص150.

[3] حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص37.

[4] سهير إبراهيم الهيتي، **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014، ص 543.

العالمية بالفرصة التي يتيحها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لإعادة العالم إلى مسار التنمية المستدامة الذي يؤدي فيه تحسين الحصائل في المجال الصحة وزيادة الإنصاف فيها دورا رئيسا.

-لقد تغير العالم منذ عام 1992 تغيرا جوهريا، إذ أحدث تغير المناخ تباينا كبيرا في جغرافيا كوكب الأرض والبشرية حيث أحرز تقدما واسع النطاق في الميدان التكنولوجي، تراوح بين مصادر الطاقة المتجددة وإستخدام الطاقة بكفاءة وإتخاذ تدابير مبتكرة للتكيف مع المناخ وإستحداث وسائل جديدة بشأن التواصل مع المجتمع.[1]

5-مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ): إنعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في الفترة من 26 أغسطس إلى 4سبتمبر 2002 في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا، وقد تمثل الهدف من مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 199/55 في إجراء مراجعة على مدار عشر سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على مستوى مؤتمر القمة من أجل تعزيز الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة حيث جمع مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بين أكثر من 21 ألف مشارك من 191 من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع العلمي. وقد تفاوض مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وأقر وثيقتين رئيستين: خطة جوهانسبرج للتنفيذ وإعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة.[2]

ثانيا- منظمات المجتمع المدني:

إن كثير من الدول ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر إيجابيا في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها، ولاسيما أن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح وتتراوح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان، والمرأة، والعدالة، والتنمية، والأعمال الخيرية، والإغاثة، وتقديم المساعدة للمرضى والمعوقين، وتطوير أنظمة التعليم، وتقديم العون للمتعطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم ومن ثم خلق فرص عمل لهم وغيرها.

1- دور منظمات المجتمع المدني من الناحية الإجتماعية: تتجلى مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة من خلال الأبعاد الآتية:[3]

آ- حرية التجمع: فالقانون حينما يسمح بإنشاء مثل هذه المنظمات يحول حرية المجتمع إلى واقع حقيقي له معنى مما يتيح حرية التعبير، يمكن من خلالها تحقيق مطالب الجماهير تحت ضغط كبير أو بصوت مسموع باعتبار أن الشخص منفرد لا يمثل صوته أهمية أو قوة في مواجهة سلطة قوية إن هذا قد يخدم الفقراء والمظلومين والمستضعفين حيث تكون منظمات المجتمع المدني بمنزلة أداة من الأدوات التي يمكن بها تقوية أصواتهم.

ب-التعددية والتسامح: إن للأفراد والجماعات في المجتمع إهتمامات مختلفة ومتنوعة ومتباينة رغم الفوارق القائمة بينهم سواء أكانت هذه الفوارق حسب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو غيرها، ولذلك فإن وجود منظمات مجتمع مدني يسمح لهم بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية.

ج- الإستقرار الاجتماعي وسيادة القانون: إن وجود منظمات غير حكومية عديدة ومتنوعة يعد من خصائص المجتمعات المسالمة والمستقرة التي يسود فيها الإحترام الراسخ لسيادة القانون فقيام المؤسسات الدينية متمثلة في إعطاء الوعظ والإرشاد للمواطنين يساعد على التهذيب.

---

[1] منظمة الصحة العالمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو 20 +)، 19 جانفي 2012، apps.who.int/gb .

[2] نشرة مفاوضات من أجل الأرض، **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو 20+)**، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، العدد الثامن، الأربعاء 19 أكتوبر 2011، ص 4.

[3] عبد السلام فرج علي فرحات، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية**، العدد 29، الأردن، 2015، ص 15.

-إن تقديم الدعم المالي والتبرعات المادية لمنظمات المجتمع المدني من قبل الأغنياء يعني زيادة التواصل بين مختلف طبقات المجتمع وتلبية لاحتياجات الفقراء، وهذا بدوره يعمل على توحيد صفوف المجتمع وينشر التلاحم والتآزر بين أفراد المجتمع.[1]

2-دور منظمات المجتمع المدني من الناحية الإقتصادية: تتجلى مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية من خلال الأبعاد الآتية:

آ-تسهم هذه المنظمات في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل.

ب- الكفاءة: إن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت بها الحكومة، ولاسيما في الدول النامية التي تعاني حكوماتها عادة من البيروقراطية وإرتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع، إذ أن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على دعم وتمويل، ومن ثم فإنها تحاول إثبات قدرتها على تقديم خدمة ممتازة بتكلفة أقل.

- تعد كثير من أعمال الخير كالزكاة مثلا بمنزلة حافز مباشر يدفع الأغنياء لإستثمار أموالهم وعدم تركها دون عوائد . إن استثمار هذه الأموال يعني تشغيلها وعدم تعطيلها، ومن ثم محاولة زيادتها بنسب تفوق نسبة الزكاة البالغة 2.5%حتى لا تتآكل من ناحية، ولكي يسعى الفرد إلى تعظيم عوائد أمواله من ناحية أخرى.

-إن إعادة توزيع الدخل من الأغنياء للفقراء يزيد من الرفاهية الاجتماعية ككل، وإن المصروفات السنوية لهذه المنظمات لها أثر مباشر في الإقتصاد ينتج من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المصانع.[2]

ثانيا: الهيئات المحلية:

1-دور الولاية في حماية البيئة

تحتل المجالس الشعبي الولائية مكانة هامة في حياة المواطن والدولة معا فهي زيادة على كونها وجها من وجوه اللامركزية تمثل أداة أساسية لممارسة السلطة الشعبية بمشاركتها المباشرة في إعداد المخططات التنموية ومتابعة تنفيذها كما تعتبر حلقة وصل وأداة ربط الجهاز الإداري والسكان، وهكذا فإنها تمثل عاملا فعالا في مسيرة التنمية المستدامة والترقية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وترتبط أهميتها بمدى كفاءة أعضائها، وفعاليتهم وسهرهم على الخدمة المواطن وحرصهم على تنفيذ المشاريع الوطنية في مختلف القطاعات، وإحترامهم للمبادئ الأساسية.[3]

آ-الصلاحيات الممنوحة للمجلس لولائي:

يمارس المجلس الشعبي لولائي صلاحيات تقليدية تتمثل في التصويت على الميزانية وإدارة أملاك الولاية وإبرام الصفقات هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يمارس صلاحيات ذات طابع إقتصادي وإجتماعي، وعلى العموم فصلاحياته تتمثل في ما يلي:[4]

-تشجيع مبادرات المساهمة في التنمية المستدامة، والإقتصادية والإجتماعية والثقافية للولاية من أجل ترقية الإستثمار على مستوى الولاية وحتى على المستوى الوطني.

-المشاركة في المشاريع الإستثمارية عن طريق صناديق المساهمة التي تحولت الشركات القابضة العمومية.

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 15.

[2] أحمد إبراهيم ملاوي، **أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد الثاني، الأردن، 2008، ص 7.

[3] حسين فريجة، **الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية، الملتقى الدولي الخامس حول" دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل، يومي 03-04 ماي 2009، ص 70.

[4] بلعباس سعد كمال الدين، **واقع اللامركزية: إستقلالية الجماعات المحلية بولاية تيارت، مذكرة تربص السنة الرابعة، إدارة محلية، مديرية التربصات** ، 2005-2006، ص12، **www.tomohna.com**

-يبادر ويجسد كل عمليات حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية، وأعمال الوقاية في مجال الصحة الحيوانية، إضافة إلى تنمية أملاك الغابات وحمايتها.

-المبادرة بتهيئة وصيانة طرق الولاية وفك العزلة عن الريف في مجالي الإنارة والطرق.

-إنجاز وصيانة المؤسسات التربوية (التعليم الثانوي والتقني) والهياكل الصحية.

2-دور البلدية في حماية البيئة

البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان لممارسة الديمقراطية، وتشكل إطار مشاورة المواطن في تسيير الشؤون العمومية. تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم وإستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية المستدامة والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ويمكن في هذا المجال إستعمال على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة، كما يمكن المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.[1]

آ-صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في حماية البيئة:

لقد أشارت المادة 84 من قانون البلدية إلى أن المجلس الشعبي البلدي إطار للتعبير عن الديمقراطية محليا ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة.

ويقوم المجلس بأعماله بناء على المادة 85 عن طريق التداولات في جميع المجالات وهي:[2]

-التهيئة والتنمية المحلية وذلك بإعداد المخطط البلدي للتنمية على المدى القصير والمتوسط.

-التعمير والبناء.

-حفظ الصحة والنظافة والمحيط لقد أعطى قانون البلدية صلاحيات واسعة للبلدية في مجال حماية البيئة بجميع عناصرها غير أن أكثر المواد تحيلنا على القوانين والنصوص الخاصة.

ثالثا-سلوك المواطنين:

لتحقيق المواطنة البيئية ينبغي إعداد برنامج مخطط لتعزيز المواطنة البيئية في سلوك المواطنين، ويشمل برنامج المواطنة على التوعية العامة في المناسبات الإحتفالية لنشر الوعي البيئي بين كافة شرائح المجتمع.

-دراسة حالة التلوث البيئي وتوجيه الأنظار حوله، وذلك بتشجيع السكان على مواجهة التلوث الذي يتعرضون له والمحافظة على حقوقهم ومكتسباتهم البيئية.

-تكثيف حملات التوعية البيئية من أجل تفعيل المجتمع للإهتمام بهذه المشكلة وحث المسؤولين لإيجاد حل لهذه المشكلة.

-توظيف وسائل الإعلام نظرا لتأثيرهم على كافة فئات المجتمع.

إقامة الندوات والمحاضرات واللقاءات البيئة داخل المناطق الالسكينة المتضررة بيئيا للضغط على متخذي القرار لإتخاذ ما يلزم لحل المشكلة البيئية.[3]

-العمل على تأمين وصول المعلومات البيئية للمواطنين وهو ما يساعد على نشر الوعي البيئي بين المواطنين.

-منع التعدي على الحقوق البيئية من خلال وعبر الوسائل المعتددة ومنها توظيف المواقع الإلكترونية على شبكة الانترنت.

---

[1] المادة 11، **قانون الجماعات الإقليمية**، رقم 115-10، مؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق 22 يونيو 2011، ص9.

[2] محمد لموسخ، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة** ، **الملتقى الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل، يومي 03-04 ماي 2009، ص 146.

[3] مهري شفيقة، **مرجع سابق**، ص 48.

رابعا: المؤسسات (الأداء المؤسساتي في التنمية المستدامة)

يكون تطبيق إستراتجيات التنمية المستدامة قائم على تحسين الأداء المؤسسي تجاه البيئة، حيث أن مقاربة التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية يجب أن تمر عبر المراحل التالية:

-المقاربة الإستراتجية التي تفرض تطبيق الأنظمة والسياسات الوقائية من طرف المؤسسة التي أصبحت تنتمي لسوق متعدد الأبعاد" إقتصاديا، بيئيا، إجتماعيا "

-المقاربة التنظيمية التي تهدف إلى تجديد السيرورة الإنتاجية للمؤسسة بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة.

-إستخدام أدوات التنمية المستدامة وهي الأدوات الإيكولوجية والإجتماعية.

كما أن إحترام المعايير والمقاييس العالمية يمكن أن يمنح للمؤسسات مصادر جديدة، لذلك يجب على المؤسسة لأن تراعي أثناء نشاطها الإستراتجية وتوجهاتها المستقبلية كل المعايير الدولية المتعلقة بأبعاد التنمية المستدامة.[1]

المطلب الثاني: تعريف وأهداف التنمية المستدامة

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة فقد أصبحت واسعة التداول ومتعددة الإستخدامات ومتنوعة المعاني وسوف نحاول توضيح المعنى الدقيق للتنمية المستدامة، وبما أن التنمية المستدامة تهدف إلى المحافظة على البيئة التي يعيش فيها لذا كان الهدف الرئيسي منها هو إجراء تغيرات في البني التحتية والفوقية للمجتمع دون التأثير السلبي على عناصر البيئة.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

إن تعريف التنمية المستدامة متعدد الإستخدامات ومتنوع المعاني، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب إهتمامات النظام العالمي الجديد.[2]

-تعريف تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية: حيث رأسها جرو هارلم برونتلاند رئيسة وزراء النرويج السابقة، التي أصدرت تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك"[3] سنة 1987 التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة". [4] ونلاحظ أن التقرير لا يتنبأ بمزيد من التدهور البيئي في المستقبل ولا بحدوث الفقر في عالم تتناقص موارده بإستمرار وإنما يتنبأ بإمكانية دخول البشر عصرا جديدا من النمو الإقتصادي يعتمد على سياسات من شأنها دعم وتنمية الموارد البيئية الطبيعية".[5]

ومن المسائل التي أثارت الخلاف كانت إستخدام اللجنة لعبارة "إحياجات" التي فسرها الكثيرون على أنها تعني الإحتياجات الأساسية، وهذا ما يرى فيه البعض تفسيرا ضيقا جدا، وقدم الخبير الإقتصادي روبرت سولو تعريفا بديلا في عام 1993 هو: "ألا نورث الأجيال المقبلة شيئا معينا، بل أن نزودها بكل ما يلزم لتعيش مستوى معيشيا لا يقل جودة عن المستوى الذي ننعم به، ولتتطلع إلى الأجيال التى ستليها من المنظور نفسه"[6]

---

[1] مهري شفيقة، **مرجع سابق**، ص 48.

[2] حنان جابر حسن، **إصدار مقترح لمراجعة تقرير التنمية المستدامة دراسة ميدانية على قطاع البترول في جمهورية مصر العربية** ، منظمات العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر، 2011، ص16.

[3] عبد الرحيم محمد، **التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة**، مصر، مايو2007، ص 7.

[4] ترجمة حنان عبد الله عنقادي، **التربية من أجل التنمية المستدامة كتاب مرجعي**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة-اليونيسكو، 2013، ص 5.

[5] فاروق أحمد مصطفى، **التنمية المستدامة وسياحة دراسة انثروبولوجية**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2011، ص 75.

[6] نادية إبراهيمي، **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة جامعة المسيلة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2013/2012، ص 26.

-**وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية** بأنها "التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا إستهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول."[1]

"عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون التعريض قدرة الأجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر".[2]

-تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكو): يعد التعريف الأشمل لمفهوم التنمية المستدامة "عبارة عن تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية، والسياسية، والاقتصادية، والمؤسسية على أساس المساواة".[3]

وتعني " التنمية البيئية تلبية حاجات الحاضر من دون إغفال حاجات الأجيال المقبلة"[4]

-تعرف بأنها "التنمية التي تهدف إلى الإستفادة من الإمكانات والتكنولوجيا المتاحة دون أن يؤدي ذلك على تدهور البيئة على المدى الطويل، وبذلك فهي تشمل أيضا على الفكرة القائلة بأن الأنشطة الحالية يجب ألا تتسبب في تدمير الموارد الطبيعية الحساسة، أو تترك مشاكل أو ديون للمستقبل".[5]

-تعرف بأنها "صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لإحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية و إدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان إستمرارية المورد لرفاهية الأجيال التالية".[6]

- ومما سبق يمكن إستخلاص تعريف التنمية المستدامة حيث تعرف بأنها "إستغلال الموارد الطبيعية بشكل يضمن حقوق الأجيال القادمة".

---

[1] العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011/2010، ص 12.

[2] دوجلاس موسشيت ترجمة بهاء شاهين، **مبادئ التنمية المستدامة**، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر الجديدة، ص 63.

[3] إسراء يوسف ذنون وخالد غازي التمي، **أهمية الوعي التكاليفي البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد السياسية والإجتماعية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص ص 496-497.

[4] أشرف عبد القادرة و آخرون، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قطرية** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،2013، ص 413.

[5] أيمن عبد سلام إبراهيم، **الطاقة النووية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، بدون ذكر بلد، 2015، ص 54.

[6] صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2010، ص 17.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة

أولا: تحسين نوعية الحياة

من خلال التعليم الجيد، والعناية الصحية، والتوزيع العادل للثروة والدخول، وإقامة نظام للأمن الإجتماعي، والإهتمام بالثقافة، وإقامة علاقات إنسانية على أساس العدل والسلم والمساواة ورعاية الحقوق الأساسية، وإتاحة الفرصة للمشاركة والتداول السلمي للسلطة، والتحرر من العبودية للغير أو الإعتماد عليهم، إضافة إلى التحرر من أسر الجهل والفقر والمرض.[1]

ثانيا: إحترام البيئة الطبيعية

التنمية المستدامة إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وإنسجام.[2]

ثالثا: تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة

تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.[3]

رابعا: ترشيد إستخدام الموارد الطبيعية

تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعدم إستنزافها عن طريق الإستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الإنسجام معدلات تجددها الطبيعية، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة، ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن إمتصاصها

خامسا: ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

تسعى التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية إستخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع، مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن إستخدام هذه التكنولوجيا.[4]

سادسا: إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع

وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الإقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها .[5]

---

[1] جامعة الملك عبد العزيز، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول**، الإصدار الحادي عشر، مركز الإنتاج الإعلامي، 1426، ص61.

[2] أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي–في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013، ص 72.

[3] شيلي إلهام، **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في الموسسة الإقتصادية دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال الإستراتجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص ص68-69.

[4] مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير–جامعة الجزائر، عدد 26 جوان 2010، ص 33.

[5] شيلي إلهام، **مرجع سابق**، ص69.

كما نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1996 تقريرا بعنوان: ' تشكيل القرن الحادي والعشرون 'ركز على دور التعاون من أجل التنمية، حيث إختيرت سبعة أهداف للتنمية مستمدة من الإتفاقات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خلال النصف الأول من التسعينيات، وتتمثل تلك الأهداف السبعة للتنمية المستدامة فيما يلي:[1]

-إنقاص نسبة من يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف خلال الفترة من 1990 إلى2015

-إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي قبل حلول2015

-التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة عن طريق إزالة التفاوت بينهما في:

- التعليم الابتدائي والثانوي قبل حلول 2015
- إنقاص معدلات وفيات الأطفال الرضع بنسبة الثلثين خلال الفترة 1990 إلى 2015
- إنقاص معدلات الوفيات أثناء الولادة بنسبة ثلاثة أرباع خلال الفترة 1990 إلى 2015
- توصيل خدمات الصحة الإنجابية إلى كل من يحتاجها قبل حلول عام 2015
- تنفيذ إستراتيجيات وطنية للتنمية القادرة على الإستمرار حتى عام 2015 ، حتى يمكن عكس إتجاه الخسارة في الموارد البيئية عام 2015.

-يقوم المؤتمر الذي أعد في مارس 2015، على إتساع نطاق والطموح، ويدعو الإعلان الى إتاحه حزمة عالمية من الخدمات للجميع تغطي البنية التحتية الإجتماعية والمادية، وهو يسلط الضوء على أهمية زيادة القدرات المحلية للبلدان النامية على تحقيق التنمية، وخصوصا بالوصول بنسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي إلى 20% وهو يدعو أيضا إلى إلتزام بالإصلاحات والسياسات من أجل تحسين التعاون الضريبي وزيادة التدفقات المالية من المؤسسات ودعم إستثمارات القطاع الخاص، وزيادة المعونة وتحسينها وتحسين إتاحة الأسواق أمام صادرات البلدان منخفضة الدخل وتحسين تقاسم التكنولوجيا.[2]

[1] حسين العلمي، **دور الإستثمارات في التكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة بين ماليزيا وتونس والجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإقتصادي الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012-2013، ص 56.

[2] جيفري هايدن وأخرون، **الجهود العالمية القضاء على الفقر المدقع**، التمويل والتنمية مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، العدد 52، يونيو2015، ص 11.

الشكل رقم (05): أهداف التنمية المستدامة

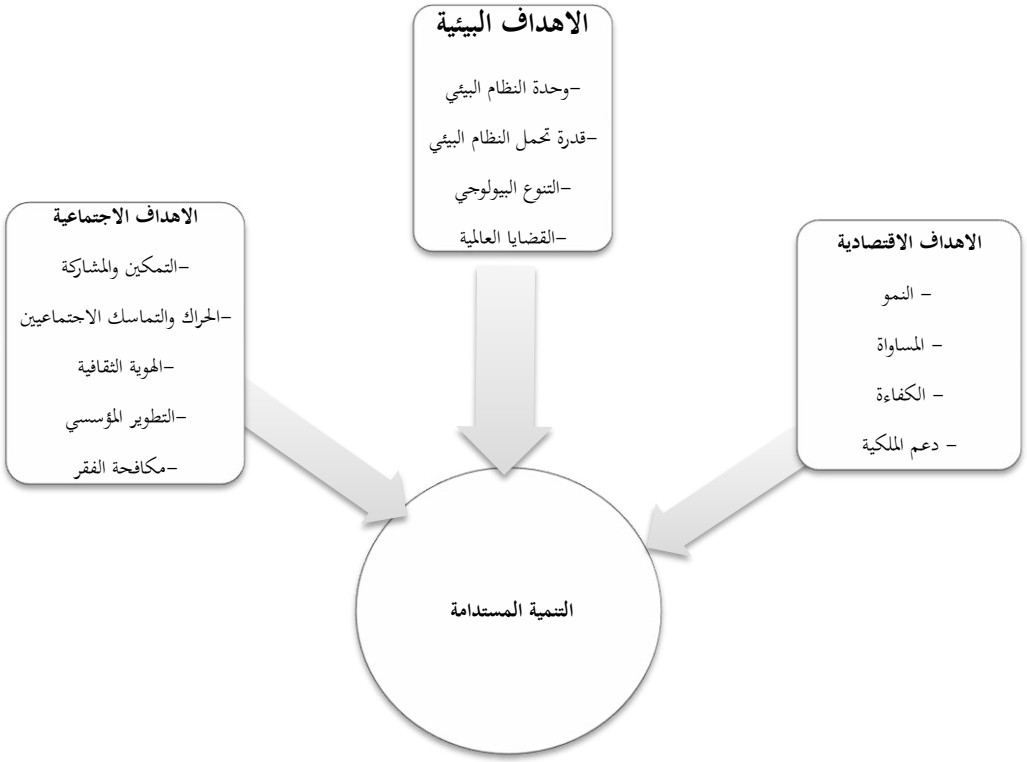

المصدر: دوجلاس موسشيت، **مرجع سابق**، ص 72.

المطلب الثالث: مبادئ وآليات التنمية المستدامة

حيث توجد مبادئ تقوم عليها التنمية المستدامة وبإضافة إلى آليات تحقيق التنمية المستدامة سنتطرق إليها

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة

بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة مع بداية القرن الواحد والعشرين، تبناها البنك العالمي، وتقوم هذه العقيدة على عشر مبادئ أساسية:

أولا: تحديد الأولويات بعناية

إن الأعباء المالية الكبيرة بل وندرة الموارد المالية أحيانا مع الآثار البيئية الناجمة عن المشاريع الصناعية يحتم التشديد في إختيار الأولويات، حيث تضع الدول خطط قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والتكنولوجية قصد تحييد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.

ثانيا: الإستفادة من كل دولار

إن إعتماد سياسات بيئية ناجحة عادة ما يكون مكلفا، هذا لا يساعد الدول النامية بسبب قلة الموارد ومن هنا بدأ التركيز على عامل التكلفة أي بذل المزيد من الجهود قصد إيجاد طرق اقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية.[1]

ثالثا: إغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

إن بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، ونظرا لخفض الموارد التي تكرس لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على إستخدام الموارد الطبيعية.

رابعا: إستخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية، هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الإنبعاث وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الإستخراج.

خامسا: الإقتصاد في إستخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل: فرض ضرائب على الوقود، أو قيود الإستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.[2]

سادسا: العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، بإعتباره عنصرا أساسيا في العملية الإستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الإيزو 14000 الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة.

-توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات، وتحسين كفاءة الطاقة.

سابعا: الإشراك الكامل للمواطنين

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

---

[1] عبيدات ياسين، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص6.

[2] أسيا قاسمي، **مرجع سابق**، ص8.

1-قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات.

2-أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.

3-أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.

ثامنا: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا

يجب على الحكومات الإعتماد على الإرتباطات الثلاثية التي تشمل: الحكومة – القطاع الخاص -منظمات المجتمع المدني، وغيرها وتنفيذ تدابير متظافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة .

تاسعا: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: فبوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى.[1]

عاشر: التوازن بين التنمية والبيئة

حيث ترتكز التنمية المستدامة على تفهم العلاقة المتكاملة والمستمرة بين التنمية والبيئة، لإشباع إحتياجات السكان من ناحية، ومراعاة الإعتبارات البيئية من ناحية أخرى، فموارد الأراضي كافية لمواجهة حاجات كل الكائنات الحية، إذا ما أديرت بكفاءة وحكمة ووزعت بين الأجيال الحاضر والمستقبل، بطريقة عادلة وهو ما يعرف بالاستدامة.[2]

الفرع الثاني: آليات التنمية المستدامة

أبرزت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج (2002) أهم الآليات التي يمكن إتباعها لتحقيق التنمية المستدامة ومنها: الآليات الاقتصادية والإجتماعية، الآليات التنظيمية والتشريعية، الآليات الوقائية المتعلقة برفع المجتمعي.

أولا: الآليات الاقتصادية والإجتماعية: ونذكر منها

1-أدوات السياسة المالية: وتتمثل في إستخدام الضرائب والإنفاق الحكومي، يؤدي إستبدال جزء من الضرائب على الدخل بالضرائب البيئية وتقديم آلية للإنتقال من الضرائب على الشركات والأفراد إلى الضرائب على الخدمات البيئية إلى إجراء عملية تصحيح للسوق من خلال إدخال العناصر البيئية، إضافة إلى الحد من القيام بالأنشطة البيئية غير المرغوبة والحد من استهلاك المنتجات والخدمات ذات التأثير السلبي على البيئة مقارنة بالبدائل الأخرى.[3]

2-تحقيق الكفاءة السعرية: وذلك فيما يتعلق بتحديد أسعار الطاقة والمواد الخام بما يؤدي إلى توفير الطاقة والمواد الخام وبالتالي تحقيق المنافع البيئية المرجوة، وقد ظهرت هذه الصلة بوضوح في الدول التي تحولت من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق حيث أدت الزيادات في الطلب على مصادر الطاقة على إرتفاعات مناظر في أسعارها، وهو ما أدى بدوره إلى ترشيد إستخدام والتركيز على كفاءة إستخدامها من ثم تحقيق وفورات إقتصادية وتقليل نسب الإنبعاثات الملوثة للبيئة ومعدلات إستنزاف الموارد الطبيعية.

---

[1] خنشور جمال وسلطان مونية، **المقومات التي تقوم عليها التنمية المستدامة، الملتقى الوطني التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر**، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج، 07-08 مارس 2016

[2] فتيحة طويل، **التربية ودورها في التنمية المستدامة-دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الإجتماع، تخصص علم الإجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 97.

[3] عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2014، ص 124.

3-الحوافز الاقتصادية: والتي تساهم في تشجيع الصناعات على مراعاة مبادئ الإستدامة من خلال إقناع الأفراد والمؤسسات بترشيد إستخدام الموارد وخفض تأثيراتها السلبية على البيئة بإستخدام الرسوم التى تفرض على الإنبعاثات والمواد الملوثة للبيئة مثل الكربون، الرصاص، وضريبة على المبيدات الحشرية أو ضريبة على المدافن الصحية.

4-إستخدام سياسات الدعم والمنح والقروض الميسرة: لتشجيع السلوكيات المرغوبة تنمويا مثل دعم توليد الطاقة من المصادر غير التقليدية كالرياح، والدعم الزراعي لتوفير منتج معين أو تصدير بعض المنتجات الزراعية.

5-إستخدام الرهونات والتأمين: بهدف تشجيع المنتج على التخلص من المخلفات التي يمكن أن تسبب في التلوث، وذلك من خلال إضافة رسوم إضافية على سعر المنتج، تسترد عند إعادتها أو التخلص منها بالطريقة أمنة. وينشر إستخدام هذه الطريقة مع الزجاجات والعلب الصفيح والأواني المصنوعة من البلاستيك والبطاريات.

6-الأجراءات التعويضية: وتنطبق على الأفراد الذين يفقدون جزء من دخلهم نتيجة القيود البيئية المفروضة، ومن الأمثلة على ذلك تعويض الزارعين عن قيود إستخدام الأراضي في المناطق المحميات الطبيعية، أو على إمتداد المجاري المائية الحساسة حيث يمنع إستخدام الأسمدة الكيماوية أو العضوية. وكذلك التعويض على الصناعة لمعادلة التلوث البيئي، مثل زراعة منطقة معينة بالأشجار التي تمتص إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون.[1]

7-الإتجار في تصاريح التلوث وإستخدام الموارد: تصمم بهدف التحكم في نوعية البيئة أو معدل إستنزاف الموارد الطبيعية من خلال إدخال آلية يسمح من خلالها للجهة المتسببة في التلوث بشراء وبيع حصص الإنبعاثات.

ثانيا-الآليات التنظيمية والتشريعية: ونذكر منها

1-تحديد المعايير البيئية: والتي تمثل حجر الزاوية لمعظم الآليات التنظيمية والتشريعية رغم كونها تستلزم إتفاقا واضحا حول الأهداف البيئية المرغوبة والتكاليف التي يقبل المجتمع تحملها لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك التكنولوجي المتاحة في هذا الصدد. ويراعي أن الأثر على القطاعات الإقتصادية والقضايا الإجتماعية يجب أن يأخذ في الإعتبار حيث قد تؤدي المعايير البيئية المرتفعة إلى إرتفاع التكاليف إلى فقدان التنافس في بعض الصناعات، وبالتالي إلى البطالة والمشكلات الإجتماعية. وتحدد معايير الإنبعاثات* الحد الأقصى المسموح به من تركيز الملوثات. كما تحدد معايير المنتج الحد لأقصى لتركيز بعض المواد التي تضر بالبيئة أو صحة الإنسان في المنتج مثل تركيز الرصاص والكبريت.

2-تصاريح إستخدام الموارد البيئية وصرف الملوثات: والتي تعد من الأدوات التقليدية المستخدمة التي تهدف إلى حماية نوعية البيئة والموارد الطبيعية من خلال فرض القيود على بعض أنشطة التنمية. وتعتمد التصاريح على نوعية أو جودة البيئة المحيطة وتستخرج التصاريح أو التراخيص لفترة محدودة من الوقت للتحكم الإداري في إستخدام الوسط البيئى والموارد.

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 124.

***معايير الانبعاثات الأوروبية** هي معايير أوروبية لتحديد الحدود المقبولة لانبعاث العوادم من السيارات الجديدة التي تباع في الدول الأعضاء لإتحاد الأوروبي تم تحديد معايير الإنبعاثات في سلسلة من توجيهات الإتحاد الأوروبي بانطلاق تدريجي نحو تزايد في صارمة المعايير الجارية .

3-فرض الغرامات البيئية: كإجراء لتطبيق نظام التصاريح والتراخيص البيئية الهدف منها هو ضمان تحقيق أهداف بيئية محددة. فمثلا إذا قام نشاط ما بمخالفة الشروط التي تنص عليها التصريح (مخالفة المعايير المحددة) فإن الشخص المسئول أو المنشاة تخضع للغرامات البيئية التي عادة ما تتكلف أضعاف رسوم إستخراج التصاريح.

ثالثا-الأليات المتلقة برفع الوعي المجتمعي: تتمثل التحدي الأكبر أمام التنمية المستدامة في تغير سلوك الإنسان في الاستهلاك الموارد الطبيعية وحماية البيئة مع التأكيد على الجانب الكيفي من حياة الإنسان مقارنة بالجانب الكمي وإستهلاك السلع، فالتنمية المستدامة تحتاج إلى دعم القيم التي تشجع على الإستهلاك في إطار قدرة النظام البيئي على التحمل ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات مثل:[1]

1-البرامج التعليمية الموجهة نحو المجموعات الإستهلاكية المختلفة من حيث السن والمستوى الإجتماعي، مع شرح مفهوم ا لإستهلاك المستدام والتهديدات التي تواجه الإنسان إذ لم يتغير نمط التنمية السائدة، والذي لا يراعي مبدأ الاستدامة.

2-شهادات وعلامات التوافق البيئي التي تتيح معلومات للمستهلك حول المنتجات والخدمات ذات الأداء البيئي المرتفع ورفع المستوى الوعي بأهمية الإدارة السليمة للموارد المتاحة.

المبحث الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة والصعوبات التي تواجهها

هناك إجماع على أن التنمية المستدامة تمثل العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا، وقد مست أربعة أبعاد للتنمية، ومن أجل معرفة أثر أي سياسة يجب وضع مؤشرات خاصة بها تقيس مدى تحقيق أهدافها، فلقد واجهة التنمية المستدامة مجموعة من الصعوبات ولكن وجدت لها حلول لتفادي الصعوبات

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

مما سبق يتضح أن التنمية المستدامة لها أربعة أبعاد متكاملة، ومترابطة فيما بينها وهي ممثلة في البعد البيئي والإقتصادي والبعد التكنولوجي والإجتماعي، فلكي تستخدم التنمية يتعين أن يكون هناك توازن وتفاعل متبادل بين هذه الأبعاد فإذا لم يتوفر بعد واحد لن يتحقق شرط الإستدامة.

الفرع الأول: الأبعاد الإقتصادية والبيئية:

تتمثل أبعاده فيما يلي:

أولا: الأبعاد الإقتصادية

يعني الحفاظ على الرصيد العام للرأسمال الطبيعي والإصطناعي ضروريان لتحقيق الرفاهية وضمان إنتقال هذا الرصيد سليما إلى الأجيال المقبلة والهدف من البعد الإقتصادي هو إستخلاص الحد الأقصى من الرفاهية من مختلف الأنشطة الإقتصادية مع المحافظة على رصيد الأصول الإقتصادية الايكولوجية والإجتماعية والثقافية، أو زيادته على المدى الطويل لضمان استدامة الدخل والعدالة فيما بين الأجيال وإيجاد طرق لمواجهة الإحتياجات الأساسية وحماية الفقراء وبهذا يتحقق العدل فيما بين الجيل الواحد.[2]

---

[1] عبير عبد الخالق، **مرجع سابق**، ص124.

[2] زيد المال صافية، **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 27-02-2013، ص 42.

-الإهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات فإن وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة، تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.[1]

و يمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كما يلي:

1-إيقاف تبذير وتبديد الموارد الطبيعية: فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الإستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئة إلى البلدان النامية، وتعني أيضا تغيير أنماط الإستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كإستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالإنقراض.

2-مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن الإستهلاك المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا بدرجة غير متناسبة، يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في إستخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وتهدف إلى تحقيق نوع من المساواة والإشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، وكذلك توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة.[2]

3-تقليص تبعية البلدان النامية: في ظل العولمة والإنفتاح الدولي تستغل الدول الغنية قدرتها الإقتصادية الفائقة والتحكم في الأسواق العالمية حيث بخفض إستهلاك الموارد الطبيعية في نفس الوقت يحدث إنخفاض في نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية مما يحرم هذه البلاد من إيرادات تحتاج إليها ولكن إذا حدث إكتفاء ذاتي لهذه البلدان النامية وتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة النشطة فيما بين هذه البلدان بالتالي يؤدي ذلك إلى:

-إستثمارات ضخمة في رأس المال البشري.

-التوسع بالتكنولوجيا المحسنة.[3]

4-المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الجميع أقرب إلى المساواة.[4]

5-الحد من التفاوت في مستوى الدخل: فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا، وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الإقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان. وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين

---

[1] أسيا قاسمي، **مرجع سابق**، ص 22.

[2] بوزغاية باية، **توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة-مدينة بسكرة أنموذجا**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الإجتماع، التخصص علم الإجتماع الحضري، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2016/2015، ص 136.

[3] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، ، مصر، 2007، ص30.

[4] نزار عوني اللبدي، **التنمية المستدامة وإستغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، دار دجلة،الاردن، 2015، ص ص 152-154.

فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الإجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في إقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا.[1]

6-تقليص الإنفاق العسكري: يجب تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على إحتياجات التنمية، من شأنها إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الان للأغراض العسكرية والإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.[2]

ثانيا: الأبعاد البيئية

ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن إستنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورية لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له أثار ضارة على التنمية والإقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الإقتصادي والنظام البيئي بدون إستنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.

لهذا يتعين مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك والإستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الإستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة وإستنزاف المياه وقطع الغابات وإنجراف التربة. [3] ويمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في الأبعاد البيئية كما يلي:

1-منع تجريف التربة وخفض استعمال المبيدات والحد من تدمير الغطاء النباتي والمصايد: يؤدي تجريف التربة إلى القضاء على إنتاجيتها مما يؤدي إلى خفض مساحة الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية[4]، ولحل هذا المشكل تنظيم إستخدام المخصبات والمبيدات.

2-حماية الموارد الطبيعية: تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والتوسع في الإنتاج لتلبية إحتياجات السكان وذلك باستخدام الموارد البديلة:

آ- إستخدام الطاقة الشمسية بدلا من البترول.

ب-الإنتفاع من ماء البحر.

ج-إستخدام الألفية الصناعية بدلا من القطنية لتوفير مساحة أكبر من الأراضي الزراعية لزراعة.

3-ترشيد إستهلاك المياه: في بعض المناطق تقل مصادر المياه كما يتم إستنزاف المياه الجوفية بشكل كبير، وتؤدي النفايات الصناعية والزراعية والبشرية إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، ولحل هذا المشكل الري بالرش أو التنقيط وترشيد الإستخدام الشخصي للماء[5]

---

[1] براهمية نبيل وجريبي السبتي، **التنمية والأبعاد الاقتصادية للتأهيل البيئي، الملتقى الوطني الأول حول أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية**، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 11جوان2012، ص ص 3،4.

[2] نزار عوني اللبدي، **مرجع سابق**، ص155 .

[3] حسونة عبد الغني،**مرجع سابق**، ص35-37.

[4] سحر عبد الرؤوف سليم وعبير شعبان عبده، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص109.

[5] عبير شعبان عبده وسحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها-مشاكل الفقر-التلوث البيئي-التنمية المستديمة**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 109.

4-حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري: تعني عدم المخاطرة بإجراء تغيرات في البيئة العالمية (مثل زيادة مستوى سطح البحر أو تغير في أنماط سقوط الأمطار) يكون من شأنها إحداث تغيرات في المناخ، أو الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون.

5-تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية : وتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة – وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في ا لإستخدام البشري – انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة متكلفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة. وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للعشب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن إنقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع. والتنمية المستدامة في هذا المجال تعنى أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة، وإن أمكن وقفها.[1]

الفرع الثاني: الأبعاد الإجتماعية والتكنولوجي

أولا: الأبعاد الاجتماعية

إن البعد الإجتماعي يتطلب تحليل البيئة الإجتماعية للتركيز على الهيكل الاجتماعي ومستويات التعمير [2]، من خلال العمل على تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، وتفعيل دور المرأة و إحترام حقوق الإنسان، وتنمية مختلف الثقافات وإرساء مبادئ الديمقراطية والتعددية والمشاركة الفعلية للأفراد في صنع القرار إلى جانب ترسيخ مبدأ التمكين.[3]ومن هنا فالبعد الاجتماعي يسوقنا إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:[4]

- الصحة والتعليم ومحاربة البطالة.
- الحراك الاجتماعي.
- التنوع الثقافي.
- استدامة المؤسسات.
- نمو وتوزيع السكان.
- مكافحة الفقر من خلال دعم خطط العمل والبرامج الوطنية.
- تقديم وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها.

1-السعي المتواصل في تحقيق إستقرار النمو الديمغرافي: ويتم ذلك من خلال العمل على تحقيق خطوات إيجابية نحو تنظيم النمو السكاني، لأن النمو الديمغرافي السريع من شأنه إحداث ضغوطا على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الدول في توفير الخدمات الإجتماعية للسكان، ويحد من جهود التنمية ويقلص من قاعدة مختلف الموارد المتاحة.

---

[1] توفيق بن الشيخ ولعفيفي الدراجي، **المستدامة وأبعادها، الملتقى الوطني حول أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، ص9.

[2] قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق** ، مكتبة حسن العصرية، لبنان،2013، ص81.

[3] علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص 97.

[4] زرمان كريم، **التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادية 2001-2009**، المركز الجامعي خنشلة، عدد السابع، جوان 2010، ص198.

2-العمل على وقف النزوح الريفي: فمنطلق التنمية المستدامة هنا يقوم على نهوض تنمية الريفية والتثبيت السكاني في المناطق الجبلية وإمدادهم بالمشاريع التنموية التي تتناسب طبيعة المناطق الريفية، لتصبح الهجرة عكسية تساعد على التوزيع السكاني السليم والمتوازن.

3-الإستخدام الكامل للموارد البشرية: بحيث تنطوي عملية التنمية المستدامة على إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء أولا لإحتياجات الأساسية مثل التعليم والصحة، ... وبالتالي تحسين الرفاهية الإجتماعية، وكذا حماية التنوع والخصوصيات الثقافية والإستثمار في رأس المال البشري بتدريب العاملين في آلات التي تدعو إليها الحاجة لتحقيق إستمرارية التنمية.[1]

ثانيا: البعد التكنولوجي

هذا البعد يهتم لتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفئ، تنقل إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوث وإستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات من خلال إعادة تدويرها داخليا، فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة. يرتبط هذا البعد بالإطار لعملية تطوير الإتصالات السلكية واللاسلكية في الدولة باعتباره يقدم معيار قابل للقياس الكمي حول قدرة الدولة على اللحاق بالإقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجية، وبذلك فإن البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة يضم عددا من المستهدفات التي تشكل في مجموعها معيارا لتقييم مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وإجراء مقارنات بين الدول المختلفة في هذا الصدد، من أهم تلك المستهدفات ما يلي:[2]

1-زيادة عدد الهواتف الثابتة والمتنقلة بالنسبة إلى عدد السكان

2-زيادة أعداد المشتركين في خدمات الإنترنت كنسبة من عدد السكان

3-زيادة أعداد مستخدمي الكمبيوتر والحواسيب الشخصية كنسبة من عدد السكان

وتعني كذلك نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأزون. ويمكن تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

1-تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وإعتماد الآليات القابلة للإستدامة

2-تحسين أداء المؤسسات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة

3-إستحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.

4-تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والإبتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الإقتصاد القائم على المعرفة، لاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، وزيادة النمو الإقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر.

6-وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط وإستراتيجيات التنمية الإجتماعية والإقتصادية، بالموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.[3]

---

[1] حسين يرقي وإيمان عمرات، **دور المسؤولية الإجتماعية للمنظمات في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتجية التنمية المستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي،يوم 14- 15 نوفمبر2016، ص ص9،10.

[2] أسيا قاسمي، **مرجع سابق**، ص10.

[3] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2014، ص 22.

وبشكل عام فإنه يتطلب التنسيق بين الأبعاد المختلفة بما يحقق التوازن بين التنمية الإقتصادية والعدالة بين الأجيال المتعاقبة في إشباع الحاجات الأساسية والحصول على قدر أكبر من الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان حق العيش في بيئة نظيفة.

ومما سبق يمكن تلخيص أبعاد التنمية المستدامة في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): أبعاد التنمية المستدامة

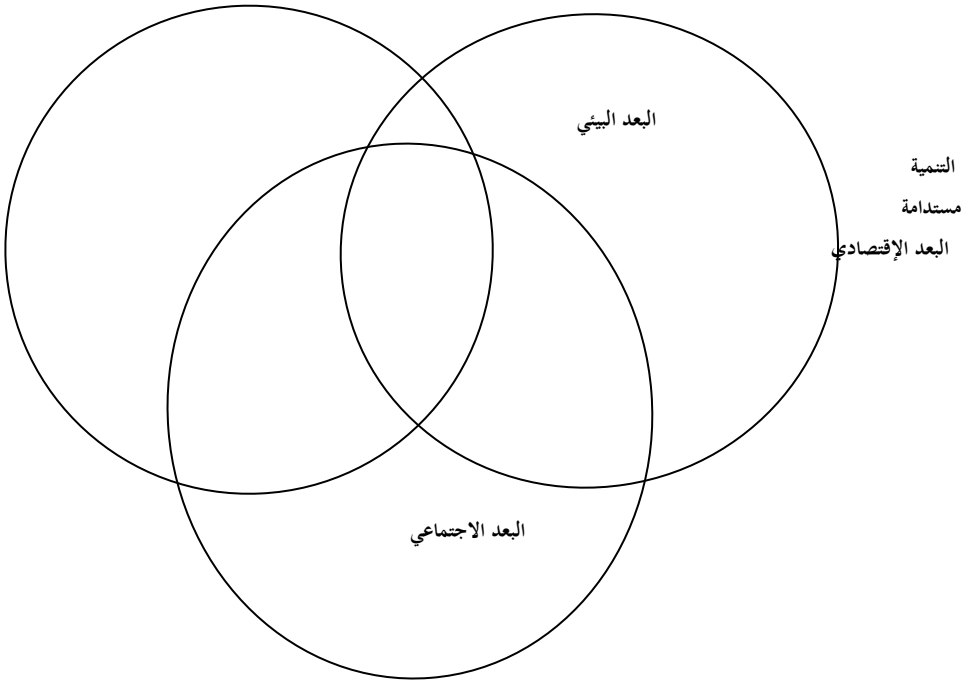

Source : Virginie Perroud, **Développement urbain durable et agenda 21 local : Analyse de la filière du bois a Lausanne**, faculté des lettres, institut de géographie, septembre 2006, P :07.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة تمكننا من قياس التفاعل بين المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والمؤسساتية وفي هذا السياق يمكن إيجازها فيما يلي:

الفرع الأول: المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وهو ما يترتب علية إتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الإقتصادية والإجتماعية. وقد ركزت معظم التقارير الدولية التي تم تقديمها لسكرتارية الأمم المتحدة حول تنفيذ الحكومات لخطط التنمية المستدامة على تعداد المشاريع التي تم تنفيذها والإتفاقيات التي تم توقيعها والمصادقة عليها. وقد حاولت لجنة الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة وتعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة.[1]

أولا: المؤشرات الإقتصادية

1-نصيب الفرد من الناتج الوطني: وهو عنصر مهم في قياس نوعية الحياة، يعتمد على عاملين اثنين هما: الناتج الوطني من جهة، وحجم السكان من جهة أخرى، فكلما كان الفرق بين نسبة زيادة الناتج الوطني ونسبة زيادة السكان كبيرا، كلما كان نصيب الفرد أكبر غير أنه غير كاف ويفتقر للدقة، لأن من متطلبات التنمية المستدامة تتطلّب إقتطاع جزء من الدخل لتغطية الأضرار الناتجة عن الإنعكاسات السلبية لزيادة النمو، وهو ما يعني مزيدا من الإقتطاع مع مرور الزمن، الأمر الذي يعني تناقص رأس المال مع الزمن، وهو ما يتناقض مع الاستدامة، علما أنه من المؤكد أن الإقتصاد العالمي لا يمكن أن يستمر في التوسع إلى ما لا نهاية إذا ما استمرت الأنظمة البيئية التي يعتمد عليها في التدهور، لذلك فإن التحدي الذي تواجهه البشرية في القرن الحادي والعشرين هو وضع تصور لنظام إقتصادي جديد قادر على الإستمرار أفقيا وعموديا ولمعرفة مدى الإستدامة ينبغي تصحيح الناتج المحلي بيئيا، ثم معرفة ما إذا كان هناك فعلا إستدامة في النمو أم لا.

الناتج المحلي الصافي المصحح بيئيا=الناتج المحلي الإجمالي-(إنفاق استهلاكي من أجل مقاومة التلوث+التكاليف البيئية الناتجة عن الاستهلاك الشخصي+التأثيرات البيئية المقدر نقديا

الناتج المحلي الصافي المستدام=الناتج المحلي الإجمالي الصافي المستدام= الناتج المحلي الإجمالي الصافي المستدام-استهلاك رأس المال الطبيعي والصناعي (وهي قيمة المقدرة للاستنزاف على الموارد الطبيعية غير المتجددة وتكاليف تدهور الموارد البيئية المتجددة).[2]

2-نسبة إجمالي الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي : يقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة الإقتصادية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس نسبة الإستثمار إلى الإنتاج[3]

3-رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي: يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها مع تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة

[1] عبد الخالق عبير، **مرجع سابق**، ص 108.

[2] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل-دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 105.

[3] بورديمة سعيدة وطبايبية سليمة ، **التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها، الملتقى الوطني الأول حول أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التاهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية** ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 11 جوان 2012، ص12.

على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد.

4-صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة مسيرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الإجتماعية وهو يرد بصورة نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.[1]

وتسعى إلى تضيق الفجوة في المستويات المعيشية بين الطبقات الغنية والفقيرة، وعلية فإننا نستطيع القول إنه لكي تتحقق التنمية المستدامة على وفق البعد الإقتصادي لابد من:[2]

-تحسين مستوى المعيشة والرفاهية والإنسانية والحياة الإجتماعية.

آ- إستخدام أكثر كفاءة لرأس المال.

ب- تقليل مستوى الفقر.

ج-أن يتلاءم النمو الإقتصادي مع البيئة.

5-صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات

التعريف: صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات.

المؤشر: يبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الإستمرار في الإستيراد، ويعبر عنه كنسبة مئوية.

6-مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف: نسبة مجموع الدين الخارجي المعطى كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المؤشر: يقيس هذا المؤشر درجة مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون

7-نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة التجارية

التعريف: نصيب الفرد من الإستهلاك السنوي للطاقة

المؤشر: يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.[3]

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

1-المساواة الاجتماعية: تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة. وترتبط المساواة بدرجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وأتاحة الفرص واتخاذ القرارات وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة كالصحة والتعليم والعدالة، ويمكن أن تكون المساواة مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها أو بين الدول المختلفة. ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الإجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل، النوع الإجتماعي، التمكين للأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص ما بين الأجيال.[4]

2-مؤشر الفقر البشري: هو مؤشر مركب يشمل ثلاثة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية وهي:

---

[1] هويدي عبد الجليل، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئة والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، العدد 09، ديسمبر 2014، ص221.

[2] عبد الله حسون محمد ومهدي صالح داودي و آخرون، **التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد** ، مجلة ديلي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالي، العراق، العدد السابع والستون، 2015، ص 349.

[3] الأمم المتحدة، **تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل النتائج** ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي، العدد 4، نيويورك، 13سبتمبر 2000، ص19.

[4] باتر محمد على وردم، **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 111.

طول العمر أي حياة طويلة وصحية، ومعرفة مستوى معين من التعليم، وأخيرا مستوى معيشة لائق من خلال توفر الوسائل الإقتصادية.

3-معدل البطالة: هو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، ويكون مؤشره جميع أفراد القوة العاملة الذين ليسو موظفين يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة من القوة العاملة، ويعبر عنه كنسبة مئوية.[1]

4-الرعاية الصحية المناسبة لجميع أفراد المجتمع: وخاصة المناطق النائية والأرياف مع السيطرة على الأمراض المتوطنة والوبائية الناجمة عن تلوث البيئة (العمر المتوقع عند الولادة، معدلات وفيات الأمهات والأطفال والرعاية الصحية الأولية).

5-التعليم: الذي يعد أهم حقوق الانسان، لأنه السبيل الأهم لتحقيق التنمية المستدامة لأي مجتمع عصري، وذلك من خلال إعادة توجيه التعليم نحو سبل التنمية ومجالاتها، وزيادة فرص التدريب وتوعية الطبقات الفقيرة بأهمية التعليم. ومن مؤشرات قياس مدى تقدم التعليم في الدول:

آ-نسبة الأمية، ومدى استمرار الطلبة في مسيرة التعليم.

ب-نسبة إنفاق الدول على التعليم والبحث العلمي.

6-السكن والسكان: حيث يؤثر النمو السكاني السريع، وهجرة سكان الريف من المدن في تحقيق التنمية المستدامة وتؤدي إلى إفشال خطط التخطيط الإقتصادي والعمراني للدول، وتم إعتماد على مؤشرين:

آ-معدل النمو السكاني.

ب-ونصيب الفرد من الأبنية العمرانية.

7-الأمن الإجتماعية وحماية الناس من الجرائم بتحقيق العدالة والديمقراطية والسلام الإجتماعي، ويتم قياس ذلك بمؤشر معدل نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.[2]

الفرع الثاني: المؤشرات البيئية والمؤسسية

أولا: المؤشرات البيئية

أما المؤشرات البيئية فيعتمد قياسها على 20 مؤشر رئيسي تنقسم بدورها إلى 68 مؤشر فرعي، وتعد هذه المؤشرات دلالة على مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، ومنها نذكر:

1-الغلاف الجوي: هناك العديد من القضايا البيئية المهمة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته .ومنها التغير المناخي، ثقب الأوزون ونوعية الهواء ومن مؤشرات هذا المحور: [3]

آ-التغير المناخي: يتم قياسه من خلال تحديد إنبعاث ثاني أكسيد الكربون.

ب-ترقق طبقة الأوزون: يتم قياسه من خلال إستهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

---

[1] تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، نيويورك 2001، ص23، *www.uobabylon.edu.iq*

[2] مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ 2002، ص64، **www.preventionweb.net**

[3] حامد نور الدين وبورغدة نور الهدي، **الإهتمام لبعد البيئي للمسؤولية الإجتماعية من قبل منظمات الأعمال و الحكومات في ظل تبني مفهوم التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتجية التنمية المستدامة-الواقع والرهات،** جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 14-15نوفمبر2016، ص 8.

ج–نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوث الهواء في الهواء المحيط لمناطق الخضرية.

2–الأراضي: فالأرض تتكون من البنية الفيزيائية، طوبوغرافية السطح، الموارد الطبيعية الموجودة فيها، المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش فيها ومن مؤشرات هذا المحور نجد:

آ–الزراعة: يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة المساحة الكلية وإستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

ب–ألغات: يتم قياسها بمساحة ألغات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض وكذلك معدل قطع ألغات.

ج–التصحر: يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

3–المياه العذبة: من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للإستنزاف والتلوث، وتعد أنظمة المياه العذبة وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضا للتأثيرات السلبية، ومن المؤشرات نجد:

آ–نوعية المياه: وتقاس نوعية الماء بتركيز الأكسجين المذاب عضو ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.

ب–كمية المياه: تقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها وإستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.[1]

ثانيا: المؤشرات المؤسسية: وهي عبارة عن معطيات رقمية تصنف مدى تطور الجانب المؤسساتي في تطبيق القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية التي تحكم التنمية المستدامة، وتتمثل فيما يلي:

1–تنفيذ الإتفاقيات الدولية المبرمة: ويتم من خلال معرفة عدد الدول التي صادقت على الإتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة ومدى التزام الدولة ببنود هذه الإتفاقيات، كالتصديق على بروتوكول قرطاج بشأن السلامة، والتصديق على الإتفاقية الإطار بشأن تغير المناخ.

2–البحث والتطوير: من خلال معرفة مدى إتقان الدولة على البحث والتطوير وإستغلال هذه الأبحاث فيما يخدم التنمية المستدامة ويتم قياسها من خلال معرفة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي.

3–الإستخدام التقني: الذي يعبر عن مدى تحكم الأفراد بالتكنولوجيا والتقنيات العلمية ويتم قياسها من خلال عدة أجهزة الإتصال والإعلام ومعدلات الولوج لخدمات الأنترنت لكل 1000 شخص.[2]

أ– خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة.

ب– المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة.

ج– الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة.

د– مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة.[3]

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 8.

[2] زواوية أحلام، **دور اقتصاديات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية** ، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2014، ص177.

[3] العايب عبد الرحمان ودبيقة شريف، **العمل والبطالة كمؤشر لقياس التنمية المستدامة–حالة الجزائر** ، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص 104.

الجدول رقم (08): مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات البيئية	المؤشرات المؤسسية
نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي – حصة الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي – ميزان التجارة للسلع والخدمات – الناتج القومي الإجمالي – مجموع المساعدات الإنمائية – كثافة استخدام المواد – نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة – نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة – كثافة استخدام الطاقة – توليد النفايات الصناعية والحضرية الصلبة – توليد النفايات الخطرة – توليد النفايات المشعة – إعادة تدوير واستخدام النفايات – المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل يوميا	– النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خطر الفقر – تفاوت الدخول – معدل البطالة – نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل – النسبة المئوية للأطفال دون سن ال15 الذين خارج بيوتهم – الحالة الغذائية للأطفال – حالات الوفيات – معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات – متوسط العمر المتوقع عند الولادة – نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية – نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الجيدة – النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية – التحصين ضد أمراض الأطفال المعدية – معدل انتشار وسائل منع الحمل – نسبة إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية – معدل الإلمام للقراءة والكتابة بين البالغين – نصيب الفرد من مساحة البيت – عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة – معدل النمو السكاني – سكان المستوطنات الحضرية المنظمة وغير المنظمة	– انبعاث الغازات – استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون – تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية – مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة – استخدام الأسمدة – استخدام المبيدات الحشرية – مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي – كثافة قطع الأشجار – الأراضي المصابة بالتصحر – مساحة المستوطنات الحضرية – تركز الطحالب في المياه الساحلية – مجموع السكان في المناطق الساحلية – المحصول النوعي من السمك – مجموع المياه السطحية والجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة – الطلب البيولوجي و الكيميائي على الأكسجين في الكتل المائية – تركز البكتيريا القولونية في المياه العذبة – مساحة بعض النظم الإيكولوجية الرئيسية – المساحة المحمية كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية – انتشار بعض الأنواع من الأمراض الرئيسية	– إستراتيجية رصينة للتنمية المستدامة – تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة – عدد أجهزة الراديو واشتراكات الانترنيت لكل1000 نسمة – خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة – الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي – الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث السطحية

المصدر: سميرة عبد الصمد، **البعد الإستراتيجي للتنمية البشرية في ظل رهانات التنمية المستدامة، آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية**، جامعة 8 ماي 1945، مسيلة 2010، ص5

المطلب الثالث: صعوبات التنمية المستدامة وحلول المناسبة لها

واجهة التنمية المستدامة مجموعة من الصعوبات ورغم ذلك قامت الدول بتقديم مجموعة من التوجيهات الخاصة بسياسة معالجة هذه الصعوبات

الفرع الأول: صعوبات التي تواجه التنمية المستدامة

هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المستدامة منها:

- عدم الإستقرار والأمن اللذان يعتبران أساس السلام والعيش.
- مشكلة الفقر مع تزايد وارتفاع نسبة الأمية والبطالة وتراكم الديون.
- ظاهرة الجفاف والتصحر الذي تشهده معظم مناطق الدول النامية بما فيها الجزائر وتراجع نسبة موارد المياه وتلوثها مع انخفاض الإستغلال في الأرض الزراعية نتيجة تحويلها إلى مناطق عمرانية، إلى جانب عدم التوسع في إستخدام الطاقات المتجددة.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في المساهمة في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية المستدامة.
- غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان خاصة منها المرأة.
- العولمة التي تحد مسار التنمية المحلية نتيجة آثارها السلبية.[1]
- تزايد السكان بنسبة مذهلة مع الإستمرار في الهجرة من الريف إلى المدن الحضارية مما يؤدي إلى الإنعكاسات السلبية على الجانب الإيكولوجي إلى جانب التأثير على المرافق والخدمات وتلوث الهواء وتراكم النفايات.[2]
- مشاكل التمويل لإكتساب التكنولوجيات الحديثة والمخترعة للتنمية المستدامة.
- نقص الإعلام والتحسيس بمزايا التنمية المستدامة وبالحفاظ على البيئة خصوصا. فهذا يرجع إلى دور الدولة والمجتمع المدني في القيام بذلك لأن البيئة مسؤولية الجميع دون استثناء.
- محدودية أماكن جمع النفايات الصناعية وقدرات معالجتها.
- ضعف الإعانات الموجهة لوضع أنظمة إدارة مطابقة للمواصفات القياسية الدولية.
- غياب تشريع يجبر الأعوان الاقتصاديين على الإفصاح بنتائج أنشطتهم الاجتماعية والبيئية.
- نقص التكوين في مجال البيئة والتنمية المستدامة، بإستثناء بعض الدفعات على مستوى بعض الجامعات والمراكز التكوينية المتخصصة.[3]

---

[1] عمر شريف، **طاقة وبيئة من أجل تنمية مستدامة، ملتقى الدولي آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية**، جامعة 08 ماي 1945، قالمة،2010، ص6.

[2] عبد الرحمن محمد الحسن، **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم للملتقى إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، جامعة مسيلة، 15-2011/11/16، ص8

[3] بلعادي عمار ورمضاني لطفي، **مرجع سابق**، ص9.

الفرع الثاني: حلول التنمية المستدامة

من أجل القضاء ولو بصفة جزئية من حدة هذه المعوقات يجب على الدولة المعنية بالتنمية المستدامة مهما كانت إتباع الآتي:

- قام مركز بحوث سياسات الغذاء الدولي بتقديم مجموعة من الرسائل التوجيهية الخاصة بسياسة معالجة هذه المواضيع، بهدف الوصول إلى القوة الكامنة لتحقيق أو إنجاز التنمية المستدامة في المناطق الأقل تفضيلا، وذلك لتعرض المناطق الأقل تفضيلا فرصا للإستثمارات الاجتماعية المربحة.[1]

-هناك حاجة ضرورية إلى التقنيات المربحة والدائمة بهدف حفظ وتحقيق الاستخدام الفعال للمياه النادرة.

- الإستغلال الأمثل والفعلي للثروات والموارد المتاحة للبلد مع إيجاد المناخ المناسب والملائم لتسيير الاستثمارات.
- توفير المجالات المختلفة والملائمة للشباب مع تأهيل وتوفير فرص العمل المختلفة تتماشى ومتطلباته وتخصصاته المهنية.
- تخطيط وتسيير الموارد البشرية بطريقة علمية حتى تسمح لها بمسايرة التكنولوجية الحديثة.
- التركيز على المناطق الريفية وخاصة المناطق النائية عند إعداد ووضع البرامج التنموية لتوفير احتياجات سكان المناطق المحرومة خاصة الكهرباء والتركيز على الطاقات المتجددة خصوصا منها الطاقة الشمسية لتخفيض الضغط على المناطق المحرومة وما تتحمله من أعباء وتكاليف جراء صعوبة المنطقة والإستفادة من مضمون التنمية المستدامة.
- إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لأي بلد يريد النهوض بالتنمية المحلية المتعارف عليها.
- صيانة ودعم السلوك الحضاري والديني الذي ينطلق منه العالم العربي بوجه عام والجزائر بوجه خاص وإستثماره واستغلاله لتحقيق التنمية المستدامة.

لكن لا يتحقق ذلك إلا بوجود نظام مؤسسي حديث وفعال يعتمد على الابتكارات التكنولوجية الحديثة بمساعدة الموارد البشرية وخاصة منها الشابة للنهوض بها وتحقيق التنمية المستدامة.[2]

[1] محمود الأشرم، **التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالميا وعربيا)**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص ص86،89.

[2] عمر شريف، **مرجع سابق**، ص6.

المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة من الجانب الإقتصادي والإجتماعي والبيئي

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من الجانب الإقتصادي

على الرغم مما تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحديات ضخمة وخاصة في عصر العولمة وعصر التقنيات المعقدة والرأسمالية ، فهي تلعب دورا محور في التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بخصائص هياكلها الإقتصادي، وهذا ما يجعلها تؤدي دورا من جوانب إقتصادية وتتمثل هذه الأدوار في النقاط التالية:

الفرع الأول: مساهة في تنمية الصادرات وتعبئة المدخرات

أولا: مساهمة في تنمية الصادرات

إن تنمية الصادرات تعد قضية بالغة الأهمية بالنسبة لمعظم الدول النامية، والتي تعاني من عجز كبير ومتزايد في ميزان المدفوعات التجاري فعدم إعطاء قضية التصدير اهتماما الحقيقي قد يؤدي إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعف القدرة على الإستيراد وتعثر جهود التنمية[1]، قد يبدو للوهلة الأولى أن هذا الأمر يبتعد عن الواقع، فكيف يمكن للمؤسسات الصغيرة أن تعمل على تنمية الصادرات بإمكانياتها المحدودة وقلة رأسمالها، ولكن الأمر يحدث في حال لعبت هذه الأخيرة دور المغذي للمؤسسات الكبيرة، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.[2]

حيث تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم التجارة الخارجية من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة لما تتميز به من مميزات نسبية ووفرات إقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، حيث تساهم بذلك في توفير العملة الصعبة أيضا.[3]

ثانيا: مساهمة في تعبئة المدخرات

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز إستثمار تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الإقتصاد الوطني، حيث أنها تعتمد على محدودية رأس المال مما يعد عنصرا لجذب صغار المدخرين كذلك قدرتها على الإرتقاء بمستوى الإدخار والإستثمار وتسيير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (إدخار الإفراد، العائلات، التعاونيات، الهيئات الحكومية) وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت ستوجه للاستهلاك الفردي غير المنتج، وهذا بتوظيفها في إستثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الإستثمار على مستوى الإقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية، ويخفض من درجة الإعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج.[4]

---

[1] قريشي محمد الصغير، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجنوب الجزائري خلال الفترة(2011–2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، 2012-2013،ص180 .

[2] غرزولي إيمان، **مرجع سابق**، ص12.

[3] رابح حميدة، **إستراتجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص31.

[4] شعيب أتشي، **مرجع سابق**، ص18.

الفرع الثاني: مساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية والتنمية الصناعية المتكاملة

أولا: مساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية

أصبحت التنمية الإقليمية ضرورة واقع الدول لتعبئة الفائض الإقتصادي الموجودة بين الريف وأقاليم الدولة، فالمهتمين بأمور التنمية غالبا ما يكون هناك إهمال للبعد المكاني لتوطين الأنشطة الإقتصادية فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية أي توزيع التنمية جغرافيا وذلك لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها لإنتشار الجغرافي في جميع أقاليم الدولة وتحقيق نمو متوازن جهويا وإزالة الفوارق بين أقاليم الدولة وما يمكنها من تحقيق أهداف تنموية إجتماعية [1]. كما تساهم في إعادة التوزيع السكاني، وتخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية بتكلفة محدودة وتحافظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص فهي تحدث نوعا من العدالة في التنمية الإقليمية بانتشارها في عدة أقاليم بهدف التنمية وإستقرار السكان فيها.[2]

ثانيا: مساهة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة

من المؤكد أن تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية، ومن المقومات الأساسية للهيكل الصناعي وقوة دامغة لعملية التنمية الصناعية إلى الأمام، فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاط ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسود في تلك النشاطات التي تظهر فيها أهمية وفورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة منتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة. ويمكن لعلاقة التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى أن تأخذ شكلين:

1- التكامل غير المباشر: يقصد به تقسيم المهام بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة دون اتفاقٍ مباشر بين الطرفين، ويعتمد هذا التكامل بصفةٍ أساسية على السوق، حيث يتم إنتاج المنتجات بأقل تكلفةٍ ممكنة لتحقيق أقصى ربح.

2 -التكامل المباشر: يتم من خلال التعاقد بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، على أساس أن إحدى هذه المؤسسات تستخدم منتجات المؤسسات الأخرى بصورة منتظمة كمدخلات في عملية التصنيع وتلجأ المؤسسات الكبيرة إلى هذا النوع من التعاقد بدلا من أن تقوم بإنتاج كافة الأجزاء ومستلزمات الإنتاج التي ستحتاج إليها، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على إنتاج الأجزاء بتكلفة منخفضة مما لو تم لإنتاجها في المؤسسات الكبيرة، ويعني هذا إنخفاض تكلفة الوحدة المنتجة، ومن ثم يزيد الربح كما يخفق هذا التعاقد من وطأة التقلُّبات العنيفة في حجم الطلب على منتجات المؤسسات الكبيرة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بسهولة تغيير حجم إنتاجها، ويمكن القول بصفة عامة أن الميزة الرئيسية من التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أن تضفي نوعا من المرونة والكفاءة على النظام الصناعي ككل، والنتيجة هي إرتفاع إنتاجية القطاع الصناعي ككل.[3]

---

[1] حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2010-2011، ص23.

[2] بن تركي زينب، **مرجع سابق**، ص 30.

[3] شعيب أتشي، **مرجع سابق**، ص20.

الفرع الثالث: مساهمة في خلق قيمة المضافة والمنافسة

أولا: مساهمة في خلق القيمة المضافة

إن توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الإقتصادي لا يسمح من معرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني، لهذا فإن تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة على المستوى الوطني وحسب قطاع النشاط، سيكون مفيدة إلى حد بعيد لتشخيص مكانة هذه الأخيرة، وتقييم أداءها في الاقتصاد الوطني.[1] إذ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في مختلف الإقتصاديات من خلال مبادلات السلع وإنتاجها وتقديم خدماتها، فهي تخلق قيمة مضافة معبر عنها بالفرق بين التكلفة المحتملة والأرباح والإيرادات المحققة.

كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا خصبا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير المناخ المناسب والتسهيلات اللازمة والقوانين المتعلقة بالإستثمار، خاصة في ميدان السياحة وبعض الصناعات النسيجية والغذائي.[2]

ثانيا: مساهمة في خلق المنافسة

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنافس مع المؤسسات الكبيرة في العديد من المجالات وذلك من أجل تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعميل ولضمان إستمرارية حركة الاقتصاد[3] وتشجيع المواهب وإعطاء فرصة لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة، من خلال توظيف مهاراتها وقدراتها الفنية وخبراتها العلمية لخدمة مشاريعهم، إذ تشير الدراسات المتخصصة في هذا الميدان إلى أن عدد الإختراعات التي تحققت عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلاتها في المؤسسات الكبرى.[4] ويتمثل الابتكار في أحد الطرق التالية: إنتاج منتج جديد، اكتشاف فكرة جديدة أو تقنية إنتاج جديدة تخفيض من تكاليف الإنتاج، تقديم خدمة جديدة أو تحسينها.[5] إن النظر إلى عمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدسة التنمية المستدامة من شأنه أن يخفض التكاليف ويزيد من العوائد، فالمؤسسات التي تطور منتجات تقدم حلولا جديد لمشاكل قديمة سوف يؤدي هذا التطوير إلى زيادة حصتها في السوق، كما أن إنتاج نفس المستوى من الإنتاج في ظل مدخلات أقل ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها، سيكون لها أثر بيئي واقتصادي إيجابي، كما سيكون له تأثير إيجابي على هيكل التكلفة الخاص بالمؤسسة[6] وأداة فاعلة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وهذا من خال إنتاج بدائل للواردات لتلبية بالخامات المحلية بصفة أساسية.[7]

---

[1] منى مسغوني، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة،** مجلة الباحث، عدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر، 2012،ص 127.

[2] رابح حميدة، **مرجع سابق**، ص 30.

[3] ماجدة العطية، **مرجع سابق**، ص24.

[4] العرابي حمزة، بوقدوم مروة، **مداخلة الحوكمة كآلية لتفعيل المسؤوليةالإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها للتنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتجية التنمية المستدامة–الواقع و الرهات،** جامعة البليدة 2، 12 ديسمبر 2011، ص7.

[5] بوقرة الصديق، **مرجع سابق**، ص22.

[6] فاتح غلاب، **تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية،** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس–سطيف، 2010-2011، ص86.

[7] نبيل جواد، **مرجع سابق**، ص ص94،95.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من الجانب الإجتماعي

لا تقتصر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الجانب الإقتصادي فقد ولكن دورها يشمل أيضا الجانب الإجتماعي، فهي بالإضافة على توفير مناصب شغل تعمل على إشباع رغبات وإحتياجات الأفراد وذلك من خلال استغلال الجيد للموارد بهدف تحقيق التنمية المحلية.

الفرع الأول: مساهمتها في توفير مناصب شغل وإشباع رغبات وإحتياجات الأفراد

أولا: مساهمتها في توفير مناصب شغل

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على خلق فرص العمل لأنها تعتمد على تكثيف العمالة عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب إستثمارات رأسمالية كبيرة وأنماط تكنولوجية كثيفة الرأسمال وقليلة العمالة ومهارات فنية متخصصة لا تتوفر في الدول النامية.[1]

ومن جانب آخر تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على الإنتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية وهي بذلك تخفف الضغط الإجتماعي على المدن ذات الكثافة السكانية العالية وتحقق نوع من التوازن الجهوى والمحافظة على الاستقرار البشري.[2] فهي تتجاوز حتى المؤسسات الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون هذه المؤسسات هي الأقدر في القضاء على جانب كبير من هذه الظاهرة.[3] الظاهرة.[3]

إن الظروف المعيشية الصعبة في الدول النامية والتي منها البطالة والفقر جعلت سكان الريف يهاجرون نحو المدن للتقرب من المرافق العامة الضرورية للحياة وفرص العمل، الأمر الذي أسفر عن سلبيات عديدة ومنها الضغط على خدمات المرافق المختلفة وإنتقال قوة العمل من الريف إلى المدينة وهذا ما جعل الكثير من الدول تتبنى سياسة تثبيت السكان بتدعيم النشاطات الاقتصادية عن طريق تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[4]

الفرع الثاني: إشباع الرغبات وإحتياجات الأفراد

فهي فرصة لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذواتهم وأرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم[5] وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة[6]

الفرع الثاني: مساهمتها في إستغلال موارد المحلية وتحقيق التنمية المحلية

أولا: إستغلال الموارد المحلية

تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستغلال الموارد المحلية العاطلة لأن طلب هذه المؤسسات على رأس المال محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة قد تكون كافية لإنشاء مشروع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وسد حاجيات المناطق المحلية، ثم إن هذه المؤسسات

---

[1] ربيعة بركات وسعيدة دوباخ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية–حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر خلال الفترة 2000–2010**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بومرداس، يومي 18و19ماي2011، ص558.

[2] حجاوي أحمد، **مرجع سابق**، ص22.

[3] موسي سهام، **مرجع سابق**، ص14.

[4] رزيق كمال وعوالي بلال، **مرجع سابق**، ص10

[5] خوني رابح ورقية حساني، **مرجع سابق**، ص30.

[6] مفيد عبد اللاوي وناجية صالحي، **دور المؤسسات الصناعات التقليدية والحرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية–حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول إستراتجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، يومي 18و19 أفريل 2012، ص9.

إستغلالها للموارد الموجودة في المناطق المحلية ستؤدي إلى ترشيد قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات من خلال تنويع تشكيلة المنتجات وإنخفاض الأسعار.[1]

ثانيا: مساهمة في تحقيق التنمية المحلية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية بفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق، فهي تتميز بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق ذات النشاطات الإقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية محلية نذكر من بين أهمها:

1- إمتصاص البطالة على المستوى الداخلي: إن إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم يمكن من إمتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكديس المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الإقتصادي.[2]

2-**تحقيق التوزيع العادل للدخل**: في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة، تشغل أعدادا كبيرة من اليد العاملة يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وعليه يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم وبصورة فعالة في التخفيف من حدة الفقر، وهذا بإيجاد فرص العمل وإنتاج السلع الاستهلاكية بأسعار منخفضة، ويرجع الفضل في ذلك من جهة إلى انتشار هذه المؤسسات في الأسواق الريفية والمناطق السكانية ذات الدخل المنخفض، أو عن طريق توزيعها لرواتب متقاربة، حيث عادة ما تركز إنتاجها لصالح الطبقات ذات الدخول المنخفضة.[3]

3-**إنعاش المناطق الداخلية**: وذلك بالإعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن أنه قادر على إمتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر وعي النشاط الصناعي من خلال إعطائه فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعليم الكثير في المجال الصناعي، فهو يحقق نوعا من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة على ذلك، ويمكن القول أن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية مرجعها أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها فهي تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية، وقادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة وتكون عادة محدودة، فضلا عن أنه قادرة على الإفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى.[4]

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من الجانب البيئي والتكنولوجي

بعدما كان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الإقتصادي والإجتماعي أصبح وفي ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة إقتصادية وإجتماعية بيئية تكنولوجية تحقق من خلالها التنمية المستدامة.

الفرع الأول: الإنتاج الأنظف

وذلك بتطبيق المتواصل لإستراتجية بيئة وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات من اجل تقليل المخاطر المتصلة بالإنسان. ويتمثل الإنتاج الأنظف الحفاظ على المواد الخام والطاقة وإستبعاد المواد الخام السامة وتقليل من كافة الإنبعاثات من الغازات والنفايات الناتجة.

---

[1] رزيق كمال وعوالي بلال، **مرجع سابق**، ص10.

[2] بغداد بنين وعبد الحق بوقفه، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص8.

[3] بن تركي زينب، **مرجع سابق**، ص31.

[4] بغداد بنين وعبد الحق بوقفه، **مرجع سابق**، ص9.

حيث تسعى المؤسسات إلى تطبيق مجموعة من الهداف للحفاظ على البيئة نذكر منها:[1]

-الحد من تلويث عناصر البيئة عن طريق إجراء تحسينات متتابعة لنشاطات سلع أو الخدمات.

-التعديل المستمر في طرق ومخطط التشغيل والعمليات الصناعية، وتحديث التكنولوجية المستخدمة باستمرار.

-فصل المخلفات الممكن فصلها وتصنيفها وإعادة تدويرها وإسترجاع المواد الخام والكيماويات والطاقة.

-حماية صحة الإنسان والبيئة.

-تفادي حدوث النفايات والإنبعاثات (أو تقليلها إلى الحد الأدنى) وخاصة السامة والخطرة منها.

-ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية والطاقة إلى المستوى الأمثل.

-تحقيق مستويات أعلى من الجودة والإنتاج والربح المادي.

الفرع الثاني: رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري

حيث نجد وبالإضافة إلى الأدوار والأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقا وعن القيمة المضافة التي أضافتها هذه المؤسسات على مستوى التنمية المستدامة في الجزائر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنتا بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مثل: إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع والابتكار، الكفاءة، الفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضاءها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار.

الفرع الثاني: تطور التكنولوجي

من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الإقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الإستثمارات العالية، كما تساهم المؤسسات الصغيرة في تنشيط إستخدام الخامات المحلية بشكل رشيد وعقلاني وإعادة إستخدام الكثير من بواقي عمليات الإنتاج وفاقد التشغيل وهذا مما يعطي الفرصة لتقليل معدلات النفايات والبقايا التي تؤثر على المحيط، وتساهم أيضًا في تطوير إستخدام التكنولوجيات المحلية ورفع مستواها عبر الإحتكاك بالأسواق الخارجية وقوانين الجودة، وتحافظ بذلك على الهوية المحلية في تنشيط ودعم الصناعات والمؤسسات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية.[2]

---

[1] السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية بالمسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية في منظمات الأعمال، جامعة بوضياف بالمسيلة، 2016/2015، ص 52.

[2] مشري محمد الناصر، **مرجع سابق**، ص 96.

خلاصة الفصل الثاني:

إن التنمية المستدامة هي تلك التي تسعى إلى تحقيق توازن بين الذي يعد وليد إحتياجات أجيال الحاضر دون التضحية بالمستقبل، وبذلك تعتبر التنمية المستدامة هي المخرج الجديد للأزمة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وهدفها الجوهري النهوض بجميع أبعادها وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب والسليم لنجاحها. وتتجلى أهمية هذا المفهوم من الدراسات التطبيقية لعملية التنمية المستدامة في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية ومما زاده أهمية هو احتواءه على البعد الإنساني أي النهوض الشامل للمجتمع بأسره. بناء على ما تم عرضه في الفصل يمكن استخلاص جملة من النتائج:

- إن التنمية المستدامة في سعيها المستمر لتحقيق التطور والتقدم وتحسين أساليب حياة الأفراد إلا انه يبقى تواجهها بعض العوائق من أهمها استنزاف الثروات الطبيعية والتلوث البيئي.
- توفير مصادر التمويل للتنمية المستدامة من خلال المصادر المحلية والدولية التي تهدف إلى محاربة الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة.
- إن نجاح برامج التنمية المعتمدة أساسا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول التي كانت متشابهة من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية لواقع البلدان العربية، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون محركا قويا لتنمية المستدامة، غير أنه لابد لهذا القطاع أن يستفيد من تجارب بعض الدول التي أصبحت رائده اقتصاديا.

تمهيد

إن القطاع الخاص أصبح يحقق نتائج ومعدلات نمو مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة من جهة مقارنة بينه وبين القطاع العام من جهة ثانية فالقطاع الصناعي الخاص حقق تحسنا نسبيا في السنوات القليلة الأخيرة، وذلك بفضل الإجراءات المتخذة والرامية إلى دعم المنافسة بين القطاعين من خلال برامج وهياكل دعم هذه المؤسسات، ولاشك أن تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان وراء هذه النجاحات التي حققها القطاع الخاص والمتمثلة في ثمرة الإسهامات التي شارك بها هذا القطاع على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذا ما لمسته معالم التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني بالجزائر وكذلك المحلي بولاية بسكرة.

ولإبراز تلك الأدوار التنموية والإسهامات التي قدمها هذا القطاع في تحقيق التنمية المستدامة، إرتأينا التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: نبذة تعريفية لولاية بسكرة

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة

المبحث الأول: نبذة تعريفية لولاية بسكرة

ولاية بسكرة من الولايات التي تتوفر على نسيج مؤسساتي وإمكانيات معتبرة بما في ذلك الموقع الجغرافي والتمركز الصناعي، ما تزخر به من المورد البشري والموارد الأولية المتنوعة بالإضافة إلى هياكل الدعم مما يخول الولاية إعتلاء مكانة في المشهد الإقتصادي والوطني والذي من شأنه تشجيع الإستثمار وتطوير الإقتصاد المحلي ويعتبر فضاء يوضح فرص الإستثمار في الولاية ويرفع من جاذبيتها الإقتصادية لجلب المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء.

المطلب الأول: البنية التحتية لولاية بسكرة

الفرع الأول: البطاقة التقنية لولاية بسكرة والهياكل القاعدية

أولا: البطاقة التقنية لولاية بسكرة

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد؛ تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر بـ 21509.80 كلم2 وتظم 33 بلدية و 12 دائرة و يحدها:

- ولاية باتنة من الشمال.
- ولاية مسيلة من الشمال الغربي.
- ولاية خنشلة من الشمال الشرقي.
- ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.
- ولاية الوادي من الجنوب الشرقي.
- ولاية ورقلة من الجنوب

وتعتبر التركيبة السكانية من أهم عوامل نجاح أي استثمار وذلك لما توفره من قدرات بشرية ويد عاملة قادرة على التأقلم مع أي نشاط بحكم أن عنصر الشباب هو الغالب على التركيبة السكانية من ذكور وإناث وتتمتع غالبيتهم بمستوى تعليمي مقبول ويد عاملة مؤهلة وذات تكلفة تنافسية، ويقدر عدد السكان 775797 نسمة.[1]

الجدول رقم (09): البطاقة التقنية لولاية بسكرة

الرمز الهاتفي	033
المساحة	21509.80 كلم 2
عدد مناطق النشاط	14
عدد المناطق الصناعية	01
السكان	775797 نسمة
عدد الدوائر	12
عدد البلديات	33

المصدر: مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **دليل المستثمر–مؤهلات ومجالات الإستثمار**، بسكرة، 2014، ص 05.

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **دليل المستثمر–مؤهلات ومجالات الإستثمار**، بسكرة، 2014، ص 05.

ثانيا: هياكل القاعدية لولاية بسكرة

1: التعليم العالي: تتوفر الولاية على جامعة محمد خيضر التي تعتبر فضاء مفضل لتكوين وتطوير وتأهيل الموارد البشرية التي يحتاجها سوق العمل، وتدعيما للإبتكار التكنولوجي في المؤسات الصغيرة والمتوسطة أبرمت إتفاقية بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 23-07-2007 والتي تهدف إلى:

-إيجاد جسور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعة ومراكز البحث.

-يتواجد بالجامعة 31838 طالبا وتحتوى على 6 كليات في التخصصات التالية:

- كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعية والحياة.
- كلية العلوم والتكنولوجيا.
- كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية.
- كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- كلية الأدب واللغات.

2-الطرقات: تعتبر شبكة الطرقات ووسائل النقل من أهم المحفزات لجلب الإستثمار وبحكم الموقع الإستراتيجي التي تتوفر عليه الولاية، حيث تمتد شبكة الطرق على طول 2389,74 كلم موزعة على النحو التالي:

- الطرق الوطنية: 550,100 كلم.
- الطرق الولائية: 480,700 كلم.
- الطرق البلدية: 1356,94 كلم منها 707.08 كلم.

آ-السكة الحديدية: ممتدة من الشمال إلى الجنوب، حيث أن هناك 3 محطات رئيسية في (بسكرة، لوطاية، قنطرة) يبلغ طولها 130 كلم وهي تساهم في النشاط الإقتصادي بين الولايات.

ب-النقل الجوي: يمتز مطار بسكرة بتنوع رحلاته بين الوطنية والدولية، كما عرف خلال هذه السنوات الأخيرة.[1]

3-الصحة: يتكون قطاع الصحة من قطاع عام وخاص والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (10): يوضح قطاعات الصحة بالولاية (الخاصة والعامة)

القطاعات الصحة العمومية	القطاعات الصحة الخاصة
-04 مؤسسات عمومية استشفائية بسعة 800 سرير. -02 مؤسسات استشفائية متخصصة بسعة 131 سرير. -123 قاعة العلاج. -09 مؤسسات عمومية للصحة الجوارية. 34 مجمع صحي بسعة 118 سرير.	30 عيادات طبية جراحية بطاقة 64 سرير. 10 عيادة غير إستشفائية لطب وجراحة العيون. 01 مركز جواري لتصصفية الدم ببسكرة. 03 مخابر للتحاليل الطبية. 05 مؤسسات لتوزيع الأدوية بالجملة منها. 20 مؤسسات خاصة. 33 وكالة ENDIMED لتوزيع الأدوية بالتجزئة. 144 صيدلة منها 17 عامة. 98 عيادة طبية متخصصة.

المصدر: مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 06.

4-السياحة: تتوفر ولاية بسكرة على العديد من الموارد السياحية من وسط طبيعي متنوع بالمناظر الطبيعية، وحمامات معدنية وواحات النخيل، ومما يميز الولاية أيضا الأثار التاريخية والحضارية المرتبطة بمختلف العهود والأزمنة التي مرت بها، هذه المؤهلات تجعل من الولاية متحف سياحي طبيعي يجمع بين السياحة، السياحة الصحراوية، السياحة الزراعية.

الفرع الثاني: ثروات ولاية بسكرة

أولا: الموارد المائية

تتوفر في ولاية بسكرة موارد مائية جوفية هامة والتي تحظي بدور استراتيجي في السياسة العامة للدولة من حيث توفير الحاجيات الأساسية للمواطن، حيث تبلغ كمية المياه المسخرة على مستوى الولاية ب 820 مليون $م^3$.

1-موارد المياه الجوفية:

-عدد المناقب العمومية 736 منقب.

-عدد المناقب الخاصة 7412 منقب.

-الموارد المعبأة 761.

2-موارد المياه السطحية:

-سد منبع الغزلان بلوطاية بطاقة التحزين 55.5 مليون $م^3$

-سد فم الغرزة بالدروع بطاقة تخزين 17.5 مليون $م^3$

3-شبكة المياه الصالحة للشرب:

-عدد المراكز المزودة بمياه الصالحة للشرب 75 مركز.

-الطول الإجمالي للشبكة 1.535 كلم.

-عدد الخزانات 146 بطاقة تخزين تقدر 119.210 كلم^3.

ثانيا-الشبكة الطاقوية: تتوفر الولاية على شبكة طاقوية هامة، حيث تمثلت نسبة التغطية كما يلي:

-الكهرباء إرتفعت نسبة التغطية من 88 % نهاية السنة 1999 إلى 93 % نهاية سنة 2010.

-الغاز الطبيعي ارتفعت نسبة التموين بالغاز الطبيعي من 28% نهاية سنة 1999إلى 72 % نهاية سنة 2010.

ثالثا-الأراضي الزراعية:

تحتل ولاية بسكرة الصدارة في مجال الفلاحة، فمناخها الملائم وغناها بالمياه الجوفية والتربة الصالحة للزراعة أعطى لها مميزات تجعلها في الصدارة من ناحية تنوع وكثرة المنتوج الفلاحي.[1]

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 06.

الجدول رقم(11): يوضح الأراضي الزراعية المتوفرة في ولاية بسكرة

توزيع الأراضي	المساحة	المساحة من إجمالي مساحة الولاية	أماكن تواجدها
الأراضي الصالحة للفلاحة	178.174	8.28	ليوة، أوماش، أمليلي، أولاد جلال، لغروس، الدوسن، الشعيبة، الفيض، زريبة الوادي، عين الناقة
أراضي بور ورعوية	139.9746	1.39	جميع البلديات
أراضي غير منتجة وغير مخصصة للفلاحة	386.585	3.86	جميع البلديات
أراضي غير منتجة ومخصصة للفلاحة	74858	748.58	جميع البلديات
الحلفاء	19644	1.9664	مزيرعة، البسباس، رأس الميعاد

مصدر: مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار

المطلب الثاني: نشأة ومهام مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية بسكرة

الفرع الأول: نشأة مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية بسكرة

أنشأت المديرية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم **14-21** المؤرخ في **21** ربيع الأول عام **1435م** الموافق ل**23** يناير سنة **2014**، يعدل المرسوم التنفيذي رقم **11-19** المؤرخ في **20** صفر عام **1432** الموافق ل**25** يناير سنة 2011 المتضمن إنشاء مديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 15-15 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1436 الموافق ل: 22 يناير سنة 2015، المتضمن إنشاء مديرية الولاية للصناعة والمناجم ومهامها وتنظيمها.

الفرع الثاني: مهام مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية بسكرة

أولا: في ميدان التقييس والقياسة القانونية والأمن الصناعي

تسهر المديرية على تطبيق السياسة الوطنية للتقييس والقياسة القانونية والأمن الصناعي:[1]

1- تساهم مع الهيئات العمومية المعنية على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية في ميدان التقييس والقياسة القانونية والأمن الصناعي.

2-تسهر على مراقبة الموارد الصناعية.

3-تسهر على مطابقة المنشآت الصناعية قبل تشغيلها.

4-تضمن التدقيق في المطابقة للتنظيم المتعلق بالآلات الجديدة لضغط الغاز والبخار.

5-تساهم في كل عملية تهدف إلى التخفيض من مخاطر التلوث الصناعي.

ثالثا: في ميدان تطوير النسيج الصناعي وترقية الإستثمار

1-تساهم المديرية في ترقية وتطوير الجاذبية الإقتصادية.

2-تشارك في ضبط العقار الصناعي على مستوى الولاية.

3-تساهم في تطوير الفضاءات الجهوية للتنمية الصناعية ومناطق النشاط وتأهيل المناطق الصناعية.

4-تقيم دوريا تطبيق إجراءات ترقية الإستثمار.

رابعا: في ميدان تسيير مساهمات الدولة والخوصصة

1-تساهم في إحصاء الأملاك الصناعية للولاية.

[1] www.dipmepi-biskra.com، على الساعة 14:30، في 2017/5/5.

2-تساهم في متابعة تعهدات المشتري في إطار الخوصصة.

خامسا: في ميدان الإعلام الصناعي

1-تسهر على وضع نظام للإعلام وتقوم بالجمع والنشر الدوري بكل وسيلة إتصال أو معلومات تقنية أو إحصائية مناسبة.

2-تساهم في وضع نظام لليقضة الإعلامية تدعيما للهياكل المركزية المكلفة باليقضة التكنولوجية.

سادسا: في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-تساهم في تنفيذ إستراتيجيات وبرامج العمل للقطاع وتقييم أثرها وتقدم حصيلة النشاطات.

2-تدرس وتقترح كل تدبير للدعم والتشجيع لإنشاء المؤسسات الصغيرة.

3-تدعم أنشطة الحركة الجمعوية المهنية والفضاءات الوسيطة والمؤسسات بالإتصال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4-تساهم في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية، لاسيما في ميدان المناولة.

5-تساهم في إنجاز وتعيين خارطة تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

الشكل رقم(07): الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للصناعة والمناجم لولاية بسكرة

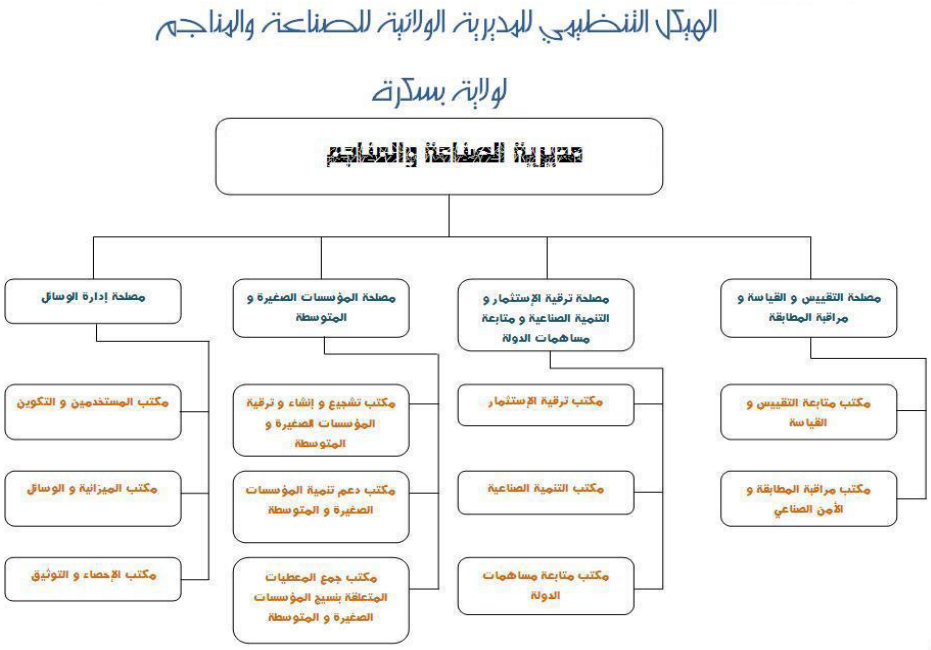

المصدر: مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار

المطلب الثالث: قطاع الصناعة وترقية الإستثمار لولاية بسكرة

الفرع الأول: قطاع الصناعة والهيئات الداعمة لها

أولا: تعريف قطاع الصناعة

تتمتع الولاية بنسيج صناعي متنوع وذلك لاحتوائها على 07 شركات عمومية و 60 مؤسسة خاصة إضافة إلى 26 منجم. ويتمثل النسيج الصناعي للولاية في:

- صناعة المواد الغذائية وأعلاف الحيوانات.
- صناعة مواد البناء.

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **www.dipmepi-biskra.com** ، على ساعة 9:00، في 5-5-2017.

- صناعة الكابلات الكهربائية.
- صناعة الخشب والورق والطبع.
- الصناعات اليدوية والحرفية كالنسيج والطرز.

يشمل هذا القطاع مجموعة من المنتجات أهمها: الآجر الأحمر، صناعة الكوابل الكهربائية، الصناعات الغذائية، الدقيق، النسيج، الخشب والورق وصناعة مواد البناء والصناعة المختلفة إضافة إلى منتجات الصناعة التقليدية كالفخار.

1- المنطقة الصناعية بالولاية

تقع المنطقة غرب النسيج الحضري للمدينة مع إنشاء منطقة توسع لها، مما زاد من أهميتها الإقتصادية وتظم عدة مؤسسات منها: SNTC، ENICAB, TIFIB، SONATRACH...الخ.

- عدد المناطق الصناعية: 01.
- المساحة الإجمالية للمنطقة الصناعية: 163 هكتار و 77 آر.
- عدد الإجمالي للقطع المنشأة: 51
- عدد الوحدات (المشاريع): 24
- عدد مناصب الشغل: 2900
- وضعية ومبلغ التهيئة: استفادة المنطقة الصناعية لولاية بسكرة من برنامج إعادة التهيئة مبينة كما يلي[1]:
  - تهيئة الطريق، شبكة التطهير، الإنارة العمومية: 134.56 مليون دينار جزائري.
  - بناء 03 مراكز للمراقبة بمبلغ: 84.66 مليون دينار جزائري.

كما إستفادت الولاية من منطقة صناعية جديدة قيد التهيئة ببلدية أوماش.

ثانيا: الهيئات الداعمة لقطاع الصناعة

1- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME

تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05- 165 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو منصوص في المرسوم 05-165 المؤرخ في 3 ماي 2005، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل مهامها في:

آ-تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.

ج-متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط.

د-إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشطات الإقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية.

هـ-جمع وإستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] نفس المرجع سابق

2- الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري ANIREF

أنشأت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 المحدد لمهامها وقانونها الأساسي.

إسندت المهام التالية للوكالة:[1]

أ-الوساطة العقارية

- التسيير بموجب اتفاقية الأملاك العقارية المبنية والغير مبنية.
- ترقية الحافظة العقارية.
- تسويق الحافظة العقارية.
- إنشاء آلية تجسد الطلبات وفق نظام يواكب المستثمرين لتوجههم من أجل إقامة مشاريعهم الإستثمارية.

ب-إنشاء بنك للمعلومات: وذلك بوضع والتحديث المستمر لبنك المعلومات للتصفح العام المتضمن للعروض العقارية على المستوي الوطني.

ج-الضبط العقاري: إنشاء مرصد عقاري اقتصادي عن طريق :

- جدولة أسعار العقار الاقتصادي يتم تحديثها كل 06 أشهر.
- إعداد تقارير وفق تغيرات السوق العقارية كل 06 أشهر.
- دراسات خاصة.

د-الترقية العقارية

تقتني الوكالة الأملاك العقارية المبنية والغير مبنية لإعادة بيعها أو منحها بالامتياز بعد تثمينها وتجزئتها وتهيئتها لصالح أصحاب مشاريع ذات طابع صناعي بحث.

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

لوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية وإستقلال مالي. مهمتها الرئيسية هي تطوير ومتابعة الإستثمارات من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية لبدء مشاريع الأعمال الحرة من خلال صندوق عملي موحد.

4- الهيئة الجزائرية للإعتماد

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-466 المؤرخ في 4 ذي القعدة 1426 الموافق 6 ديسمبر 2005، الهيئة الجزائرية للإعتماد (ALGERAC) هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، تقع تحت إشراف وزارة الصناعة وتشجيع الإستثمار والمهمة الرئيسية لهيئة الإعتماد هي تقييم المطابقة.

5- البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة بالوسط BSTPC

آ- تشجيع وتطوير المناولة الصناعية في الجزائر.

ب -إنشاء ملفات المؤسسات المناولة.

ج-تعزيز الروابط بين المؤسسات.

د-الترويج للمنتجات والكفاءة الجزائرية وتشجيع الإستخدام الأقصى لطاقة الإنتاج

هـ- تنظيم ملتقيات واجتماعات الأعمال.

[1] **نفس المرجع السابق.**

6- المكتب الوطني للمقاييس القانونية ONML

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت إشراف وزارة الصناعة وإستقلال مالي ، نشأت عام 1986 بموجب القانون التنفيذي رقم 86-250 بـ 30 سبتمبر 1986.

مهمتها الرئيسية هي ضمان موثوقية أدوات القياس التي تتطلب تأهيل قانوني.

7- المعهد الجزائري للمعايير IANOR

تحت إشراف وزارة الصناعة وتشجيع الإستثمار، المعهد الجزائري للمعايير (IANOR) يعرف كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-69 من 21 فبراير عام 1998 كجزء من إعادة هيكلة شملت (المعهد الجزائري للمواصفات والملكية الصناعية). يحمل شهادة الأيزو 2000 - 9001 - ISO من قبل المكتب الدولي، المصرف العربي الدولي VINÇOTE في بروكسل، بلجيكا في 26 مارس2007.

8- المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية

أنشئ المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، في إطار إعادة تنظيم هياكل المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية، كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وإقتصادي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المؤرخ في 21 فبراير 1998، ووضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار. حيث تتمثل مهامه في:

يلتزم المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية بالاضطلاع بمهمتين أساسيتين كما جاء المادة07 من المرسوم 98 – 68 المتضمن تحديد القانون الأساسي للمعهد:

آ-مهمة إزاء الدولة (الخدمة العمومية): تتمثل في تنفيذ السياسة الوطنية في مجال الملكية الصناعية.

ب-مهام إزاء المتعاملين الاقتصاديين والباحثين، وتتمثل في:

-فحص ودراسة الحقوق المعنوية (العلامات، والرسومات والنماذج، وتسميات المنشأ وبراءات الإختراع) وتسجيلها وحمايتها.

-تسهيل الحصول على المعلومات التقنية ووضع جميع الوثائق والمعلومات ذات الصلة بمجال تخصصه تحت تصرف الجمهور.

-ترقية قدرات الإبداع والإبتكار من خلال إجراءات تحفيزية مادية كانت أم معنوية.

الفرع الثاني: ترقية الإستثمار

الإستثمار هو الركيزة الأساسية في بناء الإقتصاد الوطني، ويعتبر قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، ومن آليات دعم الإستثمار ما يلي:

-الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI (سبق ذكرها في الفصل الأول من المبحث الثالث، ويلحق ذكرها في المبحث الثالث من هذا الفصل)

-المجلس الوطني للإستثمار CNI

أولا: لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الإستثمار(CALPIREF)

تكلف لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمار وضبط العقار على أساس بنك المعلومات المقدم من طرف مصالح أملاك الدولة والصناعة والأجهزة المكلفة بالعقار، بدراسة إقتراح منح الإمتياز بالتراضي وبالدينار الرمزي للمتر مربع. ومنذ صدور الإجراءات الجديدة التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2011 المعدلة لأحكام الأمر04/08 المتعلق بالإستثمار الرامي إلى إقتناء العقار الصناعي، عقدت الجنة 11 جلسة عالجت من خلالها ملفات إستثمارية كما هو موضح في الجدول التالي:[1]

[1] نفس المرجع السابق.

جدول رقم (12): يوضح عدد الملفات المدروسة ومصادق عليها

عدد الملفات المدروسة من طرف اللجنة منذ سنة 2011	عدد الملفات المصادق عليها من طرف اللجنة
573	470

المصدر: مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **مرجع سابق**، ص 13.

1-تكوين الملف

آ-طلب إلى السيد الوالي (الأمانة العامة) يبين فيه طبيعة المشروع الإستثماري والقطعة الأرضية المقترحه.

ب-دراسة تقنية إقتصادية للمشروع من مكتب دراسات معتمدة.

ج-مخطط الموقع 1000/1 من مكتب دراسات معتمد.

د-مخطط الكتلة 200/1 أو 250/1 من مكتب دراسات المعتمد.

نسخة مصادق عليها من بطاقة الهوية للشخص الطبيعي، وبالنسبة للشخص المعنوي بطاقة الهوية للمسير فقط مع القانون الأساسي.[1]

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الأساسي لإقتصاد أي دولة، وذلك بما تقدمه من خدمات في إطار الخدمات الاقتصادية، وكذا بما تعود عليه من فائدة لأصحابها خاصة وللأفراد عامة، حيث أنها تساهم بشكل كبير في خلق مناصب العمل وذلك لتحقيق الإكتفاء الذاتي والإنتعاش الإقتصادي وتوفير الظروف المعيشية الجيدة للمجتمع.

المطلب الأول: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج إعادة تأهيلها

بدأ واضحا في السنوات الأخيرة زيادة تعداد ا لم ؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد اهتمام الدولة الجزائرية من خلال التشريعات والمؤسسات المساعدة على قيامها واستمرارها

الفرع الأول: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة

إن حركية المؤسسات الخاصة أدت إلى بلوغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السداسي الأول لسنة **2016** إلى غاية **8028** مؤسسة خاصة، حيث تم إنشاء **1005** مؤسسة جديدة، كما تم شطب خلال نفس الفترة **46** مؤسسة، وكذلك إعادة إنشاء **54** مؤسسة، فقدرت نسبة التطور مابين العامين (**2015- السداسي الأول 2016**) بـ **12.62%** أي بتطور **1013** مؤسسة صغيرة ومتوسطة، كما بلغ عدد مناصب الشغل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **25549** عامل.[2]

جدول رقم (13): مؤشرات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة

المؤشـــرات	سنة 2015	السداسي الأول لسنة 2016
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	7015	8028
التطـور السنـوي	846	1013

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في سنة (2015) كان 7015 مؤسسة ثم تزيد وأصبح 8028 سنة (2016).

[1] **نفس المرجع السابق.**

[2] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **www.dipmepi-biskra.com**، على ساعة 10:00، في 11-05-2017

جدول رقم (14): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لولاية بسكرة خلال الفترة (2005-2016)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2937	3233	3561	3987	4499	4733	5230	5611	5861	6169	7015	8028

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد إرتفع خلال العشر سنوات الأخيرة من 2937 مؤسسة سنة 2005 إلى 8028مؤسسة سنة 2016 أي أن الولاية قد سجلت أعلى نسبة تطور في تعداد في هذه الفترة ، ويرجع هذا النمو في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سياسات الدعم التي تقدمها الدولة لها والتي انتهجتها الولاية.

الشكل رقم (07): منحنى بياني يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة

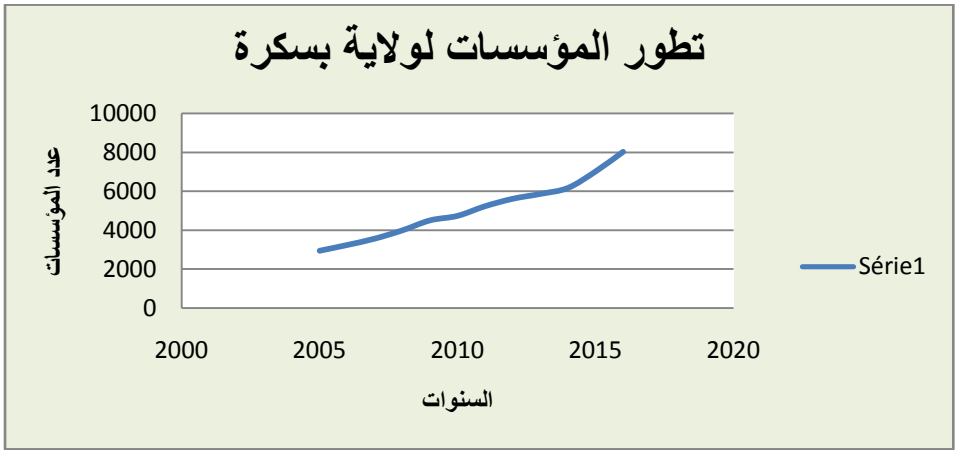

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم

نرى من هذا الشكل أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة في تزايد مستمر إذ ترجم هذا التزايد بعدد المؤسسات التي تظهر من سنة إلى أخرى، فنرى مثلا من سنة 2005 إلى سنة 2010 ظهور 1796 مؤسسة بينما من سنة 2011 إلى 2016 ظهور 2798 مؤسسة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الحركية الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة.

الفرع الثاني: برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة

أولا: تعريفه برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة

إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي في المقام الأول عملية تعلم مستمر، والتفكير، والمعلومات والتبادل الثقافي من أجل الحصول على مواقف جديدة، وردود فعل وسلوكيات رجال الأعمال، وأساليب إدارة ديناميكية ومبتكرة. تمر عملية إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر عدة خطوات، ولكن كل مؤسسة لها طريقتها الخاصة في التطور وفقا لخصوصياتها. وفي هذا السياق تحدد أربع خطوات رئيسية:[1]

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **www.dipmepi-biskra.com**، على ساعة 10:00، في 11-05-2017

الخطوة 1: الإستفاقة هي خطوة تمهيدية تهدف إلى رفع مستوى وعي صاحب المشروع للتعرف على نقائصه ونقائص مؤسسته، وتتحقق من خلال التشخيص القبلي والذي يعد عملية إعادة التأهيل أولية وسريعة يتم من خلالها التشخيص والمصادقة على مشاكل المؤسسة.

الخطوة 2: إن إعتماد أفضل الممارسات الإدارية وإنشاء تنظيم فعال، فمن خلال هذه المرحلة لإيجاد أو تحسين وظائف العمل إذا لم تكن موجودة أو أنها تفتقر إلى التنظيم. الشركة في طور التشكل.

الخطوة 3: تطوير وظيفي على هذا المستوى تبدأ المؤسسة في تأهيل نفسها وترتيب إجراءات محددة استنادا إلى الإنجازات التي حققتها في الخطوات السابقة.

هذه الإجراءات تشمل ما يلي:

1-تعزيز الموارد البشرية على مختلف المستويات، يقوم رئيس المؤسسة بتحديد المسؤوليات، العمل في إطار جماعي وزرع الثقة حسب الكفاءات.

2- فهم عميق للسوق ولتموقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

3- تنفيذ أدوات التسيير وأساليب العمل في مجالات مختلفة حسب القطاع.

4- الإجراءات في هذا المجال قد تؤثر على إدارة المشاريع في مؤسسة بناء، إطلاق جدولة أو تسيير الإنتاج في مؤسسة صناعية، وتسيير المخزون وحساب التكاليف.

5- هذه القائمة ليست شاملة والإجراءات مشخصة فقط للإحتياجات الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخطو 4 (التوقع والمطابقة للمعايير الدولية)

في هذه المرحلة يضع رئيس المؤسسة نفسه في حالة ترقب حول مستقبل مؤسسته ويلتزم بالإجراءات الملائمة وهي:

1- تطبيق أنظمة الجودة من أجل المصادقة حسب المعايير الدولية مثل: الإيزو 9001، برنامج الرصد العالمي، آيزو 22000.

2- تأشير اللجنة الأوربية ومخططات نشاط التصدير.

3- إعداد إستراتيجية للمؤسسة، ومشاريع الشراكة.

4- البحث والتطوير، واليقظة التكنولوجية.

باختصار إعادة التأهيل ليست عملية فريدة محدودة في الوقت ولا توجد أي مؤسسة باستطاعتها القول" لقد أنهيت إعادة تأهيلي"، وخاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار التغيرات الدائمة التي تتدخل في المحيط التقني، التجاري والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المعنى لا يمكننا الحد من إعادة التأهيل في المصادقة والتي تحتاج بنفسها إلى الحفاظ عليها وتحسينها.

ثانيا: برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الأداة التي وضعتها السلطات الجزائرية للسماح لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو ولعب دورا قياديا في التنمية الوطنية وينطلق من الحاجة المعلنة من طرف رؤساء المؤسسات للدعم العمومي لمواجهة التغيرات الحالية وإمتصاص العجز المالي للمؤسسات الجزائرية فيما يخص التسيير وتوفير المرافق.[1]

هناك مجموعة من تدابير المرافقة ذات طابع غير المادي وممولة بشكل كلي أو جزئي من طرف السلطات صاحب برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المرجعية القانونية البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنصوص عليه في قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-2001 المؤرخ في 18 ديسمبر 2001 وبصفة خاصة المادة 18.

[1] **نفس المرجع السابق.**

ثالثا: هدف البرنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من مسايرة المعايير الدولية في التنظيم والإدارة، لتمكينها من مواجهة تحديات العولمة، وإنفتاح الأسواق، والتغيرات التكنولوجية.

1-الفئة المستهدفة

آ- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو الذي حدده القانون على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:[1]

- مؤسسة إنتاج السلع والخدمات.
- الموظفة من 1 إلى 250 عامل.
- والتي لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار أو التي لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 500 مليون دينار جزائري.

2- هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل الجمعيات المهنية ومكاتب الدراسات.

وينقسم البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جزأين

آ- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **الإجراءات الرئيسية**

- إجراء التشخيصات القبلية والتشخيصات.
- وضع خطط لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختارة.
- تنفيذ خطط لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختارة.

- **إجراءات خاصة**

- إجراء أبحاث ودراسات حول السوق.
- المرافقة لإدخال نظم الجودة والإعتماد في هذه النظم.
- خطط الدعم لتكوين لموظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم المواصفات والمقاييس والملكية الصناعية.
- دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إجراءات تقديم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بحوالي80٪ من قبل البرنامج الوطني لإعادة تأهيل.

ب- تدابير فورية لصالح محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- إنشاء دراسات حول فروع الأنشطة الصناعية.

2- إعداد دراسات لتحديد المواقع الإستراتيجية حسب فروع الأنشطة الصناعية.

3- إعداد دراسات عامة حسب كل ولاية.

4- تقوية القدرات اللامادية لتدخل الجمعيات المهنية للمساعدة في ترويج ودعم وترقية البرنامج.

5- تحسين الوساطة المالية بين المصارف والمؤسسات المالية لتسهيل عملية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض المصرفية ووضع ترتيبات لتقديم الدعم المالي.

6- إعداد وتنفيذ خطة وبرنامج الاتصال والتوعية.

7- إعداد ونشر المجلات الخاصة حول كيفية إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8- المتابعة وتقييم العمليات المنفذة زيادة على السهر على تداعيات البرنامج.

[1] **نفس المرجع السابق.**

المطلب الثاني: هياكل وأجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سعت الجزائر ممثلة في الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء وإقامة حاضنات الأعمال على شكل محاضن (مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل) وقد تمثل هذا الإطار القانوني في المرسوم التنفيذي رقم **03-78** المؤرخ في **25فبراير2003** والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، والمرسوم التنفيذي رقم **03-79**المؤرخ في **25 فبراير 2003** والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل، وتجدر الإشارة إلى إن المشرع الجزائري بناءا على المشرع الفرنسي، قد ضمن مفهوم المحاضن في المشاتل وعلى ضوء المرسومين السابقين سنتناول فيما يلي الطبيعة القانونية والتنظيم والمهام والأهداف التي حددها المشرع الجزائري لكل من **مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل**.

الفرع الأول: هياكل دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: مشاتل المؤسسات

1-الطبيعة القانونية: تسمى أيضا الحاضنة وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تحت إشراف الصناعة والمناجم. وتنص المادة 12 من القانون رقم 18-01 رمضان 1422 الموافق ديسمبر 2001، فإنه يمكن إنشاء مؤسسات ستكون مسؤولة عن الدعم والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: [1]

-تم إنشاء مشتلة المؤسسات " محضنة بسكرة " بموجب المرسوم التنفيذي رقم259-06 مؤرخ في 4 رجب عام 1427 الموافق 30 يوليو تموز سنة 2006، إن رئيس الحكومة:

- بناء على تقرير وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية

-وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 4-85 و125 (الفقرة 2) منه

-وبمقتضى القانون رقم 01-88 المؤرخ 22 جمادى الأولى عام 1406 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية.

وبمقتضى القانون التوجيهي رقم 08-09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أفريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، المتمم.

-وبمقتضى القانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، المعدل.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-81 المؤرخ في25 ذي الحجة عام 1423 الموافق 26 فبراير سنة 2003 الذي يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

يرسم ما يلي:

المادة 01: طبقا للمادة 2 من المرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003 والمذكور أعلاه تنشأ مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة بسكرة" ويكون مقرها في بسكرة.

المادة 02: "محضنة بسكرة" مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المادي وتخضع في تنظيمها وسيرها لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة2003، المذكور أعلاه.

المادة 03: توضح المشتلة تحت الوصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] وزارة الصناعة والمناجم وزارة التجارة، **دليل المستثمر لولاية بسكرة**، 2014، ص 13.

المادة 04: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حرر بالجزائر في 4 رجب 1427 الموافق 30 يوليو سنة 2006.

إن معيار نجاح مشاتل المؤسسات يرتكز أساسا على عدد المشاريع المحتضنة بالإضافة إلى تنوع مجالات تخصص المشاريع المحتضنة على المستوى المحضنة حيث بلغ عدد المشاريع المحتضنة بمشتلة الولاية، محضنة بسكرة 26 مؤسسة لتشمل عدة مجالات منها: قطاع البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الصناعة الغذائية.[1]

جدول رقم (15): مشتلة المؤسسات (محضنة بسكرة)

قدرة إحتضان المشاريع	عدد المشاريع الإستيعاب	معدل الإستعاب	عدد مناصب الشغل المحققة	عدد مناصب الشغل المتوقعة
29	26	% 90	71	702

المصدر: بيان السنوي لسنة 2015، **قطاع الصناعة والمناجم**، **www.wilayabiskra.dz**، **على الساعة 11:00، في 12-5-2017**، ص55.

2- أهداف مشاتل المؤسسات

- تطوير التعاون مع المحيط المؤسساتي
- المشاركة في الحركة الاقتصادية.
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.[2]

3-مهام مشاتل المؤسسات

- إستقبال وإحتضان ومرافقة المشاريع الحديثة النشأة لمدة معينة لمدة معينة، وكذا أصحاب المشاريع.
- إعداد مخطط الأعمال.
-إقامة دورات تكوينية لحاملي المشاريع وكذا أصحاب المؤسسات.
- مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها.

4-الخدمات التي تقدمها المحضنة

أ - **الإبتكار التكنولوجي**: بهدف تشجيع بروز المشاريع مبتكرة ذات قيمة مضافة عالية، قامت بغنشاء فضاء للمؤسسات المستحدثة في مجال التكنولوجيا الحديثة بمقر المحضنة، وتقدم هذه الخدمات مقابل مادي قدره 1000.000 دج شهريا كما يمكن أن تقدم هذه الخدمات كتحفيز لأحسن مشاريع البحث العلمي والتطور التكنولوجي للباحثين من أساتذة وطلبة جامعيين

ب -**التعاون والشراكة**:

-إنشاء مركز دعم التكنولوجيا والإبتكار مابين المعهد الوطني للملكية ومحضنة بسكرة.

-تم توقيع مجموعة من الإتفاقيات للتعاون والشراكة بين المحضنة ومختلف الهيئات والإدارات العمومية:

- إتفاقية تعاون والشراكة مع جامعة محمد خيضر بسكرة بتاريخ 6 فيفري 2013.
- إتفاقية تعاون والشراكة مع المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية بتاريخ 7 جويلية 2013.
- إتفاقية تعاون والشراكة مع مديرية البيئة والتهيئة الإقليم لولاية بسكرة بتاريخ24 نوفمبر 2013.
- إتفاقية تعاون والشراكة مع مدير التكوين المهني لولاية بسكرة بتاريخ26 ديسمبر2013.

[1] بيان السنوي لسنة 2015، **قطاع الصناعة والمناجم** **www.wilayabiskra.dz** ، ص55.

[2] وزارة الصناعة والمناجم وزارة التجارة، **مرجع سابق**، ص 13.

ثانيا: مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية

1-تعريف بالمركز

هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتكون تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم.

2-أهداف مركز التسهيل

آ- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين.

ب- ضمان تسيير الملفات التي تحض بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار.

ج- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب المشاريع والمقاولين.

د- مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية.

هـ- تطوير ثقافة التقاول.

و- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الإستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.

ز- تشجيع تطوير النسيج الإقتصادي المحلي.

3- خدمات مركز التسهيل

إن مركز التسهيل يتدخل من أجل مساعدة حاملي المشاريع وأفكار المشاريع بالطرق التالية:

أ- التكوين في:

- كيفية إنشاء وتسيير مؤسسة.
- كيفية إعداد مخطط الأعمال.
- التسويق.
- المحاسبة والمالية.

ب- المرافقة في:

- تخطي العراقيل التي تواجه حاملي المشاريع في مرحلة الإجراءات الإدارية.
- المرافقة في عملية تكوين وتأهيل المؤسسة.
- المرافقة في تحضير مخطط الأعمال.
- المرافقة في تقديم الملف المالي.
- المرافقة في مرحلة إنطلاق النشاط والتسويق.

الفرع الثاني: أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية بسكرة

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI): المزايا التي تمنحها الوكالة

1-النظام العام

- مرحلة الإنجاز (03 سنوات)

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة.[1]
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 19.

- مرحلة الإستغلال (إعفاء لمدة 03 سنوات)

• الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

• الرسم على النشاط المهني (TAP)

هذه المدة يمكن أن تمتد إلى خمس (05) سنوات بالنسبة للمشاريع الإستثمارية التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل.

2-النظام الإستثنائي (المناطق التي تستدعي التنمية)

- مرحلة الإنجاز (03 سنوات)

• الإعفاء من االضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات الغير المستثناة.

• الإعفاء من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الغير المستثناة.

• حقوق التسجيل 2‰

• الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض على المقتنيات العقارية.

- مرحلة الإستغلال (إعفاء لمدة 10 سنوات)

• الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

• الرسم على النشاط المهني (TAP)

ثانيا: الصندوق الوطني للاستثمار

تم تأسيس الصندوق الوطني للإستثمار على مستوى كل ولاية بموجب أحكام المادة100 من قانون المالية لسنة 2009 بغلاف مالي يقدر بمليار دينار جزائري لكل ولاية، يهدف إلى تدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من خلال تمويل البنوك لرأسمال المؤسسات والمشاركة في رأس مال المؤسسة في حدود 50 مليون دينار وهو ما يمثل 49 بالمائة من رأسمال المؤسسة.

1-أهداف الصندوق

• المساهمة في رأس مال المؤسسة (التمويل المشترك).

• منح قروض طويلة المدى وبشروط تتماشى ونمط المشاريع الممولة.

• دعم عمليات تطهير المؤسسات وتكييفها مع المتطلبات الجديدة.

ثالثا: صندوق ضمان القروض (FGAR)

1-مهام الصندوق

نسبة الضمان تتراوح ما بين 10% و80% من القرض البنكي، والمبلغ الأدنى للضمان يساوي 04 ملايين دينار والأقصى يساوي 50 مليون دج. يغطي الضمان الممنوح 80% من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة.

يمنح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز إستثمارات في المجالات التالية:[1]

-إنشاء المؤسسات.

-تجديد التجهيزات.

-توسيع المؤسسة.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 19.

رابعا: صندوق ضمان القروض (CGCI)

1-أهداف الصندوق

يهدف الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تلك المتعلقة بتمويل الإستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، وكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار.

مستوى تغطية الدين غير المدفوع محدد بـ

- 80% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء.
- 60% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة، بهدف توسيع نشاطها، تطويرها أو تجديد تجهيزاتها.[1]

خامسا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

من الأهداف الأساسية لهذا الجهاز

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

وبذلك يمكن بإختصار تقديم المهام الأساسية للوكالة على النحو التالي:[2]

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء المؤسسات في مختلف مراحل المشروع.
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والإمتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.
- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الإستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.

الجهاز موجه للشباب البطال من

أصحاب المبادرات للإستثمار في مؤسسة مصغرة الذين يظهرون استعدادا وميولا وتتراوح أعمارهم مابين**19** إلى **35** سنة

- يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه
- كذلك الإستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع

وبإستثناء النشاطات التجارية البحتة، فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى **10** مليون دينار جزائري، أما صيغة التمويل فإنها موزعة كالتالي:

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **www.dipmepi-biskra.com مرجع سابق**

[2] وزارة الصناعة والمناجم وزارة التجارة، **دليل المستثمر، مرجع سابق**، ص 19.

جدول رقم (16): يوضح الهيكل المالي للتمويل الثنائي

قيمة الاستثمار أقل من 5.000.000 دج	
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%71	%29

قيمة الاستثمار مابين 5.000.000 و10.000.000 دج	
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%72	%28

المصدر: من إعداد الطالبة استناد إلى وزارة الصناعة والمناجم وزارة التجارة، **مرجع سابق**،ص42.

جدول رقم (17): يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

قيمة الإستثمار أقل من 5.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
%01	%29	%70

قيمة الاستثمار مابين 5.000.001 و10.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
%02	%28	%70

المصدر: من إعداد الطالبة استناد إلى وزارة الصناعة والمناجم وزارة التجارة، **مرجع سابق**، ص42.

سادسا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

يساعد الصندوق الشباب البطال الذي يتراوح سنه بين**30** و**50** سنة من إنشاء مؤسسة خاصة بإحدى الصيغتين التاليتين:[1]

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **www.dipmepi-biskra.com** **مرجع سابق**

الجدول رقم(18): يوضح الهيكل المالي لصندوق الوطني للتأمين على البطالة

قيمة الإستثمار أقل من أو يساوي 5.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض الممنوح من الصندوق	القرض البنكي
%01	%29	%70

قيمة الإستثمار مابين 5.000.001 و10.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض الممنوح من الصندوق	القرض البنكي
%02	%28	%70

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم وزارة التجارة، **مرجع سابق**، ص45

1-القرض الإضافي (لحاملي الشهادات)

- لحاملي شهادات التكوين المهني يمنح عند الضرورة قرض إضافي قيمته(500.000دج)، لإقتناء عربة ورشة للممارسة نشاطات: **الترصيص، كهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاجة ودهن العمارات ومكانيك السيارات.**

- لحاملي شهادات التعليم العالي يمنح للتكفل بإيجار المحل الموجه لإحداث مكاتب جماعية طبية ولمساعدي القضاء وللخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية والري، لا يتجاوز هذا القرض (**1.000.000دج**).

- للشباب أصحاب المشاريع يمنح قرض إضافي قيمته(500.000دج) للتكفل بإيجار محل المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات.

سابعا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

يعتبر القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الإجتماعي، ويمس شريحة لا بأس بها من السكان ويمثل أداة فعالة للمعالجة الإجتماعية للإقصاء الاقتصادي، وبروز نشاطات إقتصادية صغيرة هدفه الأساسي هو ترقية النمو الإجتماعي عن طريق النشاط الإقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الإتكال المحض بل يرتكز أساسا على الإعتماد على النفس، " **المبادرة الذاتية**" و*على* "**روح المقاولة**". لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع إحتياجات المواطنين غير المؤهلين للإستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي.[1]

تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجهة المسيرة لهذا البرنامج، على تطبيقه وتجسيده ميدانيا بتمكين المواطنين والمواطنات الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم والإنطلاق في مشاريع مصغرة منتجة للسلع والخدمات مع إستثناء النشاطات التجارية، من المساعدات والخدمات التي يوفرها الجهاز، والمتمثلة في سلفة بدون فائدة لا تتعدى **30.000 دج** موجهة لشراء المواد الأولية قرض بنكي صغير

[1] **نفس المرجع السابق**

للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين **50.000 دج** أي **05 مليون سنتيم** و**400.000 دج** أي **40** مليون سنتيم بفوائد مخفضة بنسبة **80%** إلى **90%** وبالإمكان الإستفادة من هذه الخدمات إذا ما توفرت الشروط الضرورية وهي:

- أن يكون سن طالب القرض أو السلفة **18** سنة فما فوق.
- أن لا يمتلك أي مدخول أو يمتلك مداخيل غير ثابتة أو ضعيفة.
- إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بالكفاءات التي تتلاءم مع المشروع المرغوب إنجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء نشاطات من أي جهاز أخر.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تساوي **03%** أو **05%** من الكلفة الإجمالية للمشروع.
- دفع الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة
- الإلتزام بتسديد مبلغ القروض والفوائد إلى البنك والإلتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة حسب الجدول الزمني، وفي حالة توفر كل الشروط لدى طالب القرض بإمكانه أن يختار نمط التمويل الذي يراه مناسبا له، وهي ثلاثة أنماط:

1- تمويل ثنائي

سلفة بدون فائدة لا تتجاوز **30.000 دج**.

- مساهمة الوكالة: **90%** بدون فوائد.
- مساهمة المستفيد: 10%.

2- تمويل ثنائي

للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين **50.000** و**100.000** دج.

- مساهمة البنك: **95%** أو **97%** بفوائد مخفضة بنسبة **80%** إلى **90%**
- مساهمة المستفيد: **03%** أو **05 %**

3-تمويل ثلاثي

للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين **100.001** دج حتى **400.000 دج**.

- مساهمة البنك: **70%** بفوائد مخفضة بنسبة **80%** إلى **90%**
- مساهمة المستفيد: **03%** أو **05%**
- مساهمة الوكالة: **25%** أو **27%** بدون فوائد

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها فإن نسبة مساهمته الشخصية ستنخفض من **05%** إلى **03%** وترتفع مساهمة الوكالة من **25%** إلى **27%** في حالة التمويل الثلاثي و من **95%** إلى **97%** بالنسبة للبنك في حالة التمويل الثنائي.[1]

يلتزم المستفيد بعد تمويله بتسديد مبلغ القرض والفوائد إلى البنك في مدة تصل إلى الخمس سنوات، حسب الجدول الزمني الذي يحدده البنك، ويسدد بعد ذلك السلفة بدون فائدة الخاصة بالوكالة في مدة أقصاها ثلاث سنوات. أما بالنسبة للسلفة بدون فائدة الموجهة لشراء المواد الأولية فتسدد في مدة أقصاها 15 شهرا على أربعة مراحل ولا تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، والتكوين في التربية المالية

[1] **نفس المرجع السابق**

وتسيير المؤسسة، وكذا إعطاء الفرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات أين يتم التعارف بينهم وإكتساب خبرات مختلفة وكذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم.

وتتميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى بكونها تتوفر على خلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، حيث يحصل المواطنون على التوجيه والمرافقة، مما يجنبهم عناء التنقل إلى عاصمة الولاية للإستعلام وإيداع ومتابعة ملفاتهم.

كل هذا سمح للوكالة من أن تكون ذات فعالية كبيرة في تحقيق نشاطات إقتصادية مدرة دخل، ومساهمة في خلق مناصب عمل للكثيرين وحتى من فئة النساء الماكثات في البيوت اللائي شققن طريقهن بثبات في عالم الشغل في تخصصات الفلاحة، الحرف والصناعات التقليدية، والخدمات وأصبح نشاطهن يساهم بشكل كبير في تدعيم ميزانية الأسرة.[1]

الشروط التأهيل

- أن يكون **18** سنة فما فوق.
- عدم إمتلاك أي مدخول أو إمتلاك مداخيل غير ثابتة أو ضعيفة.
- إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بالكفاءات التي تتلائم مع المشروع المرغوب إنجازه.
- عدم الإستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء نشاطات من أي جهاز أخر.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تساوي **3%** أو **5%** من الكلفة الإجمالية للمشروع.
- دفع الإشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- الالتزام بتسديد مبلغ القروض والفوائد إلى البنك والالتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة حسب الجدول الزمني.[2]

كيفية التسديد

- تمنح للمستفيد من السلفة بدون فائدة الموجهة لشراء المواد الأولية والتي لا تتعدى مبلغ **30.000 دج** فترة إعفاء من التسديد تقدر بثلاثة أشهر على أن تسدد السلفة على 04 أقساط. وفق جدول زمني محدد على مدة **12** شهرا.
- بالنسبة للتمويل الثنائي (**بنك– مستفيد**) فتمنح للمستفيد فترة إعفاء أقصاها ستة أشهر بعدها
- تسدد السلفة البنكية على أقساط في مدة أقصاها **5 سنوات** وحسب جدول زمني يحدده البنك.
- بالنسبة للتمويل الثلاثي (**بنك– وكالة– مستفيد**) فتسدد السلفة كالأتي:
- نسبة **70%** الخاصة تسدد على أقساط، بعد مدة إعفاء أقصاها **12** شهرا حسب جدول زمني محدد في مدة أقصاها **5** سنوات.

بعد **3** أشهر من تسديد سلفة البنك يقوم المستفيد بتسديد السلفة بدون فائدة الخاصة بالوكالة والمقدرة ب**25%** أو **27%** على **12** قسط في مدة **3** سنوات وحسب جدول زمني محدد نعرضه كالتالي:[3]

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
%01	%29	%70

[1] **نفس المرجع السابق**

[2] وزارة الصناعة والمناجم وزارة التجارة، **دليل المستثمر، مرجع سابق**، ص 45.

[3] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، www.dipmepi-biskra.com **مرجع سابق**

ثامنا: القرض الإيجاري (Leasing. Crédit Bail)

يمكن تعريف التأجير التمويلي على انه: نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر (الممول) بتمويل شراء أصل رأسمالي بطلب من مستأجر (مستثمر) بهدف إستثماره لمدة لا تقل عن 75% من العمر الإفتراضي للأصل مقابل دفعات (مقابل التأجير) الدورية، مع إحتفاظ المؤجر لملكية الأصل وحتى نهاية العقدو إمتلاك المستأجر لخيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير (على أن تكون دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل وهامش ربح محدد) أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى.

1-خصائص القرض الإيجاري

باعتبار القرض الإيجاري فن مالي و وسيلة للتمويل فإنه يمكن أن نستنتج الخصائص التالية:

آ-جانب التمويل: هو علاقة تمويلية ذات أبعاد ثلاثة فنعبر عنها بالمعادلة البسيطة التالية:

-المورد: أو المنتج للسلع الإنتاجية من أجهزة و آلات و غيرها، حيث يعرضها على المستخدمين قصد تسويقها وزيادة بذلكمبيعاته وإنتاجيته منها.

-**المؤجر أو الوسيط المالي**: وهو المصرف المتخصص أو المؤجر الذي يبحث عن وسيلة لتوظيف مدخراته والحصول على عوائد مرتفعة، وهو يفضل التوظيف الائتماني طويل الأجل.

-المستأجر أو المشروع: وهو الذي يرغب في تطوير طاقته الإنتاجية وتوسيعها، و هو يسعى للحصول على الأجهزة والآلات التي تحقق له ذلك دون أن تتوفر لديه الموارد المالية الكافية لتمويل إستثماراته.

2**-ائتمان عيني وليس نقدي**: عكس الائتمان المصرفي أو المالي العادي، أي أنه لا يمنح في صورة نقدية أو فتح اعتماد أو ما شابه ذلك بل هو ينصب على تسليم المشروع المقترض الأجهزة و الآلات المختارة مسبقا، بواسطة المؤسسات المالية و المصرفية المتخصصة التي حصلت على الأجهزة نتيجة شرائها على الموردين.

3- ائتمان إنتاجي: أي أنه يمول الآلات الإنتاجية التي يستخدمها المشروع في عمليات الانتاج)لا يمول السلع الإستهلاكية) والتي تحقق عوائد طائلة تدفع من خلال أقساط الكراء، ويكون العائق لدى المشروع إذا كانت المؤسسة المانحة للقرض مرتبطة بمجموعة صناعية معينة، حيث لا تترك له حرية إختيار المورد ونوعية المعدات الصناعية المناسبة لها.

عاشرا: صندوق الزكاة (القرض الحسن)

هو مؤسسة دينية إجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي تضمن له التغطية القانونية، بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد.

يهدف صندوق الزكاة إلى منح العائلات الفقيرة والاستثمار لصالح الفقراء في شكل قرض حسن مبني على أساس تمويل مشاريع مصغرة لمختلف الفئات تتراوح قيمتها ما بين 50.000 دج إلى 300.000دج، وهناك مساعي لرفعها إلى 500.000 دج لبعض المشاريع الجديدة.[1]

حادي عشر: مشروع الجزائر البيضاء Projet l'Algérie Blanche

1- أهداف المشروع

- المساهمة في خلق فرص شغل للشباب العاطلين عن العمل.
- تحسين مظهر البلديات من خلال تنظيم حملات التوعية بإشراك المجتمع المدني.
- يطمح مشروع الجزائر البيضاء إلى التدخل في معالجة المياه وتنظيف الأنابيب.
- تعزيز ترتيبات الصيانة والتزويد بالكهرباء والغاز إلىمجموعات الشقق والفضاءات العمومية والمناطق الخضراء.

[1] نفس المرجع السابق

2-إتفاقية العمل

- الشوارع الرئيسية لكل بلدية مستفيدة.
- مدة العقد 03 أشهر قابلة للتجديد كل مدة 03 أشهر.
- بالإجمال 09 أشهر.
- كل مستفيد من المشروع الجزائر البيضاء له الحق مرة واحدة فقط.[1]

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في ولاية بسكرة

الفرع الأول: مساهمتها من الجانب الإجتماعي

أولا: إشباع رغبات وإحتياجات الأفرد: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داعم الأكبر لتلبية إحتياجات الأفراد وذلك بتوفير منتجات بتكاليف أقل وأسعار مقبولة لكل طبقات المجتمع.

ثانيا: توفير مناصب شغل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير العديد من مناصب الشغل حيث قدر عدد العاملين **25549 عامل.**

[1] **نفس المرجع السابق**

جدول رقم (19): يوضح عدد العمال المؤسسات الخاصة للسداسي 2016 لولاية بسكرة

الرقم	قطاع النشاط	عدد المؤسسات الخاصة لسداسي الأول 2016	عدد العمال لسداسي الأول 2016
1	الفلاحة والصيد البحري	374	516
2	المياه والطاقة	5	20
3	المحروقات	6	166
4	خدمات الأشغال البترولية	3	8
5	المناجم والمحاجر	40	466
6	الحديد والصلب	70	121
7	مواد البناء	113	1404
8	البناء والأشغال العمومية	3371	10622
9	الصناعة	475	1665
10	النقل والمواصلات	466	1359
11	التجارة	1314	2901
12	الفندقة والإطعام	157	1244
13	خدمات للمؤسسات	967	3048
14	خدمات للعائلات	492	720
15	مؤسسات مالية	51	472
16	أعمال عقارية	17	31
17	خدمات للمرافق الجماعية	81	718
	المجموع	8028	25549

المصدر: مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار

يتضح من الجدول السابق بأن البناء والأشغال العمومية تأخذ المركز الأول من حيث عدد مناصب العمل المحققة، بعدها قطاع الخدمات تليهما التجارة فالصناعة، ويرجع توفير هذا العدد من مناصب الشغل إلى عدة أسباب أهمها:

-سهولة إنشاء مثل هذه المؤسسات.

-مؤسسات لا تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة.

-تعتبر ولاية بسكرة الرائد في تصدير مواد البناء.

الفرع الثاني: مساهمتها في الجانب الإقتصادي

أولا– تحسين المنتوج الوطني وتخفيف التبعية الإقتصادية: تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنتاج منتوجات محلية مما يؤدي إلى تحسين المنتوج الوطني وبذلك تحد من إستراد الفوضوي الذي يضر بالمنتجات الوطنية.

الجدول رقم (20): قطاعات النشاط المهيمنة في ولاية بسكرة للسداسي الأول 2016:

قطاع النشاط	البناء والأشغال العمومية	الصناعة الغذائية	النقل والمواصلات	التجارة	خدمات للمؤسسات	خدمات للعائلات	المجموع
عدد المؤسسات الخاصة لسداسي الأول 2016	3371	307	466	1314	967	492	6917
النسبة %	49%	4%	7%	19%	14%	7%	100%

المصدر: مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار

شكل رقم (09): دائرة نسبية للقطاعات النشاط المهيمنة في الولاية

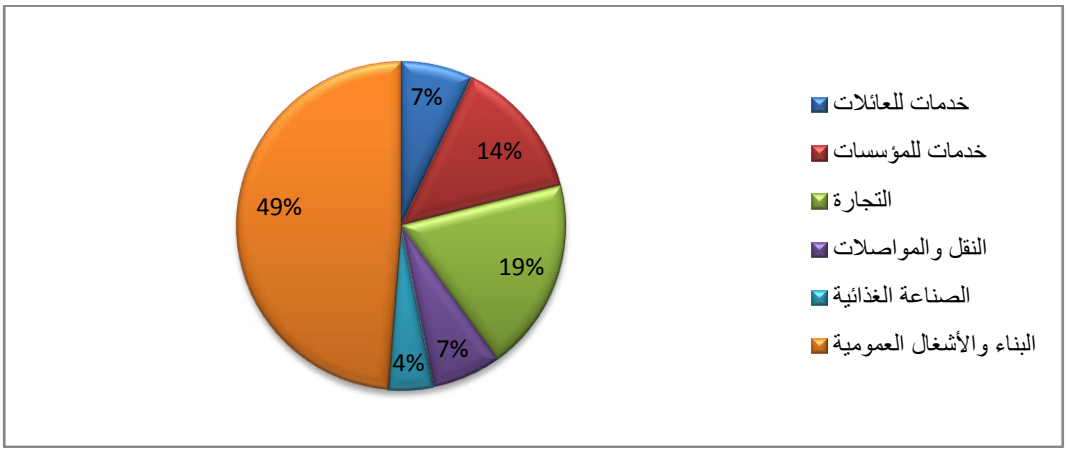

المصدر: مديرية التنمية وترقية الإستثمار

ثانيا: مساهمتها في التصدير

1-تصدير مواد البناء

عند دخول قانون المناجم الصادر سنة **2001** حيز التنفيذ تم منح **75** سند منجمي للإستغلال و**19** سند منجمي للبحث عن مختلف هذه المواد. كما ساهم قطاع المناجم في ولاية بسكرة بإنشاء (02) مصنعين للإسمنت بطاقة الإجمالية تقدر **3.7 مليون طن** في السنة ويرتقب أن ترتفع في السنوات المقبلة إلى **11 مليون طن** في السنة للوصول إلى الإكتفاء الذاتي ومن ثم التصدير مادة الإسمنت وبهذه الحوافز أصبحت ولاية بسكرة رائد في إنتاج مواد البناء. والجدول التالي يوضح ذلك.[1]

[1] بيان السنوي سنة 2015، **مرجع سابق**، ص 56.

جدول رقم(21): يوضح المحاجر عبر تراب ولاية بسكرة (في حالة نشاط)

المادة الأولية	المحاجر في حالة نشاط	الإنتاج السنوي بالطن لسنة 2015	عدد العمال	المواد
الحصى	18	839159.64 طن	399	الحصى- الاسمنت
الطين	09	1511673 طن	71	الأجر الأحمر
الجبس	06	327312.5 طن	61	الجبس ومشتقاته
الرمل	03	373410 طن	14	للبناء
المجموع	36	3052455.14 طن	545	

المصدر: بيان السنوي سنة 2015، **مرجع سابق**، ص 57.

2-التمور: تحتل ولاية بسكرة الصدارة في مجال الفلاحة فمناخها الملائم وغناها بالمياه الجوفية والتربة الصالحة للزراعة أعطى لها مميزات تجعلها في الصدارة من ناحية المنتوج الفلاحي، ونجد عدد نخيل دقلة نور في المنطقة (4141927) نخلة في حين عدد نخيل المنتجة هو (2933997) نخلة. وهناك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بتوظيب وتغليف التمور ويتم تكييفها ومعالجتها داخل وحدات صناعية وذلك بتعليبها ومن ثم توجه إلى الإستهلاك المحلي وكذلك تصدير التمور ونجد نوعين من المؤسسات ذات النشاط الموسمي وذات النشاط العادي التي تقوم بتصدير التمور والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (22): يوضح تصدير التمور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نشاط المؤسسة	العدد المؤسسات	المادة المنتجة	الطاقة الإنتاجية
نشاط موسمي	**8**	**التمور**	11312 طن/السنة
نشاط عادي	**16**	**التمور**	12644 طن/السنة
المجموع	**24**	23956 طن/السنة	

المصدر: من إعداد الطالبة إستناد إلى مديرية التجارة لولاية بسكرة، حصيلة القطاع الزراعي www.dcwbiskra ، ص 6-9.

ثالثا: الإنتاج الحيواني: حيث نجد ولاية بسكرة لديها ثروة حيوانية هائلة من رؤوس الأغنام المقدرة ب 1009811 رأس موزعة بين(الغنم، البقر، الماعز، الإبل)، كما هناك مؤسسات تقوم بإستغلال هذه الثروة وإنتاج الحليب وأخرى في إنتاج منتوجات تقليدية من الصوف وأقمشة ويمكن التعبير عنها من خلال الجدول التالي:

- جدول رقم (23): يوضح تعداد المؤسسات وإنتاجها في سنة 2016:

نشاط المؤسسة	بداية النشاط	المادة المنتجة	الطاقة الإنتاجية
مؤسسة أميرة حليب	2004-04-06	الحليب المبستر منزوع الدسم جزئيا	15000ل/اليوم
مؤسسة بسكرة حليب	2000-07-11	الحليب المبستر منزوع الدسم جزئيا	1000ل/اليوم
بوغارة الصالح	1998-10-03	أقمشة	4000000 م/سنة
خليفة جلول	2003-02-24	منتوجات تقليدية من الصوف	150 قنطار/سنة

المصدر: من إعداد الطالبة إستناد إلى مديرية التجارة لولاية بسكرة، حصيلة القطاع الزراعي وحصيلة الصناعي، www.dcwbiskra ، ص 10،12.

رابعا: الإنتاج الصناعي

1-القطاع البلاستيك: نجد في ولاية بسكرة مؤسسات صغيرة لصناعة البلاستيك حيث بلغ عددها (3) مؤسسات مابين 10 إلى 35 عامل يتمثل إنتاجها في (أكياس بلاستكية، صناديق غذائية، مواد التغليف التوضيب) حيث يقدر إنتاجها760 كغ/يوم.

2-قطاع الصناعات الغذائية: تعرف الصناعة الغذائية بولاية بسكرة انتعاشا ملحوظا حيث بلغ عدد مؤسسات القطاع حوالي 10 مؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلها تابعة للقطاع الخاص، وأهم نشاطاتها المطاحن. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (24): يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للفرينة وسميد

المؤسسات	العدد المؤسسات	المادة المنتجة	كمية المنتجة
الصغيرة	7	فرينة	528.5 طن/ اليوم
المتوسطة	3	فرينة وسميد	1271.2 طن/اليوم

المصدر: مديرية التجارة لولاية بسكرة، حصيلة القطاع الغذائي، ص 3.

الفرع الثالث: مساهمتها من الجانب البيئي

أولا: إستراتجية الدول للحفاظ على المحيط والصحة العمومية

لقد حظي قطاع البيئة بعناية كبيرة من طرف الدولة وذلك لما له من أهمية بالغة في تحسين الإطار المعيشي للمواطن، كما شهد القطاع في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في جميع المجالات والأنشطة البيئية بالولاية، إذ يقوم بالتنسيق مع عدد من الهيئات الإدارية ومصالح البلديات لإنجاح الإستراتجية التي وضعتها الدولة من أجل الحفاظ على المحيط والصحة العمومية.

1: **مديرية البيئة**

بعد المقابلة التي أجريتها مع مسؤول مديرية البيئة لم أتحصل كثير على المعلومات تقوم مديرية على القوانين التالية:

-القانون03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

-القانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

-القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة.

آ: **تعريف النفايات**

طبقا للقانون 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها لاسيما المادة 03 منه والذي يعرف النفايات كما يلي: هي كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الإستعمال وبصفة أعم كل مادة أو منتوج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه، أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته.

المرسوم التنفيذي رقم 04-210 المؤرخ في 28 جويلية 2004 المعرف بكيفيات تعيين الخصائص التقنية للأغلفة المخصصة لاحتواء مواد غذائية مباشرة أو أشياء مخصصة للأطفال.

القانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

المادة 08: في حالة عدم مقدرة منتج النفايات وتثمين نفاياته، فإنه يلزم بضمان أو بالعمل على ضمان إزالة هذه النفايات على حسابه الخاص بطريقة عقلانية بينيا وذلك طبقا لأحكام هذا القانون ونصوصه التطبيقية.

المادة 09: تحظر إعادة استعمال مغلفات المواد الكيمياوية لاحتواء مواد غذائية مباشرة.

ويشار لهذا الحظر إجباريا على مغلفات المواد الكيمياوية بعلامات واضحة تحذر من الأخطر المهددة لصحة الإنسان في حالة استعمال هذه المغلفات لتخزين مواد غذائية.[1]

المادة 10: يحظر إستعمال المنتوجات المرسكلة التي يحتمل أن تشكل خطرا على الأشخاص، في صناعة المغلفات المخصصة لاحتواء مواد غذائية مباشرة أو في صناعة الأشياء المخصصة للأطفال.

[1] مديرية البيئة لولاية بسكرة.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 11: يجب أن يتم تثمين النفايات وإزالتها وفقا للشروط المطابقة لمعايير البيئة، لاسيما دون:

- تعريض صحة الإنسان والحيوان للخطر ودون تشكيل أخطار على الموارد المائية والتربة والهواء وعلى الكائنات الحية الحيوانية والنباتية.
- إحداث إزعاج بالضجيج أو بالروائح الكريهة.
- المساس بالمناظر والمواقع ذات الأهمية الخاص.

2-المخطط البلدي لمعالجة النفايات

م

ولهذا الغرض تم إعداد مخطط بلدي لجمع ورفع النفايات لبلدية بسكرة، حيث تمت المصادقة عليه من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بتاريخ 2005/11/07.

آ-**مراحل محتوى المخطط**: [1]

- **الجمع:**

-تم تحديد المسار والمسالك لعملية جمع الفضلات من طرف شاحنات التكديس

-تم وضع توقيت زمني لمرور شاحنات رفع النفايات المنزلية وذلك بموجب قرار بلدي رقم369 المؤرخ في 13 ديسمبر 2005.

- **النقل:**

-تم إقتناء 09 شاحنات للتكديس من مختلف الأحجام.

-تم إقتناء شاحنتين مخصصتين لعملية الكنس.

-تم إقتناء حاويات بأحجام مختلفة وهي كالتالي:

610 حاوية.

782 حاوية حديدية.

- **المعالجة:**

– مشروع إنجاز مركز لفرز النفايات وإعادة تثميها.

-إنجاز مركز ردم تقني للنفايات.

ب-مركز الردم التقني لبسكرة: يقع مركز التقني لبسكرة ببلدية لوطاية على بعد 13 كلم من مدينة بسكرة تقدر مساحته حوالي 20 هكتار، وتقدر مدة إستغلاله 25 سنة قابلة للتوسعة.

-تم نجاز 03 خنادق من بين 20 خنادق التي تمت برمجتها.

-أنجاز الصور الخارجي لحماية المركز على مسافة تقدر ب2245 متر.

ب-1-كيفية ردم النفايات في الخندق: إن معالجة النفايات بمركز الردم التقني تتم كما يلي

-تفرغ وتطرح النفايات داخل الخندق.

-تجمع النفايات وترص في الخندق على شكل طبقات سمكها 1.5م وترص إلى غاية 30سم.

-تغطي كل طبقة من النفايات المرصة بطبقة من التربة وهكذا إلى غاية نهاية الإستغلال.

في الأخير يغطى الخندق المملؤ بطبقة من التربة.

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مديرية البيئة لولاية بسكرة، المخطط البلدي لجمع ورفع النفايات الحضرية لبلدية بسكرة.

3-لجنة الولائية لمراقبة المؤسسات: لقد تم تفعيل لجان ولائية تشرف على عملية المعاينة والمراقبة والتفتيش لمحاربة الظواهر المشوهة للبيئة والمحيط العمراني والتي لها صلة مباشرة وغير مباشرة بصحة المواطن، وكذا منح رخص الإستغلال ومراقبة النشاطات للمؤسسات ومدى تطابقها مع التنظيمات المعمول بها في مجال حماية البيئة وقد تم إحصاء ما يلي:

- مؤسسات خاضعة لرخصة ولائية 268 مؤسسة.
- مؤسسات خاضعة لرخصة بلدية 311 مؤسسة.

4-مبدأ الملوث الدافع

1-قيمة الرسم: تم وضع رسم على رفع النفايات وذلك بموجب قانون المالية رقم 21/01 المؤرخ في 2001/12/22 لاسيما المادة 11 منه، وبموجب قرار المجلس الشعبي البلدي لبلدية بسكرة الذي حدد قيمة الرسم500دج سنويا.

2-**العقوبات:** يعاقب بموجب القانون 01-19 المذكور سالفا حيث تقدر قيمة العقوبة مابين 500 إلى 5000 دج لكل شخص يقوم برمي أو بإهمال النفايات وماشابهها أو رفض إستعمال نظام جمع النفايات وفرزها، وفي حالة العودة تضاعف الغرامة.

ثانيا: التنظيم المطبق على المؤسسات لحماية البيئة

بغية حماية البيئة وتنميتها وتأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثيرا إيجابيا، أصدرة الحكومة الجزائرية قوانين لأجل هذا حيث ألزمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإتباعها عبر الولايات، لتأدية نشاطها على أكمل وجه محققة ورائه ربح ويجب الأ يشكل نشاطها أي ضرر أو خطر على البيئة بل على العكس يساهم في تنميتها وتحقيق التنمية المستدامة، ومن بين هذه القوانين المرسوم التنفيذي رقم: 198/06 المؤرخ في: 2006/05/31، الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات لحماية البيئة، حيث أنه وفقا لهذا المرسوم لا تبدأ المؤسسة نشاطها في ولاية بسكرة إلا بعد مرورها بالمراحل القانونية التالية:

1 – **دراسة وموجز التأثير على البيئة:** يعدان و يصادق عليهما حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به.

2 – **دراسة الخطر:** و هذا بهدف تحديد المخاطر المباشرة والغير مباشرة التي تعرض الأشخاص والممتلكات والبيئة للخطر من جراء نشاط المؤسسة سواء كان السبب داخليا أو خارجيا.

3 – **دفع المؤسسة ملف طلب رخصة استغلال:** ويكون هذا على النحو التالي:

- ✓ يدفع الملف للوالي المختص إقليميا.
- ✓ يدرس الملف من طرف لجنة مختصة(حماية البيئة والصناعية، ترقية الاستثمارات).
- ✓ بعد الدراسة تمنح اللجنة مقرر الموافقة المسبقة لإنشاء المؤسسة في أجل لا يتعدى3 أشهر إبتدءا من تاريخ إيداع الملف.
- ✓ مراقبة اللجنة للموقع بعد إتمام إنجاز المؤسسة بغرض التحقق من مطابقتها للوثائق المدرجة في ملف الطلب.
- ✓ بعد تحقق اللجنة من المطابقة تعد مشروع قرار رخصة إستغلال المؤسسة وترسله للسلطة المؤهلة للتوقيع عليه.
- ✓ تسليم رخصة إستغلال المؤسسة.

أما في حالة معاينة وضعية غير مطابقة عند مراقبة اللجنة للمؤسسة يتم تحرير محضر يبين الأفعال المجرمة حسب طبيعة هذه الأفعال ويحدد أجل لتسوية وضعية المؤسسة المعنية عند نهاية الأجل وفي حالة عدم تسوية الوضعية، تعلق رخصة إستغلال المؤسسة إذا لم يقم المستغل بمقابة مؤسستها في أجل 6 أشهر بعد تبليغ التعليق تسحب رخصة إستغلال المؤسسة، وإذا سحبت رخصة إستغلال المؤسسة يخضع كل إستغلال جديد لإجراء جديد لمنح رخصة الإستغلال.[1]

[1] مديرية البيئة لولاية بسكرة.

ولضمان دوام سلامة ونظافة البيئية فإنه حسب المرسوم التنفيذي السابق الذكر فإنه عند توقف المؤسسة عن مزاولة نشاطها نهائيا يجب عليها أن لا تترك الموقع في حالة تشكل خطر على البيئة.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا أنشئت وفقا لهذا المرسوم، فسيكون لها اثر إيجابي على البيئة التي تنتمي لها ويعود ذلك الأثر على المؤسسة نفسها، و ذلك عند مراعات حق جميع الكائنات في بيئة طبيعية دون إستنزاف مفرط لمواردها، أو تغيير سام لنقاوة هوائها، أو تشويه بمنظرها فإذا راعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معالم حماية البيئة وتنميتها، فمعنى هذا إستمرار تلك المؤسسة، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة ن الجانب البيئي.[1]

وهذا ما جعل بالؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعيد النظر في كيفية المحافظة على البيئة وعلى المحيط والصحة العمومية، وذلك في طريق جمع النفايات والفضلات التي تنتج عن نشاطها وطرق معالجتها.

والجدول التالي يوضح النفايات وطرق معالجتها لكل مؤسسة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (25): يوضح مشكلات تلوث بالنسبة للمؤسسات وطرق معالجتها

الرقم	المؤسسة	فرع النفايات	طريقة معالجتها
01	**وحدة نفطال بسكرة**	تتوفر على نفايات سائلة في زيوت التفريغ	توجه مباشرة إلى شركة سوناطراك لإعادة إستعمالها
02	**مؤسسة سوناطراك**	**نفايات الصلبة**: النحاس (Cu) الحديد (Fr) -الألمنيوم (Al) **نفايات سائلة**: زيوت التفريغ	-تخزين داخل حاويات -تخزين داخل الحاويات -تخزين داخل براميل وتسترجع من طرف شركة نفطال
03	**مؤسسة صناعة النسيج والتجهيز**	**نفايات صلبة**: -نفايات الورق -الألياف -قطع معدنية -قطع خشبية **نفايات السائلة**: -مياه صناعية قذرة	-الرمي في قمامة العمومية - الرمي في قمامة العمومية - الرمي في قمامة العمومية - الرمي في قمامة العمومية -معالجة عن طريق محطة التصفية
04	**مؤسسة معالجة الملاح ENASEL**	**نفايات الصلبة**: -مواد كيماوية مختلطة -الأوحال -مواد بلاستيكية **-نفايات سائلة**: -مياه المخابر ملوثة بمواد كيماوية	-ترمى في أحواض في حجر جبل الملح -إعادة إستعماله من طرف شركات الرسكلة -ترمى داخل خندق مستعمل لهذا الغرض
05	**مؤسسة توزيع المواد الصيدلانية**	مواد صيدلانية فاسدة	-معالجة بطريقة الحرق
06	**مؤسسة معالجة التمور بسكرة OND**	**نفايات صلبة**: -فضلات ناتجة عن معالجة التمور -خشبية-حديدية-قرورات الغاز غير مستعملة **نفايات سائلة**: -مياه قذرة –مياه المخابر	-موجهة إلى تغذية النعام -ترمى في القمامات العمومية -ترمى نحو شبكة صرف المياه القذرة

المصدر: ميداني شايب ذراع، **واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة-بمدينة بسكرة نموذجا-رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع** ، العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، تخصص البيئة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص 253.

[1] نفس المرجع سابق

وكذلك نجد مؤسسة بيسكو فروي التي تقع في منطقة التجهيزات بلدية بسكرة، وكان بداية نشاطها في08-09-1991 معالجة وتحويل التمر وبعد ذلك غيرت نشاطها ليصبح إنتاج (بسكته، حلويات ومنتجات الحمية) سنة2014 ويتكون عدد عمالها (84) عامل، فهي مؤسسة تتبع كافة شروط رخص الإستغلال المذكورة سابقا في لا تقوم بأي نشاط يساهم في التأثير السلبي على البيئة من الجانب الهواء أو التربة أو المياه. وفي حالة ما إذ قامت بإنتاج فضلات البسكويت غير قابلة للإستهلاك (حرقه أو إتلافه) تقوم بإعداد محضر يرسل للبلدية وهنا يأتي دور البلدية بإرسال لجنة مراقبة نوعية والجودة لتحقق من صحة الأمر ومعاينة وبعد ذلك تقوم بإصدار تقرير حول المحضر وذلك بأن تتلف الفضلات للحيونات.[1]

[1] مصطفى قريرة، **مدير مؤسسة بسكو فروي**، على الساعة 15:20، في 20-4-2017.

خلاصة الفصل

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوار العديدة ومتعددة فهي كما ذكرنا توفير مناصب شغل وتكثف النسيج الصناعي وتدعم الصناعات الكبيرة...الخ . ولهذا أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رائدا حقيقيا للتنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية باعتبارها تشكل قطاعا منتجا للثروة وفضاءا حيويا لخلق فرص العمل وبالتالي فهي وسيلة إقتصادية وغاية إجتماعية ولكن الذي يجب أن نشير إليه في هذا المقام، هو أن هذه المؤسسات لن تكون لها هذه الأدوار وهذه المكانة ولن تستطيع أن تحقق الأهداف المرجوة منها إلا إذا توفر لها المحيط بيئيا مناسب والمساعدة على النشاط من خلال تقديم المساعدات والتسهيلات لها وبرامج دعما من طرف السلطات المعنية لأننا نجد العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تلبث كثيرا حتى انهارت أو أفلست بسبب ضعف الظروف والعوائق البيروقراطية وغيرها من الأمراض الإدارية المتفشية في بلادنا.

يجتاز العالم في الوقت الحاضر مرحلة تتسم بالتنافس الحاد بين البلدان في مجال دعم وترقية فضاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسخيرها لخدمة متطلبات التنمية المستدامة في جميع مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذلك أصبحت هذه المؤسسات تمثل خيارا إستراتيجيا والبديل الأكثر عملية أمام الدول المتقدمة والنامية، ومن خلال كل ما تطرقنا إليه في بحثنا هذا حول المؤسسات الصغيرة المتوسطة ودورها في التنمية المستدامة أصبحنا متيقنين تماما أن لهذه المؤسسات إسهام فعال ومباشر على التنمية المستدامة وهذا من خلال ما تتميز به من خصائص وما تقدمه من منافع اقتصادية، اجتماعية وبيئية.

وبعد معالجة ودراسة إشكالية البحث تتعلق بـ: **دور مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟** تم التوصل إلى مجموعة من النتائج واقتراح جملة من التوصيات.

أولا: اختبار فرضيات البحث

توصلت الدراسة إلى النتائج التي تدعم أو ترفض الفرضيات الموضوعة، وهي كما يلي:

الفرضية الأولى:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلا بذاته لها خصائصها وسماتها التي تميزها عن غيرها.

محققة حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستمد أهميتها من مجموعة من الخصائص والتي من أهمها الكفاءة والفعالية، سهولة وبساطة التنظيم والتي تمكنها من تميز عن المؤسسات الكبيرة وكذلك رؤيتها مستقبلية لتحقيق التنافسية على المستويات العالمية.

الفرضية الثانية:

- تتبنى الجزائر جملة من الهياكل والهيئات تطبق من خلالها مجموعة من البرامج الهادفة إلى ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم فكرة التنمية المستدامة.

محققة حيث أن الجزائر سعت إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال اعتمادها على جملة من برامج وهيئات التي تهدف ترقية المؤسسات أهمها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات المكلفة بتسهيل الإستثمارات والصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

وكذلك تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في مجال توفير مناصب شغل وتنمية الصادرات.

الفرضية الثالثة

- التنمية المستدامة هي استخدام الموارد الطبيعية بشكل يضمن حقوق الأجيال القادمة وتستند إلى أبعاد بيئية واقتصادية.

محققة حيث أننا استنتجنا في دراسة هذه أن في المؤتمر الذي جاء سنة 1987 "بعنوان مستقبلنا المشترك" في لجنة بروندتلاند حيث جاء مفاده أن من ضرورة الحفاظ على رأس المال الطبيعي وحمايته للأجيال القادمة وحددت مسؤولية الجيل الحالي تجاه ذلك. ومن أجل تحقيق هذا التقرير وجب عليها تطبيق أبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية.

الفرضية الرابعة

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هام في تحقيق التنمية المستدامة فهي تعتبر العصب الرئيسي لها.

محققة وذلك بمساهمتها في تحقيق التكامل الصناعي وخلق القيمة المضافة وجلب الإستثمار الأجنبي والقدرة على الإبتكار من جانب المحافظة على البيئة.

ثانيا: النتائج

1-أهم نتائج الجانب النظري: حيث توصلنا إلى

- إن صعوبة وضع تعريف عالمي موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع إلى أن كل دولة تضع تعريف خاص بهذه المؤسسات استنادا إلى ظروفها الإقتصادية والإجتماعية، وكذا المعايير الكمية والنوعية التي بتعددها تتعدد الصعوبات في تحديد مفهوم دقيق لها.

-تتمثل أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنوعين هما الأساليب التقليدية والمتمثلة في: التمويل طويل الأجل والتمويل المتوسط الأجل والتمويل قصير الأجل بالإضافة إلى أساليب حديثة وذلك بتمويل عن طريق البنوك الإسلامية.

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل وصعوبات عديدة تعرقل سير نشاطها ونموها خاصة مشكلة التمويل التي تبقى السبب الرئيسي وراء زوال هذه المؤسسات، لكن الجزائر اتخذت عدة تدابير وحلول لهذه الصعوبات إلا أن هذه التدابير تبقى غير كافية بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تقبل عليها الجزائر.

- تؤكد التنمية المستدامة على ضرورة استغلال الموارد الطبيعية لصالح الإنسان بطريقة لا تؤدي إلى إهدارها أو دمارها.

- إن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق توازن بين احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها

-استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجني العديد من المزايا في تنميتها من خلال إتباع سير التنمية المستدامة وذلك بستغلال العقلاني لمواردها.

- تكمن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في الرفع من جانب الاقتصادية والذي يعبر عن مدى مساهمتها القوية في القيمة المضافة، أما من جانب البيئي فكان لها دور فعال في رفع الوعي البيئي و أن انتشارها في كافة الوطن وحتى تموقعها في الأماكن التي يصعب على المؤسسات الكبيرة التواجد فيها (الأرياف، المناطق المعزولة) ساهم في تحقيق الجانب الإجتماعية وذلك من خلال خلق فرص عمل وقلل من عملية الهجرة إلى المدن الكبرى والنزوح الريفي.

2- أهم نتائج الجانب التطبيقي: نستنتج من الدراسة التي قمنا بها ما يلي:

-لقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة حيث تطور عددها خاصة بعد إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إن الاستغلال غير العقلاني للأراضي بسبب التوسع العمراني غير المتوازن وقلة المشاريع التنموية والتباطؤ في عملية إنجازها مما يؤثر سلبا على احتياجات سكانها.

- تمتاز ولاية بسكرة بوفرتها على المنتجات الزراعية ذات الجودة العالية مثل التمور بدرجة الأولى وثروة حيوانية معتبرة ومتنوعة وبالتالي ضرورة دعم هذه المنتجات وحفاظ عليها.

-تتوفر ولاية بسكرة على فرص للإستثمار في عدة من المجالات، أهمها الفلاحة على رأسها زراعة النخيل.

ثالثا: الاقتراحات

بناءا على النتائج المتوصل إليها، سواء المتعلقة بالجانب النظري أو التطبيقي وبناءا على تقدير الفرضيات ومدى إجابة الدراسة على هذه الفرضيات المقدمة، سنحاول تقديم مجموعة من الاقتراحات في شكل نقاط كالتالي:

1 –عند اتخاذ أي قرار استثماري في إطار قانون ترقية الاستثمار في الجزائر يجب دراسة الجدوى لإدماج البعد البيئي.

2 –وضع تشريعات تجبر المؤسسات على الإفصاح بنتائج النشطات البيئية والإقتصادية فنظام الإفصاح الوحيد الذي يكتسي الطابع الإجباري يتعلق بالقوائم المالية السنوية.

3 –فرض غرامات على المؤسسات الصناعية مخالفي قواعد حماية البيئة تتناسب مع درجة المخالفة.

4 –العمل على إيجاد تصميم فعال لجذب أكبر عدد ممكن من الزوار لولاية بسكرة.

5 –تجسيد مهام المراقبة ومتابعة كافة النشاطات المتعلقة بسياسة ولاية بسكرة

6 –إعادة إحياء المنطقة الصناعية بولاية بسكرة من خلال القيام بحملة توعية لأهمية هذا التواجد الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة وأهمية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة.

رابعا: أفاق البحث

1-تعمق أكثر في دراسة التنمية المستدامة من الجانب البيئي.

2-دور الشراكة الأورو جزائرية في التنمية المستدامة.

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تعريف لبنان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05
02	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية حسب القطاعات	05
03	بعض الأمثلة المستخدمة في العديد من الدول لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمعايير المتعارف عليها	07
04	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري	26
05	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2003-2015	27
06	الجهات الممولة لبرنامج ميدا 1	34
07	يوضح توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج ميدا 1 حسب قطاع النشاط	35
08	مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	68
09	البطاقة التقنية لولاية بسكرة	80
10	قطاعات الصحة العمومية والخاصة	81
11	يوضح الأراضي الزراعية المتوفرة في ولاية بسكرة	83
12	عدد الملفات المدروسة ومصادق عليها	88
13	مؤشرات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة	88
14	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لولاية بسكرة خلال الفترة (2005-2016)	89
15	مشتلة المؤسسات (محضنة بسكرة)	93
16	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	97
17	يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	97
18	الهيكل المالي لصندوق الوطني للتأمين على البطالة	98
19	يوضح عدد العمال المؤسسات الخاصة للسداسي 2016 لولاية بسكرة	103
20	قطاعات النشاط المهيمنة في ولاية بسكرة للسداسي الأول 2016	104
21	المحاجر عبر تراب ولاية بسكرة (في حالة نشاط)	105
22	تصدير التمور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	105
23	تعداد المؤسسات وإنتاجها في سنة 2016	105
24	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للفرينة وسميد	106
25	مشكلات تلوث بالنسبة للمؤسسات وطرق معالجتها	109

رقم	الشكل	الصفحة
1	هرم الحاجات عند ماسلو	10
2	مسار برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	31
3	أبعاد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	32
4	السياق التاريخي لتطور التنمية المستدامة	45
5	أهداف التنمية المستدامة	54
6	أبعاد التنمية المستدامة	63
7	الهيكل التنظيمي صناعة والمديرية الولائية للصناعو والمناجم بسكرة	84
8	منحنى بياني يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة	89
9	دائرة نسبية للقطاعات النشاط المهيمنة في الولاية	104

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. أشرف عبد القادرة وأخرون، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قطرية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،2013.
2. أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي–في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة** المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013.
3. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، الجزائر، 2006.
4. أنطوان زحلان وطاهر كعنان وأخرون، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الإقتصادية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر والتوزيع، بيروت، 2013.
5. أيمن عبد سلام إبراهيم، **الطاقة النووية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، بدون ذكر بلد، 2015.
6. أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة–مدخل بيئي مقارن**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
7. باتر محمد على وردم، **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
8. ترجمة حنان عبد الله عنقادي، **التربية من أجل التنمية المستدامة كتاب مرجعي**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة–اليونيسكو، 2013.
9. توفيق عبد الرحيم، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
10. حنان جابر حسن، **إصدار مقترح لمراجعة تقرير التنمية المستدامة دراسة ميدانية على قطاع البترول في جمهورية مصر العربية**، منظمات العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر، 2011.
11. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2007.
12. خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013.
13. خميسي شيحة، **التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومه، الجزائر، 2010.
14. دوجلاس موسشيت ترجمة بهاء شاهين، **مبادئ التنمية المستدامة**، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر الجديدة ، بدون ذكر سنة النشر.
15. رابح خوني ورقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.
16. زواوية أحلام، **دور اقتصاديات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية** ، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2014.
17. زياد جلال الدماغ، **الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الإقتصادية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
18. سحر عبد الرؤوف سليم وعبير شعبان عبده، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
19. سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
20. صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2010.
21. عبد السلام عبد الغفور وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2001.

22.عبير شعبان عبده وسحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها–مشاكل الفقر–التلوث البيئي–التنمية المستديمة**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

23.عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2014.

24.فاروق أحمد مصطفى، **التنمية المستدامة وسياحة دراسة انثروبولوجية**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية،2011.

25.فريد النجار، **الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة–مدخل رواد الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

26.قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية، لبنان،2013.

27.كمال كاظم جواد وكاظم أحمد البطاطا، **الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن،2016.

28.ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط4، عمان، 2014.

29.محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن، **مقدمة في الأعمال والمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.

30.مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

31.منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2014.

32.منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في المجال مصادر التمويل**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.

33.نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

34.نزار عوني اللبدي، **التنمية المستدامة وإستغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، دار دجلة،الاردن، 2015.

35.نعيم نصير، **إدارة وتقييم المشروعات**، المنظمة الربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.

36.هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

ثانيا: أطروحات ورسائل

37.إبتسام بوشويط، **آلية برامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية–دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة منتوري–قسنطينة، 2010/2009.

38.إسراء يوسف ذنون وخالد غازي التمي، **أهمية الوعي التكاليفي البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد السياسية والإجتماعية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2013.

39.–العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011/2010.

40.أنفال نسيب، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه(ل م د) في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015/2014.

41.آيت بارة شفيعة، **دور القيادة في إتخاذ القرارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2009.

42. برجي شهرزاد، **إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2012/2011.

43. -بلعباس سعد كمال الدين، **واقع اللامركزية: إستقلالية الجماعات المحلية بولاية تيارت، مذكرة تربص السنة الرابعة، إدارة محلية، مديرية التربصات**، 2006/2005 ، www.tomohna.com

44. بن تركي زينب، **دور تكنولوجيا الإعلام والإتصال في تسيير العلاقة مع الزبون بالمؤسسات الصغير والمتوسطة–دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–أوماش–بسكرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة والمتوسطة–تكنولوجيات الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة،2008/2007.

45. بن نعمان محمد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا–دراسة حالة ولاية بومرداس 2009–2011**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2012/2011.

46. بوزاهر صونية، **دور الأنترنت في العملية التسويقية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة مؤسسة التمور والمنتجات الزراعية الغذائية طولقة "بسكرة"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–تكنولوجيا الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007.

47. بوزغاية باية، **توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة–مدينة بسكرة أنموذجا**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الإجتماع، التخصص علم الإجتماع الحضري، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2016/2015.

48. بوسنة كريمة، **البنوك الاجنبية كمصدر لتنمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر–دراسة حالة البنوك الفرنسية**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية علوم الإقتصادية والتجارية وعلوم السيير، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، 2011/2010.

49. بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المياشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية –دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة، سطيف،2011/2010.

50. حامد محمد، **واقع التجارة الإكترونية في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة وكالة تيمقاد للسفر–باتنة**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة المجاستير، علوم التسيير، تخصص تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–تكنولوجيات الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007.

51. -حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان،2011/2010.

52. -حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

53. -حسين العلمي، **دور الإستثمارات في التكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين ماليزيا وتونس والجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإقتصادي الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف،2013/2012.

54. -رابح حميدة، **إستراتجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة– دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة

الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010.

55. راشي طارق، **الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة–somiphos**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، إدارة أعمال الإستراتجية للتنمية، جامعة سطيف2011/2010.

56. –زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر–دراسة تقييمية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص التخطيط، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005.

57. زويته محمد الصالح، **أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

58. –زيد المال صافية، **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة علي ضوء أحكام القانون الدولي**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو27-02-2013.

59. سطحاوي عزيز، **دور تكنولوجيا المعلومات في عملية التنبؤ بالمبيعات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة: ملبنة الأوراس L.A.Batna**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–تكنولوجيا الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007.

60. السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر–دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية بالمسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية في منظمات الأعمال، جامعة بوضياف بالمسيلة، 2016/2015.

61. شعيب آتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو–جزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم الاقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008.

62. –شيبان آسيا، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية–حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2013/2012.

63. –شيلي إلهام، **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في الموسسة الإقتصادية دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال الإستراتجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

64. طالبي خالد، **دور القروض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري–قسنطينة، 2011/2010.

65. **–**عبد القادر يحي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة–دراسة حالة ولاية تيارت**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة وهران، 2011-2012، ص 23.

66. –عبيدات ياسين، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011.

67.عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الإقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2015/2014.

68.-علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2014/2013.

69.عمران عبد الحكيم، **إستراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة** مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التجارية، فرع الإستراتيجية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2007/2006.

70.غرزولي إيمان، **البدائل الإستراتجية: مدخل لتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسة k-plast سطيف**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، 2009-2010.

71.-فتيحة طويل، **التربية ودورها في التنمية المستدامة-دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الإجتماع، تخصص علم الإجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2012.

72.قارة إبتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر-دراسة حالة ولاية مستغانم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسويق دولي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011.

73.قروش عيسى، **تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسيلة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير،تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007.

74.-قريشي محمد الصغير، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجنوب الجزائري خلال الفترة(2011-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2013/2012.

75.قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع التسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2010/2009.

76.لوكادير مالحه، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو،12-03-2012

77.لونيس ريم، **المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية-باتنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علوم الإجتماع، جامعة سطيف،2015/2014.

78.محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة الإستراتجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إستراتجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2011/2008.

79.-محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل-دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2009/2008.

80. مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر(2005–2010)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/211.

81. مشعلي بلال، **دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائريةدراسة حالة: مؤسسة SATPAP ALIF لتحويل الورق والبلاستيك**، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم الإقتصاد، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2011/2010.

82. مهري شفيقة، **الإتصال وعلاقته بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية في المؤسسة الإقتصادية–دراسة حالة شركة إسمنت عين لكبيرة سطيف**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

83. موسي بن البار، **تأثير التكنولوجيا المعلومات على إستراتجيات التسعير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة السياحة والسفر (تميقاد للسفر)–باتنة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم التسيير، تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-06-2009.

84. موسي سهام، **مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذة الإستراتجية لتكنولوجيا الأنترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة عينة من مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الصناعية العملية ولاية سطيف**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

85. ميداني شايب ذراع، **واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة–بمدينة بسكرة نموذجا–رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع**، العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، تخصص البيئة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013

86. مينة لعمودي، **مساهمة الأنترنت في ترقية دراسات السوق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة بلاستي أنابيب بكوينين–الوادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكنولوجيا المعلومات والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.

87. -نادية إبراهيمي، **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة جامعة المسيلة**،مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2013/2012.

88. وسيلة بلهادي، **دراسة وتحليل آليات ومتطلبات تكيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المتغيرات البيئية–دراسة حالة مؤسسة مامي للمشروبات الغازية بولاية سطيف**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2011/2010.

ثالثا: الملتقيات الدولية أو محلية

89. أسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ملتقى الدولي السياسات والتجارب التنموية بمجال العربي والمتوسطى التحديات التوجهات الأفاق**، العلوم الإقتصادية، جامعة البويرة الجزائر، 26-27 أفريل 2012.

90. براهمية نبيل وجريبي السبتي، **التنمية والأبعاد الاقتصادية للتأهيل البيئي، الملتقي الوطني الأول حول أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية**، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 11جوان2012.

91. بغداد بنين وعبد الحق بوقفه، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06.

92. بلعادي عمار ورمضان لطفي، **أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية، ملتقى وطني حوكمة الإدارة البيئية كأحد مبادئ بلوغ التنمية المستدامة،** جامعة ماي1945، قالمة، 2010.

93. بن سعيد محمد، **ضرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات العولمة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات** ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي إليابس-سيدي بلعباس، نوفمبر 2004.

94. بن يعقوب الطاهر، **أثار إتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: أثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسط،** كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 13-14 نوفمبر2006.

95. بورديمة سعيدة وطبايبية سليمة ، **التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها، الملتقى الوطني الأول حول أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التاهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية،** جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 11 جوان 2012.

96. تلخوخ سعيد، **دور تكنولوجيا المعلومات في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الإقتصاديات العربية-حالة الجزائر** ، العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس، 23 و24 نوفمبر 2015.

97. توفيق بن الشيخ ولعفيفي الدراجي، **المستدامة وأبعادها، الملتقى الوطني حول أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية،** كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945.

98. حامد نور الدين وبورغدة نور الهدي، **الإهتمام لبعد البيئي للمسؤولية الإجتماعية من قبل منظمات الأعمال و الحكومات في ظل تبني مفهوم التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتجية التنمية المستدامة-الواقع والرهات،** جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 14-15نوفمبر2016.

99. حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع الإشارة لولاية الوادي، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06.

100. حسين فريجة، **الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية، الملتقى الدولي الخامس حول" دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية،** كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل، يومي 03-04 ماي 2009.

101. حسين يرقي وإيمان عمرات، **دور المسؤولية الإجتماعية للمنظمات في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتجية التنمية المستدامة،** كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي، يوم14-15 نوفمبر2016.

102. خبابة عبد الله وبراهيمي السعيد، **آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الإسلامية،** كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة-الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2009.

103. خنشور جمال وسلطان مونية، **المقومات التي تقوم عليها التنمية المستدامة، ملتقى الوطني التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر،** كلية العلوم الإجتماعية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج،07-08 مارس 2016

104. ديب كمال، **أثر المستجدات البيئية في تحويل التنمية من مفهومها التقليدي إلى الإستدامة، الملتقى الوطني التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر،** كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بشير الإبراهيمي-برج بوعريريج، 08/07 مارس 2016.

105. ربيعة بركات وسعيدة دوباخ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية-حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر خلال الفترة 2000-2010،** كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بومرداس، يومي18و19ماي2011.

106. رحيم حسين وسلطاني محمد رشدي، **نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المضاربة السلم والإستصناع، الملتقي الدول حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية،** كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،21- 22 نوفمبر2006.

107. سميرة عبد الصمد، **البعد الإستراتيجي للتنمية البشرية في ظل رهانات التنمية المستدامة، ملتقى آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية،** جامعة 8 ماي 1945، مسيلة 2010، ص5

108. شريف بوقصبة وعلي عبد الله، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013.

109. عبد الرحمن محمد الحسن، **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم للملتقى إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،** جامعة مسيلة، 15-2011/11/16.

110. عبه فريد ومناصرية إسماعيل، **آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية ، الملتقى الوطني الأول آليات حماية البيئة في الجزائر في ظل التنمية المستدامة،** جامعة 08 ماي 1945 قالة.

111. عثمان علام وفتيحة خوميجة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية-دراسة حالة ولاية البويرة، الملتقي الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح** ،كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ وبالصوف-ميلة، يومي 19-20 أكتوبر 2015.

112. عمر شريف، **طاقة وبيئة من أجل تنمية مستدامة، ملتقى الدولي آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية،** جامعة 08 ماي 1945، قالمة،2010.

113. فاتح غلاب، **تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية،** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف،2011/2010.

114. كمال حوشين ووردية بوقابة، **دراسة تقييمية لمسار برنامج تأهيل المؤسسات في الجزائر (200-2014)، الملتقى الدولي الرابع حول التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الإقتصاديات العربية-حالة الجزائر** ، العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس، 23 و24 نوفمبر 2015.

115. محمد لموسخ، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، الملتقي الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل، يومي 03-04 ماي 2009.

116. محمد نجيب دبابش وطارق قدوري، **دور النظام المحاسبي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06.

117. محمد يعقوبي، **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أفريل 2006.

118. محمود الأشرم، **التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالميا وعربيا)**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

119. مسدودي دليلة، **المكانة الإقتصادية والإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011**، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 18و19 ماي2001.

120. معطى الله خير الدين وكوحلة يمينة، **إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006.

121. مفيد عبد اللاوي وناجية صالحي، **دور المؤسسات الصناعات التقليدية والحرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية-حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول إستراتجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، يومي 18و19 أفريل 2012.

122. نذير عبدالرزاق وقراوي أحمد الصغير، **إعادة منهج التفكير لدى مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الثاني حول تسيير المؤسسات**، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 12-13 أفريل 2004.

123. يوسف قريشي وسليمة غدير أحمد، **مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، الملتقى تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر"برنامج EDPME"**، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 17و 18 أفريل 2007.

ثالثا: مؤتمرات

124. العرابي حمزة، بوقدوم مروة، **مداخلة الحوكمة كآلية لتفعيل المسؤوليةالإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها للتنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتجية التنمية المستدامة-الواقع و الرهات**، جامعة البليدة 2، 12 ديسمبر 2011

125. عبد الرحيم محمد، **التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة** مصر، مايو2007.

126. عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 07-08 أفريل 2008.

127. منظمة الصحة العالمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو20 +)، 19 جانفي 2012، *apps.who.int/gb*

128. نشرة مفاوضات من أجل الأرض، **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو 20+)**، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، العدد الثامن، الأربعاء 19 أكتوبر 2011.

129. -تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، نيويورك 2001، *www.uobabylon.edu.iq*

130. -مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ 2002، ***www.preventionweb.net***

رابعا: مجلات

131. أحمد إبراهيم ملاوي، **أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد الثاني، الأردن، 2008.

132. -العايب عبد الرحمان ودبيقة شريف، **العمل والبطالة كمؤشر لقياس التنمية المستدامة-حالة الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، العدد الرابع، ديسمبر 2008.

133. الأمم المتحدة، **تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل النتائج**، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي، العدد 4، نيويورك، 13سبتمبر 2000.

134. -آيت عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السادس، الجزائر، دون ذكر التاريخ.

135. -بنك التضامن الإسلامي، **التمويل الإسلامي للنشاط الخدمي والتجاري، صيغ التمويل التنمية في الإسلام**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 1989.

136. -بونو نور الهدى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " مراحل تطورها ودورها في التنمية"**، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية، العدد الثاني، بدون ذكر البلد، 2016.

137. -جامعة الملك عبد العزيز، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول**، الإصدار الحادي عشر، مركز الإنتاج الإعلامي، 1426.

138. -جيفري هايدن وأخرون، **الجهود العالمية القضاء على الفقر المدقع**، التمويل والتنمية مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، العدد 52، يونيو 2015.

139. -زرمان كريم، **التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادية 2009/2001**، المركز الجامعي خنشلة، عدد السابع، جوان 2010.

140. -سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادي والاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد الثاني جوان 2011، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.

141. -سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME"**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة البليدة-الجزائر، 2011.

142. -سهير إبراهيم الهيتي، **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014.

143. -شبوطي حكيم، **الدور الإقتصادي والإجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة يحي فارس بالمدية، العدد الثالث جوان 2008.

144. -شكران حسين، **من مؤتمر ستوكهولم 1992 إلى ريو+20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية**، بحوث إقتصادية عربية، العددان 62-63، المغرب، 2013

145. -عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان، **مصادر وآليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الإقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد5، 2008.

146. -عبد السلام فرج علي فرحات، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية**، العدد 29، الأردن، 2015.

147. -عبد الله حسون محمد ومهدي صالح داودي وأخرون، **التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد**، مجلة ديلي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالي، العراق، العدد السابع والستون، 2015

148. -عبود زرقين، **العناقيد الصناعية كإستراتجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 41، 2014.

149. -عمار شلبي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية**، المؤسسة وقضايا التنمية، دون ذكر البلد، دون ذكر السنة.

150. -فروحات حدة، **إستراتجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر**، جامعة ورقلة، عدد07، 2009-2010.

151. -محمد زيدان، **الهياكل والأليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف-الجزائر، بدون ذكر سنة.

152. -مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر، عدد 26 جوان 2010.

153. -منى مسغوني، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة**، مجلة الباحث، عدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر،2012.

154. -هويدي عبد الجليل، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، العدد 09، ديسمبر 2014.

خامسا: قوانين

155. -المادة 11، **قانون الجماعات الإقليمية**، رقم 115-10، مؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق 22 يونيو 2011

156. مادة 05، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 12 ربيع الثاني عام 1438هـ/ 11 يناير سنة 2017م.

157. مواد 08 و09 و10، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، 12 ربيع الثاني عام 1438هـ/ 11 يناير سنة 2017م

سادسا: المواقع الإلكترونية

-كوفي عنان، التنمية المستدامة، **http://www.un.org**

-مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **www.dipmepi-biskra.com**

- بيان السنوي لسنة 2015، **قطاع الصناعة والمناجم** **www.wilayabiskra.dz**

-مديرية التجارة لولاية بسكرة قطاع الزراعي، **www.dcwbiskra.dz**

- مديرية التجارة لولاية بسكرة قطاع الغذائي، **www.dcwbiskra.dz**

- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مديرية البيئة لولاية بسكرة، المخطط البلدي لجمع ورفع النفايات الحضرية لبلدية بسكرة

سابعا: مصادر ثانوية

-مصطفى قريرة، **مدير مؤسسة بسكو فروي**، على الساعة 15:20، في 20-4-2017

المراجع باللغة الأجنبية:

- N.NEDJADI ET K.KHEBBACHE،la question du developpement durable dans le secteur agricole en algerie-proposition dun debat،recueil de communications du colloque internatinai du 07 au 08 avril 2008،tome02.

- Virginie Perroud, **Développement urbain durable et agenda 21 local : Analyse de la filière du bois a Lausanne**, faculté des lettres, institut de géographie, septembre 2006, P :07

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
المقدمة العامة	آ-هـ
الفصل الأول: لمحة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الأول: تعريف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
المطلب الثاني: أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	09
الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	09
الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوامل المؤثرة فيها	12
الفرع الأول: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل التي تواجهها	16
المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
الفرع الأول: المصادر الداخلية	16
الفرع الثاني: المصادر الخارجية	18
المطلب الثاني: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
الفرع الأول: الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
الفرع الثاني: الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
المطلب الثالث: مشاكل وعوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
الفرع الأول: مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
الفرع الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	26
المطلب الأول: تعريف وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	26

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	26
الفرع الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	27
المطلب الثاني: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	28
الفرع الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناعة التقليدية	28
الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بتسهيل الإستثمارات	29
المطلب الثالث: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	30
الفرع الأول: تعريف وأبعاد برنامج التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	30
الفرع الثاني: تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	34
خلاصة الفصل الأول	38
الفصل الثاني: مدخل إلى التنمية المستدامة	
تمهيد	40
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	41
المطلب الأول: تطور التاريخي لتنمية المستدامة وأطراف المتداخلة فيها	41
الفرع الأول: مراحل تطور التاريخي للتنمية المستدامة	41
الفرع الثاني: الأطراف المتداخلة في تحقيق التنمية المستدامة	46
المطلب الثاني: تعريف وأهداف تحقيق التنمية المستدامة	50
الفرع الأول: تعريف تحقيق التنمية المستدامة	50
الفرع الثاني: أهداف تحقيق التنمية المستدامة	52
المطلب الثالث: مبادئ وآليات تحقيق التنمية المستدامة	55
الفرع الأول: مبادئ تحقيق التنمية المستدامة	55
الفرع الثاني: آليات تحقيق التنمية المستدامة	56
المبحث الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة صعوبات التي تواجهها	58
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة	58
الفرع الأول: الأبعاد الإقتصادية والبيئية	58
الفرع الثاني: الأبعاد الاجتماعية والتكنولوجيا	61
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	64
الفرع الأول: المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية	64
الفرع الثاني: المؤشرات البيئية والمؤسسية	66
المطلب الثالث: صعوبات التنمية المستدامة والحلول المناسبة لها	69
الفرع الأول: صعوبات التنمية المستدامة	69

الفرع الثاني: حلول التنمية المستدامة	70
المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة	71
المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من الجانب الإقتصادي	71
الفرع الأول: مساهمة في تحقيق تنمية الصادرات وتعبئة الموارد	71
الفرع الثاني: مساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية والتنمية الصناعية المتكاملة	72
الفرع الثالث: مساهمة في خلق القيمة المضافة والمنافسة	73
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من الجانب الإجتماعي	74
الفرع الأول: مساهمة في توفير مناصب شغل وإشباع رغبات واحتياجات الأفراد	74
الفرع الثاني: مساهمة في إستغلال موارد المحلية وتحقيق التنمية المحلية	74
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من الجانب االبيئي	75
الفرع الأول: الإنتاج الأنظف	75
الفرع الثاني: مساهمة رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري	76
الفرع الثالث: مساهمة في تحقيق التطور التكنولوجي	76
خلاصة الفصل الثاني	77
الفصل الثالث: دراسة حالة ولاية بسكرة	
تمهيد	79
المبحث الأول: نبذة تعريفية لولاية بسكرة	80
المطلب الأول: البنية التحتية لولاية بسكرة	80
الفرع الأول: البطاقة التقنية لولاية بسكرة والهياكل القاعدية	80
الفرع الثاني: ثروات ولاية بسكرة	82
المطلب الثاني: نشأة ومهام مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية بسكرة	83

الفرع الأول: نشأة مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية بسكرة	83
الفرع الثاني: مهام مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية بسكرة	83
المطلب الثالث: قطاع الصناعة وترقية الإستثمار لولاية بسكرة	84
الفرع الأول: قطاع الصناعة والهيئات الداعمة لها	84
الفرع الثاني: ترقية الإستثمار	88
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة	89
المطلب الأول: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج إعادة تأهيلها	89
الفرع الأول: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة	89
الفرع الثاني: برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة	89
المطلب الثاني: هياكل وأجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	92
الفرع الأول: هياكل دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	92
الفرع الثاني: أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية بسكرة	94
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في ولاية بسكرة	102
الفرع الأول: مساهمتها من الجانب الإجتماعي	102
الفرع الثاني: مساهمتها في الجانب الإقتصادي	103
الفرع الثالث: مساهمتها في الجانب البيئي	106
خلاصة الفصل الثالث	111
الخاتمة العامة	113

قائمة المراجع	115
قائمة الجداول	128
قائمة الأشكال	130